معهد الدراسات المصرفية يكرم خريجي الشهادات الدولية والدبلومات المهنية للعام 2023

العام الجديد والانفراجة المأمولة

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

المصارف
Al-Masarif

العدد (31) يناير 2024

www.yemen-yba.com

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

القطاع المصرفي
تطورات تكنولوجية وتحولات رقمية

بنك التضامن Tadhamon Bank
CAC BANK
(BY)
National Bank Of Yemen
YKB
بنك القاسمي
Yemen Commercial Bank
Yemen Gulf Bank
Shamil Bank of Yemen & Bahrain
AL-AMAL BANK
بنك سبأ الإسلامي SABA ISLAMIC BANK

البنك الأهلي اليمني

National Bank Of Yemen

الفروع الإسلامية

Islamic Branches

نرحب بكم في فروعنا الإسلامية

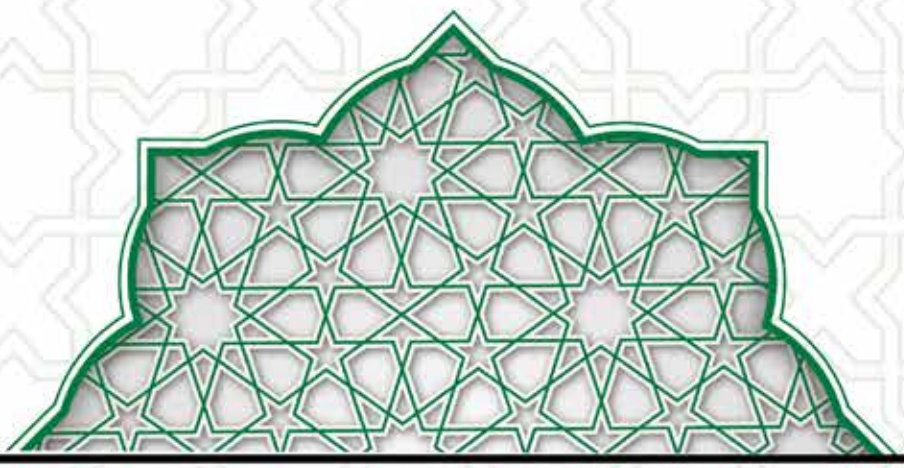

NBYBank NBYBank.YE 01/570885 www.nby.com.ye

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
Yemen Bank For Reconstruction & Development
البنك الأول في اليمن
The First Bank in Yemen

بطائق الدفع المسبق
Master Cards

Western Union

ويسترن يونيون

أستلمها بعملتها...

1X3

خدمة تسوق موبايل

سداد الفواتير

خلي حسابك بجوالك ....

المصارف
Al-Masarif

العدد (31) | يناير 2024

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١ **فاكس:** ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة
مديـر التحريـر
فؤاد أحمد يحيى
عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة
العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري
الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي
البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير
المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

عمار القاسمي: بنك القاسمي سيشكل إضافة نوعية للقطاع المصرفي

مراكش الصباحي: مستمرون في تدريب وتأهيل الكادر الوظيفي وتطوير المنتجات

القطاع المصرفي اليمني يحتفل باليوم العالمي للمصارف

البنك المركزي اليمني يدشن نظام الربط الشبكي بين وحدة جمع المعلومات المالية والبنوك والمؤسسات المالية

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يحصل على جائزة التميز في دعم التنمية وتطوير القطاع المصرفي اليمني

بنك اليمن الدولي يقر رفع رأس المال إلى 46 مليار ريال

كتابات

نبيل العابد
38

خالد الخولاني
32

وليد السياغي
44

خالد حنظل
43

مفتتح

العام الجديد والانفراجة المأمولة

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

احتفلت شعوب العالم بدخول العام الميلادي الجديد بالفرحة والأمل بأن يجلب هذا العام معه المزيد من عوامل الخير والسلام والمزيد من عوامل الرقي والرفاهية، ونحن لا يسعنا في هذه البقعة من العالم الكبير إلا أن نشارك شعوب العالم فرحتها بالعام الجديد ونتطلع إلى أن يحمل هذا العام بشائر السلام ونهاية للمآسي والمعاناة التي تجرعها شعبنا الصابر والصامد طوال سنوات هذا العقد الكئيب. ويتطلع القطاع المصرفي اليمني إلى انتهاء مرحلة الأزمات والصعوبات والمخاطر التي عصفت بالقطاع وتسببت في الكثير من الإرباكات والأعباء على نشاطه خلال السنوات التسع العجاف الماضية.

فخلال ما يقارب عقد من الزمن تعرضت البنوك في اليمن للعديد من المصاعب والتحديات، ومر النشاط المصرفي بالعديد من المنعطفات التي أفرزت العديد من المخاطر، وفرضت على نشاطه آليات وقواعد جديدة للعبة.

وربما كان الانقسام في بنية السلطة الإشرافية والتنظيمية المتمثلة بالبنك المركزي هو الأكثر تأثيرا وضررا على نشاط القطاع المالي والمصرفي في البلاد، فقد كان هو عامل الضعف الرئيس الذي مهد لظهور مختلف المصاعب والعقبات التي أثرت على نشاط القطاع وأضعفت قدراته وشتت إمكانياته.

وقد كان لذلك تأثيره المدمر على الدور الذي كان يلعبه البنك المركزي في وضع المعالجات الناجعة لمشاكل القطاع وتوفير الحماية لأموال المودعين وتوجيه الائتمان في الاتجاه الذي يحقق الاستقرار، ويدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ظل التطورات الجديدة وغياب أو ضعف الدور المساند والداعم للبنوك من قبل البنك المركزي لم يكن أمام القيادات المسؤولة عن إدارة مؤسسات القطاع المصرفي سوى الاعتماد على قدراتها الذاتية وإمكانياتها في التعامل مع معطيات الواقع الجديد وتطوير المعالجات الصائبة للمضاعفات الناتجة عنها.

ولا نستطيع أن نقلل من الجهود المضنية التي بذلتها قيادات البنوك العاملة في البلاد لاستيعاب أبعاد التطورات الطارئة في القطاع والاجتهاد في تطوير سياسات ومعالجات عملية للمصاعب والتحديات التي واجهت مؤسسات القطاع، بما يمكن تلك المؤسسات من الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المطلوبة لوحدات الاقتصاد الوطني ويساعد على التخفيف من الآثار المدمرة لتلك التطورات على القطاع وعلى المواطن المغلوب على أمره.

لقد طالعنا خلال الأسابيع القليلة الماضية الكثير من التنبؤات بقرب الانفراج في الأزمة السياسية، وسمعنا الكثير من التصريحات بالتوصل إلى اتفاق أولي بين فرقاء الصراع حول خارطة طريق تبشر بتطبيع الأوضاع وعودة الاستقرار إلى ربوع البلاد. ولنا أمل كبير أن تتحقق تلك التنبؤات وتصدق تلك التصريحات وينتهي عهد الأزمات وتتوقف معاناة المواطنين ويعم السلام كل أرجاء بلادنا الحبيبة.

نتطلع إلى أن يحمل العام الميلادي الجديد بشائر السلام ونهاية للمآسي والمعاناة التي تجرعها شعبنا الصابر والصامد طوال سنوات هذا العقد الكئيب

بحضور القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية..

البنك المركزي يدشن نظام الربط الشبكي بين وحدة جمع المعلومات المالية والبنوك والمؤسسات المالية

دشن البنك المركزي اليمني في صنعاء، ممثلا بوحدة جمع المعلومات المالية، يوم الخميس الموافق 23 نوفمبر 2023 نظام الربط الشبكي بين وحدة جمع المعلومات المالية في البنك والبنوك والمؤسسات المالية.

وفي حفل التدشين بحضور القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية الأستاذ/ محمود قائد ناجي والأستاذ/ فواز قاسم البناء وكيل قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي، والأستاذ/ محمد ناصر البحري وكيل المحاسبة والحاسب الآلي، والأستاذ/ هاشم الأمير، مدير عام أمانة السر، والدكتور نبيل الحظاء رئيس جمعية الصرافين اليمنيين ومدراء عموم البنك المركزي، ومسؤولي الجهات الحكومية ووحدات الامتثال، رحّب الأستاذ وديع محمد السادة رئيس الوحدة في مستهل كلمته بالحاضرين وأوضح أن تدشين نظام الربط الشبكي الخاص بوحدة جمع المعلومات المالية ومسؤولي الامتثال في البنوك والمؤسسات المالية هو خطوة أولى تمهيدا لاستيعاب جميع المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة بإجمالي يصل إلى 1500 جهة كمرحلة أولى.

ولفت السادة إلى أن قيادة البنك المركزي ممثلة بالأستاذ/ هاشم إسماعيل علي محافظ البنك والأستاذ/ أحمد عبدالقادر لطفي نائب المحافظ قد عملت على إيجاد نهضة حقيقية في العمل المالي والمصرفي، من خلال الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ومشروع التحول الاقتصادي الشامل، بما في ذلك أتمتة جميع أعمال البنك، ووحدة جمع المعلومات المالية، وإيجاد جميع الأنظمة والحلول الإلكترونية لحماية المعلومات وتحقيق الأمن السيبراني وتأمين الاستضافات الإلكترونية والسحابات المحلية .. مؤكدا استمرار عمليات التطوير والوصول إلى الأفضل في أعمال البنك وتحسين انظمته، وتطوير وتحديث نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعبّر السادة عن شكره لفريق التطوير في الإدارة العامة لنظم المعلومات والحاسب الآلي في البنك المركزي وزملائهم في إدارة نظم المعلومات في وحدة جمع المعلومات المالية لما حققوه من حلم ظل يراود الجميع لسنوات طويلة هو حلم الوصول إلى الربط الشبكي، والاستفادة من كل ما فيه من مميزات تخدم القطاع المالي والمصرفي والبلاد بشكل عام.

وقال: لا يخفاكم أن الجرائم المالية كالنصب والاحتيال والجرائم الأخرى في تزايد مستمر وبشكل كبير، وخصوصا الجرائم العابرة للحدود، مما يستوجب معه تكثيف الجهود لمكافحتها وانتهاج أفضل السبل للتعامل معها.

وأضاف: وهنا أتقدم بالشكر الجزيل لمسؤولي الامتثال في المؤسسات المالية شركائنا في العمل على مابذلوه من جهود كبيرة في التبليغ عن العمليات المشبوهة ومراقبة العمليات المالية والحفاظ على نزاهة الجهاز المالي والمصرفي من الجرائم المالية والحد من مخاطرها وتزويد أجهزة إنفاذ القانون بالبيانات اللازمة للحد من الجرائم وتوسعها، مما كان له عظيم الأثر في الوصول إلى بيئة مالية ومصرفية آمنة.

وأشار السادة إلى أن الوحدة تلقت شكاوى مسؤولي الامتثال، وشكاوى جهات إنفاذ القانون والجهات القضائية وعملت على إيجاد الحلول المناسبة والتي كانت في مجملها تفعيل آلية الإخطار عن العمليات المشبوهة وتسريع عمليات تبادل المعلومات ودقة تلك المعلومات، وخلال هذه الفترة قامت الوحدة واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمراجعة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تحسينها، ولكن وبرغم كل ذلك ما تزال الجريمة في تزايد مستمر يوما تلو الآخر بسبب ارتفاع المخاطر وعدم الاستقرار وانتشار الفقر والاعتماد على التكنولوجيا المالية، ولا يزال القطاع المالي والمصرفي يعاني من محاولات المجرمين إساءة استخدام النظم المالية والمصرفية التي تعرض القطاع المالي والمصرفي للكثير من الخسائر، والمواطنين والشركات التجارية إلى ضياع استثماراتهم، ورغم هذا لا نزال إلى اليوم نكافح هذه الجرائم بجهودكم وجهود بنوككم وجهود مؤسساتكم.

وأثنى السادة على جهود جمعيتي البنوك والصرافين، مؤكدا أنهما كانتا من الجهات الفاعلة العاملة في الميدان من أجل مكافحة هذه الجرائم والشد على أيدي مسؤولي الامتثال وتدريبهم في هذا المجال.

واختتم السادة كلمته بالتأكيد أن مهارات الوحدة تتحسن يوما بعد يوم بتفاعل الشركاء من الجهات الحكومية والقطاع الخاص وتعاونهم، داعيا الجهات الحكومية والقضائية إلى تقدير الجهود التي تبذلها البنوك والمؤسسات المالية الاخرى في مكافحة الجرائم المالية، مقترحاً تخصيص يوم وطني لتكريم مسؤولي الامتثال في المؤسسات المالية وغير المالية مكافأة لهم على جهودهم الكبيرة والمستمرة.

من جهته تحدث الأستاذ هاشم الأمير مدير عام أمانة السر بالبنك المركزي عن الجهود المبذولة من قبل قيادة البنك المركزي والوكلاء ومدراء العموم وفريق التطوير لتحسين بيئة الأعمال بالبنك المركزي اليمني والقطاع المالي والمصرفي ومنها نظام الربط الشبكي بين الوحدة والمؤسسات المالية ونظام الاستعلام الائتماني الجديد (Credit Bureau) وغيرها من الأنظمة والتجهيزات وخصوصاً التي ما يزال العمل عليها مستمرا وستطلق قريباً مما سيعود بالأثر الطيب على القطاع المالي والمصرفي.

وشكر الأمير القائمين على هذا العمل وخصوصاً مسؤولي الامتثال في البنوك وشركات الصرافة الذين شاركوا في النسخة الأولى للنظام وتفرغوا لتجربته وإبداء الملاحظات عليه مما مكن فريق التطوير من إصدار النسخة النهائية والمحدثة منه. وأكد الأمير أن البنك المركزي يعمل بشكل حثيث ومركز على استكمال العديد من الأنظمة المرتبطة بمهام البنك الرقابية والتنظيمية والإشرافية والخدماتية، التي تزيد عن ١٢ نظاما، من أبرزها:

PASS, CREDIT BUREAU, EKHTTAR, TADAWUL, MUHIT, JADARA, WASIL , WAFI, GHARAMA, KHDAMAT, ERP

إلى ذلك قدم أعضاء وحدة جمع المعلومات المالية شرحا وافيا للحاضرين عن النظام وكيفية استخدامه وقدموا محاضرات توعوية عن الإخطارات المتعلقة بالعمليات المشبوهة وتعليمات الوحدة المتعلقة بآلية الإبلاغ عنها.

حيث استعرض خالد محمد عباس المنصور مسؤول نظم المعلومات في وحدة جمع المعلومات المالية نظام الربط الشبكي الذي أعدته لجنة التطوير في البنك، ومن جانبه استعرض أيوب قائد الميدمة- مدير إدارة التحقق والالتزام في وحدة جمع المعلومات المالية، التزام البنوك وشركات الصرافة في الإبلاغ بحالات الاشتباه والرد على استعلامات وحدة جمع المعلومات المالية. فيما تطرق طه محمد عبدالله الرحومي مدير إدارة الإخطارات في الوحدة إلى جودة الإخطارات عن العمليات المشبوهة.

بنك الأمل للتمويل الأصغر
AL-AMAL MICROFINANCE BANK

our VISION رؤيتنا

تمكين مالي مبتكر لمجتمع منتج ومستدام .

Innovative Financial Empowerment
For a Productive And Sustainable Community

our MISION رسالتنا

الإسهام الفعال في تنمية مشاريع مستدامة عبر تقديم خدمات مالية وغير مالية شاملة ومتكاملة تلبي احتياجات المجتمع مع التركيز على الفئات المهمشة إقتصادياً ، بالاعتماد على كادر مؤهل، وتقنيات مبتكرة وشراكات استراتيجية، لنصبح مؤسسة رائدة ومستدامة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية .

Effectively contribute towards the development of sustainable projects, through the provision of inclusive and integrated financial and non-financial services meeting community needs, with a focus on economically marginalized groups, through reliance on qualified staff, innovative technology and strategic partnerships, thus becoming a leading and sustainable institution according to best international practices.

2024

عام التمكين المستدام
The Sustainable Empowerment Year

بنك من لا بنك له
Bank of the Unbanked

العلاونة للصرافة
Alawneh Exchange

الأمل Express

حوّل
من وإلى
الأردن
بسرعة وأمان
عبر شبكة الأمل أكسبرس

8000006

بمشاركة جمعية البنوك اليمنية..

انعقاد الملتقى الأول لمكافحة جرائم الاحتيال وغسل الأموال

عقد يوم الخميس الموافق 14 ديسمبر 2023 في صنعاء، الملتقى الأول لمكافحة الاحتيال وغسل الأموال الذي نظمته شبكة الامتياز للحوالات المالية، بالشراكة مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني، وجمعية الصرافين اليمنيين، بحضور مسؤولي الامتثال المالي في أكثر من 300 شركة ومنشأة صرافة محلية من وكلاء شبكة الامتياز في أمانة العاصمة، وبمشاركة جمعية البنوك اليمنية، ممثلة في الأستاذ/ أكرم الجرموزي، مساعد رئيس الجمعية للدراسات والبحوث.

وهدف الملتقى الذي شارك فيه عدد كبير من الخبراء والمتخصصين في مجال مكافحة الجرائم المالية في شركات ومنشآت الصرافة إلى إبراز جرائم الاحتيال وغسل الأموال وما تشكله من تهديدات ومخاطر على شركات ومنشآت الصرافة والتحويلات وموظفيها، والتأكيد على أهمية توحيد الجهود لمواجهة هذه الجرائم وتعزيز وسائل مكافحتها، إلى جانب تعزيز دور الامتثال في الشركات والمنشآت المالية في الحد من جرائم الاحتيال وغسل الأموال وتقييم مخاطرها وكشفها وإبلاغ البنك المركزي عنها.

كما سلط الملتقى الضوء على أهمية تدريب الموظفين وإصدار السياسات والإجراءات والأدلة الإرشادية الداخلية لمكافحة جرائم الاحتيال وغسل الأموال، وتكريم شبكات التحويلات المالية وشركات ومنشآت الصرافة الفاعلة في مكافحة هذه الجرائم، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الجهات المعنية بمكافحة الاحتيال المالي وغسل الأموال، وتوفير منصة لمناقشة التحديات والمشكلات التي يواجهها اليمن في هذا الصدد.

وفي افتتاح الملتقى أشار رئيس وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني- نائب رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وديع السادة، إلى أن انعقاد الملتقى ليس مجرد صدفة وإنما لاستفحال جرائم الاحتيال التي كانت تمس المواطنين والمغتربين في السابق وبدأت تنهب المدخرات القومية وتتسلل لاستنزاف رؤوس أموال الشركات والمنشآت.

وقال :"كان لزاما أن نجتمع في هذا الملتقى لنتدارس جرائم الاحتيال وغسل الأموال لما لها من تبعات اقتصادية خطيرة.. مشيدا بجهود مسؤولي الامتثال في شركات الصرافة والبنوك لما يتحملونه من مجهود في مكافحة الجرائم وعلى رأسها جرائم الاحتيال وغسل الأموال".

وعبر السادة عن الشكر لجمعية الصرافين وفريقها الذي أصبح يعمل بنفس منهجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في متابعة الأموال المشبوهة وحماية أعضائه.. لافتا إلى أن من أسباب انتشار جرائم الاحتيال إهمال إجراءات مكافحة هذه الجرائم والتي أصبحت متطلبا أساسيا لكل الجهات العاملة في مجال الصرافة والتحويلات.

ودعا جمعية الصرافين إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول وأن تضع ميثاق شرف بين أعضائها على الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعمل عقوبات لمن ينتهك هذه الإجراءات كون الإخلال بها يعرض أي شركة أو منشأة لمخاطر كبيرة.

من جانبه أكد أمين سر البنك المركزي هاشم الأمير في كلمة البنك المركزي اليمني أهمية عقد هذا الملتقى للخروج بالعديد من التوصيات والنتائج التي تساعد على مكافحة الجرائم المالية كالاحتيال وغسل الأموال والتي تعاني منها العديد من الجهات والأفراد.

وأوصى المشاركون في الملتقى بضرورة إلزام شركات ومنشآت الصرافة بإعداد برنامج لمكافحة غسل الأموال يكون ضمن مسؤولية الشركة أو المنشأة، كمنظومة تعمل من خلالها على مكافحة هذه الجرائم من خلال إصدار سياسات وإجراءات المكافحة الداخلية والعناية الواجبة للتعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي والغرض من العمليات التي تتم، وإدارة مخاطر غسل الأموال من خلال تصنيف عملائها وعملياتها وخدماتها بحسب درجة المخاطر إلى جانب إخطار وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي عن حالات الاشتباه.

وتضمنت التوصيات ضرورة التزام شركات الصرافة بإنشاء وظيفة امتثال كوظيفة مستقلة تتبع مجلس الإدارة، وتعيين مسؤول امتثال يتولى تطبيق إجراءات مكافحة جرائم غسل الأموال والاحتيال في الشركة أو المنشأة، وتمكينه من إبلاغ وحدة جمع المعلومات المالية عن حالات الاشتباه بوجود عمليات يشتبه فيها، إلى جانب توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات الفنية اللازمة لعمل وحدات الامتثال وتعزيز ثقافة الالتزام في الشركة أو المنشأة بمكافحة جرائم غسل الأموال والاحتيال.

وأكدت التوصيات ضرورة إعداد دليل لمكافحة الاحتيال في كل شركة ومنشأة صرافة وتوزيعه على كافة موظفيها، وإعداد برنامج تدريبي شامل ومستمر من قبل شركات ومنشآت الصرافة وتخصيص الموازنات اللازمة لتنفيذه، بحيث يتم من خلاله تدريب قياداتها وموظفيها وتوعيتهم حول إجراءات مكافحة هذه الجرائم وكذا العناية الواجبة والمشددة ومؤشرات الاشتباه وفهمها واستيعابها، إلى جانب إجراءات الإخطار الداخلي والخارجي، وتطبيق قوائم الحظر المحلية والدولية، وإجراءات حماية المستهلك.

وشملت التوصيات إنشاء وحدة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي اليمني، وإصدار تعليمات حماية المستهلك من قبل البنك المركزي، والتزام شركات ومنشآت الصرافة بتوعية العملاء حول جرائم غسل الأموال والاحتيال وكيفية الوقاية منها ومكافحتها عن طريق نشر الملصقات التوعوية، وقيام موظفي خدمة العملاء بإسداء النصائح للعملاء لتجنيبهم الوقوع في مصيدة جرائم الاحتيال، وامتناع هؤلاء الموظفين عن إكمال العمليات التي يشتبه فيها.

وأوصى الملتقى أيضا بإنشاء مركز تدريبي يتبع جمعية الصرافين يتولى مهام تدريب الشركات والمنشآت، وكذا قيام الجمعية بتدريب مدربين من بين موظفي شركات ومنشآت الصرافة، إضافة إلى الاستفادة من برنامج الأحوال المدنية الخاص بالبطاقة الشخصية ذات الرقم الوطني وأن يتم التواصل بشأن ذلك من خلال البنك المركزي واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ووحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي، فضلا عن إقامة ملتقى سنوي لمسؤولي الامتثال بشركات ومنشآت الصرافة لمناقشة كافة المواضيع المتعلقة بالامتثال وتفعيل دوره في تطبيق إجراءات مكافحة الجرائم المالية.

تضـــامن بـاي ووكـــلائها

مصرف الراجحي alrajhi bank | Quick Pay | إرسال Ersal | انجاز enjaz | مصرف الإنماء alinma bank | Pay | TeleMoney | بن يعلا للصرافة Bin Yaala Exchange

بنك التضامن Tadhamon Bank

تضامن باي TADHAMON PAY حوالات سريعة

8001010 تضامن كول سنتر

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يدشن خدمات محفظة (جوالي) في فرعه الرئيسي وجميع الفروع

دشن البنك اليمني للإنشاء والتعمير في فرعه الرئيسي وجميع فروعه المنتشرة في عموم المحافظات خدمات محفظة جوالي وذلك عبر الربط التكاملي المباشر مع شركة "وي كاش" لخدمات وأنظمة الدفع الإلكترونية.

وخلال التدشين وبحضور رئيس مجلس إدارة البنك اليمني حسين فضل هرهره ونائب المدير العام لتقنية المعلومات والخدمات الإليكترونية في البنك المهندس معن الشطفه ونائب المدير التنفيذي لشركة وي كاش " محفظة جوالي" المهندس وليد الحضرمي، ومدير التسويق والتطوير في الشركة الأستاذ زائد المركعي.

أكد مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير الأستاذ/ مدين عبدالجليل مسعود أن هذه الفعالية تأتي في إطار الحرص على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البنك وشركة "وي كاش" وإيمانا بالدور الحاسم الذي تلعبه مثل هذه الشراكات في نشر الوعي الرقمي وتعزيز الابتكار والريادة في قطاع الخدمات المالية الرقمية وتمكين الجمهور بمختلف فئاته وشرائحه من الوصول إلى تلك الخدمات بكل سهولة ويسر وبأقل التكاليف الممكنة.

وأضاف: هذا بدوره سيساهم في تحقيق الشمول المالي وأهداف التنمية المستدامة التي تستدعي الشراكة الحقيقية والتعاون الفعال بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية والمحافظ الإلكترونية العاملة في البلد.

وأوضح مدير عام البنك أن الربط التكاملي المباشر لهذه الخدمات يتمثل بإتاحة خدمات السحب والإيداع وغيرها من عمليات المحفظة "جوالي" عبر النظام المصرفي للبنك بطريقة مباشرة وسريعة ودون الحاجة إلى البرامج الوسيطة المعمول بها في السابق.. مشيرا إلى أن مثل هذه الشراكات ستعمل على تعزيز مبدأ التكاملية بين مختلف الأنظمة والخدمات في كافة القطاعات للوصول إلى أنظمة مستدامة أو ما يسمى بال EcoSystem.

من جهته أوضح نائب المدير التنفيذي لشركة وي كاش " محفظة جوالي" المهندس وليد الحضرمي أن تدشين الخدمة يأتي لتعزيز علاقات تبادل الخبرات والمعلومات والخدمات بين البنك والشركة وتفعيل العملاء عن طريق تقديم خدمة جوالي للسحب والإيداع .

مؤكدا أن محفظة جوالي مفتوحة لعملاء البنك ولجميع جمهور العملاء من أبناء المجتمع وبإمكانهم الحصول على خدمات المحفظة في أي مكان لا سيما في المناطق النائية التي لا تتوفر فيها فروع للبنوك والتي يمكن لجوالي تغطيتها عن طريق شبكة الاتصال والإنترنت .

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يمنح البنك اليمني للإنشاء والتعمير جائزة التميز في دعم التنمية وتطوير القطاع المصرفي اليمني

نظير إنجازاته المتعددة والمتميزة في دعم التنمية ودعم تطور القطاع المصرفي استحق البنك اليمني للإنشاء والتعمير بكل جدارة إحدى الجوائز الدولية المرموقة للعام 2023.

وضمن مؤتمر جوائز التميز والإنجاز المصرفي على مستوى العالم العربي للعام 2023، الذي ينظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب للعام التاسع على التوالي، نال البنك اليمني للإنشاء والتعمير جائزة التميز في دعم التنمية وتطوير القطاع المصرفي للعام 2023، التي قدمها الاتحاد، وذلك تقديرا لإسهامات البنك الفاعلة ودعمه الأكبر لتطور القطاع المصرفي وباعتباره شريك التنمية الأول في اليمن.

وجرى مؤخرا في العاصمة المصرية القاهرة تكريم البنك اليمني للإنشاء والتعمير وتسليمه الجائزة الدولية، التي سلمها أمين عام الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور وسام حسن فتوح وتسلمها مدير عام البنك الأستاذ مدين عبدالجليل مسعود.

وعقب التكريم عبر مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير مدين عبد الجليل مسعود عن شكره للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، مثمنا تقدير الاتحاد الكبير للبنك اليمني بمنحه هذه الجائزة الدولية لهذا العام.

وأكد أن حصول البنك على هذه الجائزة يمثل مصدر فخر واعتزاز كبير لإدارة البنك اليمني ولكافة العاملين فيه وحافزا ودافعا على الاستمرار بكل قوة من أجل تحقيق المزيد من الإنجاز والتميز على مستوى الداخل اليمني والتطلع للمنافسة عربياً ودولياً.

ولفت إلى أن هذا التكريم يؤكد المكانة العريقة التي يتمتع بها البنك اليمني للإنشاء والتعمير ودوره الريادي في دعم التنمية وما يبذله من جهود متميزة في خدمة المجتمع وتحمل مسؤوليته الاجتماعية، وكذا في تطوير القطاع المصرفي اليمني وتقديم أفضل الخدمات الحديثة والمتطورة لعملاء هذا القطاع الهام.

المحفظة الإلكترونية

شامل موني

سدد
فواتيرك

ارسل
واستلم حوالتك

ادفع
قيمة مشترياتك

مصرف اليمن البحرين الشامل
Shamil Bank
of Yemen & Bahrain
بنك إسلامي

الـــــرقم المجـــــاني
8000830
www.sbyb.net

بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي عضو جديد في جمعية البنوك اليمنية

التقى القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية الأستاذ محمود قايد ناجي بقيادة بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي، ممثلة بالأستاذ عمار سلطان القاسمي، نائب رئيس مجلس الإدارة.

وخلال اللقاء قدّم الأستاذ عمار القاسمي لقيادة الجمعية طلب الانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، ورحب القائم بأعمال رئيس الجمعية بانضمام البنك إلى عضوية الجمعية.. مبينا أن نهج الجمعية قائم على الانفتاح على كافة مؤسسات القطاع المصرفي اليمني في ظل رؤية وطنية واضحة حريصة على تحقيق الشراكة وبناء العلاقات المتميزة بين البنوك العاملة في البلد وبين البنك المركزي ليصل إلى أعلى مستويات التعاون المثمر والفعال والتنسيق المشترك والشراكة الحقيقية.

وأكد القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك أن بنك القاسمي للتمويل الأصغر سيشكل إضافة نوعية للقطاع المصرفي اليمني، خاصة وأن بنوك التمويل الأصغر قد أصبحت رافدا أساسيا من روافد دعم التنمية الاقتصادية في البلد وعاملا مهما في تحقيق الشمول المالي من خلال ما تقدمه من خدمات ومنتجات جديدة ومتطورة وما تلعبه من دور محوري في خدمة الاقتصاد الوطني.

من جانبه أوضح الأستاذ عمار سلطان القاسمي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي، أن البنك يعتمد على استراتيجية تم إعدادها بدقة متناهية للتحول من شركة صرافة إلى بنك، وأنه يسعى خلال السنوات الخمس القادمة إلى التحول إلى بنك إسلامي.

وأشار إلى أن البنك إضافة إلى اعتماده على نظام تيمينوس 24 المصرفي، والمشهور عالميا بأدائه الفائق والمتعدد، يخطو خطوات مدروسة نحو التميز والارتقاء في تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية المواكبة لما يشهده القطاع المصرفي اليمني والعالمي من تطور في تقديم الخدمة المصرفية الحديثة.

واستعرض القاسمي إمكانيات البنك الحالية والمتمثلة في وجود 12 فرعا، وهي فروع شركة القاسمي للصرافة قبل أن تتحول الشركة إلى بنك، وأنه يسعى خلال السنوات الخمس القادمة؛ إلى زيادة عدد فروعه إلى 22 فرعا في جميع محافظات الجمهورية.

حضر اللقاء من جهة جمعية البنوك الأستاذ أكرم الجرموزي، مساعد رئيس الجمعية للدراسات والبحوث والأستاذ صلاح السنباني مساعد رئيس الجمعية للشؤون القانونية، والأخ وليد الغفاري سكرتير الجمعية، والأخ حمود الفران، مدير العلاقات الخارجية.. ومن جهة بنك القاسمي الأستاذ شادي عبدالكريم المنيفي، نائب المدير التنفيذي، والأستاذ خالد الجرادي مدير العمليات والخزينة، والأستاذة نهى الجعدبي رئيس العلاقات والشراكات الخارجية.

البنك اليمني يختتم برنامجه التدريبي لطلاب الجامعات

اختتم البنك اليمني للإنشاء والتعمير في ال 21 من ديسمبر 2023 برنامجه التدريبي الذي نفذه مركز التدريب المصرفي التابع للبنك ضمن خطته التدريبية للعام 2023 وشمل تدريب 6 مجموعات من طلاب وطالبات الجامعات اليمنية في أساسيات العمل المصرفي.

وأوضحت الأستاذة أروى الأكوع مدير مركز التدريب في البنك اليمني أن البرنامج جاء في إطار التنفيذ لرؤية إدارة البنك ممثلة برئيس مجلس الإدارة الأستاذ حسين فضل هرهرة ومدير عام البنك الأستاذ/ مدين عبدالجليل مسعود الهادفة والحريصة على إشراك طلاب الجامعات في برامج التدريب التي ينفذها البنك ومنحهم فرصة التدريب والتعرف على كيفية العمل في البنك وإكسابهم المعارف والمهارات اللازمة في أساسيات العمل المصرفي.

ولفتت الأستاذة أروى الأكوع إلى أن البرنامج شمل تدريب 6 مجموعات من طلاب وطالبات الجامعات المختلفة حيث تم تنفيذ البرنامج ل 3 مجموعات خلال الربع الأول من العام 2023 وتدريب 3 مجموعات أخرى خلال الربع الأخير من العام نفسه وبلغ عدد الطلاب الذين تم تدريبهم ما يقارب 600 طالب وطالبة من مختلف الجامعات.

وأشارت إلى أن البرنامج التدريبي تم تنفيذه على مدار 3 أيام لكل مجموعة قدم فيها المحاضرون الأستاذ وائل العريقي والأستاذة فادية الصبري والأستاذ أحمد محفوظ محاضرات حول المفاهيم الأساسية للعمل المصرفي(خدمةالعملاء،الحوالات،الصناديق،التحاصيل،والمستندات والاعتمادات والصيرفة الإسلامية، وكذلك مفاهيم عامة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، إضافة إلى تنفيذ نزول ميداني لكل مجموعة في آخر يوم تدريب إلى أحد فروع البنك ليتعرف الطلاب على العمل المصرفي في الفروع من خلال التطبيق العملي.

وأكدت أن مركز التدريب المصرفي في البنك اليمني سيخصص مساحة لتدريب طلاب الجامعات ضمن خطته التدريبية للعام 2024 وأن التدريب سيكون أكثر فائدة ووفق قواعد وشروط سيتم إعلانها في حينه.

YKB

كل عام وانتم بخير

تجربة رقمية، 24 ساعة، في 2024

الرقم المجاني: GSM. 5959 | TollFree: CDMA. 8005959

yk-bank.com | YKBYEMEN

بنك اليمن الدولي يقر رفع رأس المال إلى 46 مليار ريال..

ارتفاع صافي أصول البنك إلى 749 مليار ريال بنهاية العام 2021

أقرت الجمعية العمومية العادية وغير العادية لبنك اليمن الدولي في اجتماعها برئاسة رئيس مجلس الإدارة كمال الجبري رفع رأس مال البنك بمبلغ 14 مليار ريال، ليصبح 46 مليار ريال.

وصادقت الجمعية على البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات القانونيين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

وخلال الاجتماع أشار رئيس مجلس الإدارة إلى أهمية الاجتماع في مناقشة نشاط البنك وما يتم بذله من جهود لتطوير الأداء وتحقيق جودة في الخدمات المقدمة للعملاء في إطار التعليمات الجديدة للبنك المركزي اليمني، والقوانين المصرفية الجديدة.

كما تم خلال الاجتماع استعراض تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية ديسمبر 2021، والذي أشار إلى أن أرباح البنك بلغت بعد الضرائب والاحتياطي القانوني (14.1) مليار ريال لعام 2021، مقابل (14.4) مليار ريال في العام 2020، كما بلغ صافي الأصول بنهاية العام 2021 (749) مليار ريال مقابل صافي الأصول بنهاية العام 2020 البالغة (698) مليار ريال.

وبين التقرير أن صافي إيرادات التشغيل خلال العام 2021 بلغت 77 مليار ريال، مقابل 90 مليار ريال في نهاية العام 2020، فيما بلغ إجمالي ودائع العملاء بنهاية العام 2021 (466) مليار ريال مقارنة بـ (453) مليار ريال بنهاية العام 2020.

وتطرق التقرير إلى النجاحات التي حققها البنك رغم ما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية من تردٍّ على المستوى المحلي والاقليمي والأثر البارز للصراعات والمشاكل العالمية على الاقتصاد العالمي عموماً وعلى الاقتصاد اليمني والقطاع المصرفي بشكل خاص.

وأكد التقرير أن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك رغم كل الظروف حافظت على مكانة البنك ورفع مستواه المالي وتحسين الأداء الخدمي والمصرفي وفق مهنية عالية.

واستعرض التقرير المشاريع المنفذة خلال العام 2021 ومنها افتتاح إدارة المنظمات في مبنى فرع حدة لتسهيل إنجاز المعاملات الخاصة بالمنظمات المحلية والدولية لتعزيز الأعمال الإنسانية التي تقوم بها تلك المنظمات في اليمن، إلى جانب تحديث النظام الآلي المصرفي والمالي للبنك إلى نسخة أحدث تلبي التطورات الخاصة في التكنولوجيا المصرفية وبما يسهم في تلبية رغبات واحتياجات البنك والعملاء المتزايدة.

وتطرق التقرير إلى مشاريع التطوير المتعددة والأنظمة التي تم تحديثها والتي تلبي تطلعات العملاء وتساعدهم على الاستفادة من خدمات البنك المتعددة.. لافتاً إلى أنه تم أيضا تنفيذ أكثر من 141 برنامجاً تدريبياً في مختلف المجالات، إلى جانب مساهمة البنك في عدد من المشاريع الهادفة تعزيز الابتكار وتطوير الشباب في إطار مسئوليته الاجتماعية.

وكانت الجمعية العمومية العادية وغير العادية قد أقرت في اجتماعها تجديد تزكية مجلس الإدارة الحالي للاستمرار في عملهم خلال الثلاث السنوات القادمة، كما أقرت تعديل عدد من بنود النظام الأساسي والتي تواكب التغييرات المصرفية الجديدة.

حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة، ومدير عام البنك عمر راشد، ومندوبو البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.

بنك اليمن الدولي يفتتح فرعاً جديداً بحجة

افتتح محافظ حجة هلال الصوفي فرع بنك اليمن الدولي بمحافظة حجة، لتقديم الخدمات المالية والبنكية للمحافظة والمحافظات المجاورة.

وخلال حفل الافتتاح أكد مساعد المدير العام لإدارة الفروع ببنك اليمن الدولي عفيف سعيد أنعم، أن تدشين هذا الفرع يأتي في إطار التنفيذ لسياسة ورؤية واستراتيجية البنك الهادفة إلى التوسع في فروع البنك ليغطي جميع محافظات الجمهورية.

وقال: "تم تجهيز فرع حجة وفق أحدث المواصفات والمعايير المصرفية لتقديم أفضل الخدمات التي تلائم الأفراد والشركات في المحافظة".

وتطرق إلى الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك، وتميزه عن غيره من البنوك.. مشيراً إلى أن البنك أول وكيل لخدمة الحوالات المالية "ويسترن يونيون"، والبنك الوحيد في اليمن الذي لديه العضوية العاملة في شبكة الفيزا العالمية المتخصصة بالبطائق المصرفية والائتمانية بكافة أنواعها.

وأكد أنعم، أنه سيتم خلال الفترة القادمة إطلاق وتدشين عدد من الفروع الجديدة والخدمات الإلكترونية المواكبة للتطور التكنولوجي الذي يشهده قطاع العمل المصرفي.

ولفت إلى أن البنك يقوم حالياً بتطوير وتحديث شبكة فروعه بما يلبي خدمات المجتمع المصرفية، وتحقيق أهداف البنك في تلبية احتياجات العملاء وتمكينهم من إنجاز تعاملاتهم المصرفية بسهولة ويسر.

فيما أوضح مدير فرع البنك في المحافظة محمد جسار أن الفرع سيقدم خدمات مالية لأبناء المحافظة والمحافظات المجاورة لتلبية احتياجات العملاء في المناطق النائية من خلال تقديم الحلول المصرفية الحديثة والمبتكرة وتوفير الخدمات المالية، والمساهمة في صرف المساعدات النقدية المقدمة من المنظمات.

وقال: (سنبذل قصارى جهدنا لتعزيز الحضور المحلي لبنك اليمن الدولي في المحافظة من خلال التواصل بشكل أكبر مع العملاء وتحسين خدمات البنك المقدمة لهم وما يواكب تطلعاتهم ورغباتهم في المستقبل ويتماشى مع أهداف البنك الرامية إلى تقديم كل ما يحتاجه العملاء من خدمات مصرفية مبتكرة).

حضر الافتتاح مدير أمن محافظة حجة العميد نايف عبدالله أبو خرفشة، وقائد قوات الأمن المركزي في المحافظة العقيد محمد صلاح اليوسفي، ونائب مدير فرع البنك المركزي اليمني بالمحافظة كحلاني محمد الكحلاني.

جواهر التجاري
Jawaher Al-tejari

624 فائز
إلى هذه اللحظة

2024

عام جديد بجوائز جديدة

برنامج جواهر التجاري أسهل طريقة لتحقيق حلمك

اشترك الآن...

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

البنك الذي تثق به
The Bank You Trust

ycbankye

8 0 0 8 0 0 0
009671299988

في حوار خاص للمصارف أكد الأستاذ/ عمار القاسمي نائب رئيس مجلس إدارة بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي أن البنك أصبح يمتلك أقوى المقومات والإمكانيات ومتطلبات عمله كمؤسسة مصرفية ستكون الإضافة النوعية الجديدة في القطاع المصرفي اليمني، وتحدث الأستاذ/ عمار القاسمي عن رؤية واستراتيجية عمل البنك وتطرق لعدد من القضايا المتعلقة بالنظام البنكي وما سيقدمه من منتجات وخدمات مالية ستسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية وتعزيز مفهوم الشمول المالي .. إلى نص الحوار..

الهدف من إنشاء بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي:

التميز في تقديم المنتجات النوعية في مجال التمويل الإسلامي والإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية

الأستاذ/ عمار القاسمي

(24 Temenos) نظام بنكي عالمي يعتبر من أحدث الأنظمة البنكية المواكبة للتكنولوجيا الرقمية الحديثة بالإضافة إلى تميزه بالمرونة والتكامل المصرفي ومستوى عال في الحفاظ على أمن المعلومات

في البداية نود منكم أن تطلعوا القارئ والمهتم على رؤية بنك القاسمي وخطة عمله الاستراتيجية ؟.

إن لدى البنك رؤية واضحة ومحددة واستراتيجية عمل هادفة تم إعدادها بدقة متناهية بالغة للتحول من شركة صرافة إلى بنك تمويل أصغر إسلامي، مستفيدين من تجارب مؤسسين سابقين في القطاع المصرفي اليمني وكذلك تجارب وقصص نجاح عالمية، ومجلس إدارة البنك حريص حرصا بالغا على تنفيذ هذه الرؤية والاستراتيجية والوصول بها لمرحلة تحقيق الأهداف وصنع النجاحات المتميزة وتحقيق الإنجازات الكبيرة والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية للبلد من خلال تقديم منتجات مالية وخدمات مصرفية إسلامية تلبي احتياجات العملاء وتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة والتحول الرقمي بأقل وقت وجهد وتكلفة.

خطوات طموحة

بالنظر إلى حداثة تكوين البنك.. هل نستطيع القول أن بنك القاسمي أصبح يمتلك كافة مقومات وإمكانات العمل كمؤسسة مصرفية جديدة في القطاع المصرفي اليمني؟.

البنك فعلاً أصبح يمتلك أقوى المقومات والإمكانيات ومتطلبات عمله كمؤسسة مصرفية وإضافة نوعية جديدة في القطاع المصرفي اليمني.

منها وجود 12 فرعا للبنك، وهي فروع شركة القاسمي للصرافة قبل أن تتطور الشركة إلى بنك، إضافة إلى بناء مؤسسي متكامل وبنية تحتية حديثة بأعلى المقاييس والممارسات، هذا إلى جانب حصول البنك على نظام تيمينوس 24 المصرفي المعروف عالميا بأدائه الفائق والمتعدد والذي تعتمد عليه 3 آلاف بنك من أكبر 4 آلاف بنك على مستوى العالم.

ولذلك نستطيع التأكيد أن بنك القاسمي للتمويل الإسلامي قد أصبح قادراً على أن يخطو خطوات طموحة مدروسة نحو التميز والارتقاء في تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية المواكبة لما يشهده القطاع المصرفي، ليس فقط اليمني بل العالمي من تطور في تقديم الخدمات المصرفية التكنولوجية الحديثة.

بنية تحتية حديثة

ماذا عن الهيكل الإداري للبنك وبنيته التحتية؟.

الهيكل الإداري للبنك يتمثل في مجلس الإدارة المكون من رئيس المجلس ونائبه وأعضاء ثم المدير التنفيذي ونوابه ثم مدراء الإدارات والفروع.

وفيما يخص البنية التحتية فإن البنك يمتلك بنية تحتية حديثة ومتطورة تساعد على إنجاز كافة الأنشطة المختلفة بجودة عالية، حيث يمتلك البنك بناء مؤسسيا تم إعداد ومراجعة وتطوير كافة أدلته وسياساته وإجراءاته ونماذج الأعمال من قبل شركات استشارية محلية ودولية بهدف تقديم أفضل الخدمات المصرفية وفقا لأفضل الممارسات الدولية.

مواكبة التكنولوجيا

ما هو النظام البنكي الذي يعتمد عليه البنك وما هي أبرز مميزاته؟.

النظام البنكي المعتمد هو نظام (Temenos 24) وهو نظام بنكي عالمي يعتبر من أحدث الأنظمة البنكية المواكبة للتكنولوجيا الرقمية الحديثة بالإضافة إلى تميزه بالمرونة والتكامل المصرفي ومستوى عال في الحفاظ على أمن المعلومات وكذلك التكيف مع طبيعة الاحتياجات المتعددة والمختلفة.

ويقدم النظام منتجات مالية وخدمات إلكترونية حديثة وشاملة تواكب التكنولوجيا المالية والتقدم والتطور إضافة إلى تقديم أفضل الحلول المبتكرة في القطاع المصرفي، الجدير بالذكر بأن الاعتماد على هذا النظام سيساعد بشكل كبير وفعال على التطوير والترقية المستمرة لخدماتنا ومنتجاتنا وهذا سيسهم ويساعد في تحقيق رؤية البنك وأهدافه.

الحد من الفقر

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك لدعم التنمية الاقتصادية للوطن.. وما هي أبرز المشاريع التي يعتزم البنك تنفيذها أو دعمها في هذا الجانب؟.

الدور الذي سيلعبه البنك يتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة والدخل لمختلف الشرائح في البلد وتعميم خدماته ومنتجاته وتسهيل وصول خدماته لجميع فئات المجتمع بما يصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي الرؤية الأساسية والهدف الاستراتيجي الذي يسعى بنك القاسمي لتحقيقه من خلال دعم المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة وتنمية

بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي
QASEMI ISLAMIC MICROFINANCE BANK

الصادرات المحلية والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية للوطن والحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الدخل للأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود عبر برامج التمويل المتعددة ودعم القطاع الزراعي والسمكي والطاقة الخضراء والحفاظ على البيئة.

خبرة عريقة

ما الذي يميز كادر العمل في بنك القاسمي.. وهل نستطيع القول إنه عند مستوى التأهيل والتدريب الكامل؟.

البنك يمتلك كادراً وظيفياً متميزاً وعلى مستوى عالٍ من التأهيل والتدريب الكامل، ويمتلك نخبة من الكفاءات المهنية العالية كموظفين ومدراء واستشاريين.. فكادر البنك محترف ومن ذوي الخبرات العريقة والمتراكمة في تقديم المنتجات المالية والخدمات المصرفية الحديثة وفقا للشريعة الإسلامية، إضافة إلى تميزه بالخبرة والكفاءة والمهارات النوعية في تقديم الخدمات يتميز كادر البنك بالعمل بروح الفريق الواحد والحماس والدافعية لتنفيذ الأنشطة والمهام المطلوبة وفقا للجدول الزمني المحدد.

خدمات متميزة

ما هي أبرز المنتجات المالية والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك؟.

بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي يقدم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات ورغبات الفئات المختلفة مثل رجال المال والأعمال والأفراد والشركات، كما أنه يقدم منتجات تمويل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (مساومة - مشاركة- السلم- إيجاره منتهية بالتمليك) بهدف دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة والدخل للأسر المنتجة ودعم سلاسل القيمة ودعم منتجات الصادرات، إضافة إلى تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية، الانترنت المصرفي، الصرافات الآلية، منصة القاسمي للحوالات المالية، تطبيق القاسمي موبايل، وغيرها من الخدمات النوعية المتميزة والمتطورة.

رسالة إنسانية

ماذا عن مشاريع التمويل الإسلامي (الصغيرة والأصغر والمتوسطة)؟.

بنك القاسمي هو بنك إسلامي ويسعى إلى تحقيق رؤيته ورسالته الإنسانية وحريص على الإيفاء بمسؤوليته المجتمعية وعليه فإن البنك يقدم كافة منتجاته وخدماته المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولدى البنك هيئة شرعية تتميز بخبرة نوعية وطويلة من العمل في البنوك الإسلامية.

طموح كبير

ما هي أبرز ملامح التحديث والتطوير التي يمكن أن يضيفها بنك القاسمي إلى القطاع المصرفي اليمني؟.

لدى المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة والكادر الوظيفي في البنك طموح كبير في أن يكون بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي إضافة نوعية مبشرة بميلاد قطاع مصرفي إسلامي جديد ومتطور في اليمن، ولذلك نسعى ضمن رؤية البنك إلى التحول إلى بنك إسلامي شامل خلال السنوات الخمس القادمة والوصول لأكبر عدد من المستفيدين، وتوسيع شبكة فروع البنك ووكلائه في جميع المحافظات وتقديم الميزات التنافسية وبناء الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية، والإسهام في تقديم الحلول البديلة والمناسبة للتخفيف من آثار أزمة السيولة المالية الماثلة نتيجة للوضع السياسي والاقتصادي الاستثنائي الذي تمر به البلاد من خلال تقديم منتجات وخدمات مالية حديثة ومتطورة تلبي احتياجات العملاء وتساهم بفاعلية في تطوير القطاع المصرفي اليمني عبر تطبيق القاسمي موبايل والمحفظة الإلكترونية وخارطة انتشار الصرافات الآلية الحديثة لا سيما وقد أصبح التحول للمحافظ الإلكترونية اتجاها عالميا في البلدان التي تعاني من مشكلة السيولة النقدية وحلا تكنولوجيا بديلا لوسائل الدفع التقليدية.

ونؤكد هنا أن عملية التطوير والتحديث للخدمات التي يقدمها البنك ستظل مستمرة، وتعد بميزات تقنية سباقة على المستوى المحلي بإذن الله.

> **توسيع شبكة فروع البنك ووكلائه في جميع المحافظات وتقديم الميزات التنافسية وبناء الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية، والإسهام في تقديم الحلول البديلة والمناسبة**

القطاع المصرفي اليمني يحتفل باليوم العالمي للمصارف

احتفل القطاع المصرفي اليمني بمناسبة (اليوم العالمي للمصارف) الذي يصادف 4 ديسمبر من كل عام، منذ تأسيسه بناء على مبادرة تقدمت بها جمعية مصارف البحرين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر العام 2019، وردت الجمعية العامة للأمم المتحدة على المبادرة حينها في ال 23 من ديسمبر من نفس العام باعتمادها قرار تخصيص يوم الرابع من ديسمبر من كل عام بوصفه يوما عالميا للمصارف، وبذلك كان أول يوم عالمي للمصارف هو يوم الرابع من ديسمبر 2020.

وعلى الرغم من بروز العديد من المظاهر التي تعترض طموحات البنوك والمصارف اليمنية وتعيق قدرتها على الاستثمار في المشاريع التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد جاء احتفال القطاع المصرفي اليمني باليوم العالمي للمصارف في الرابع من ديسمبر 2023 ليؤكد حقيقة كفاحها وصمودها وعملها الدؤوب من أجل تجاوز التحديات والمعوقات التي تعترض وتعيق طريق سعيها نحو تحقيق أهداف رؤاها ورسالتها الهادفة إلى تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة وأداء دورها الهام والمحوري في النهوض بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للبلد وتعزيز الوعي والثقافة الوطنية بأهمية العمل وفق منظور طويل الأجل، تعمل من خلاله جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني معاً لمواجهة التحديات والتقلبات، لاسيما في خضم استمرار الأزمة المالية التي يشهدها البلد وفي ظل عزوف مؤسسات التمويل الخاصة والدولية عن تمويل المشروعات الوطنية ذات الأهداف الاجتماعية والبيئية طويلة الأجل.

وإذا كان اعتماد اليوم العالمي للمصارف بناء على مبادرة جمعية المصارف البحرينية قد عكس المكانة الأممية المتميزة لمملكة البحرين، والسمعة المصرفية والمالية العالمية المرموقة للقطاع المصرفي البحريني، ودوره على المستويين الإقليمي والعالمي.

فإن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للرابع من ديسمبر من كل عام يوماً عالمياً للمصارف قد جاء اعترافاً منها بأهمية المصارف باعتبارها ركناً أساسياً للنشاط الاقتصادي بشكل عام لمساهمتها الفعّالة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وتعاظم أهميتها في مختلف النظم الاقتصادية باعتبارها تقود عملية التنمية المستدامة.

وفي الوقت ذاته مثل اعتماد اليوم العالمي للمصارف إقرارا بما لدى المصارف الإنمائية متعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية الفنية، وإدراكا كذلك أن النظم المصرفية في الدول الأعضاء تؤدي دوراً حيوياً، على الصعيد الوطني، في المساهمة في تحسين مستوى المعيشة وتأكيداً على أهمية أن تنطوي رؤية ورسالة وأهداف جميع المصارف على المشاركة الفعالة في توفير الأموال الكافية للخطط طويلة الأجل، والتي تتبناها معظم الدول للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك تحقيق الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتلك التنمية.

برنامج تدريبي حول إجراءات التمويل في المصارف الإسلامية بالبنك التجاري اليمني

نفذ البنك التجاري اليمني برنامجاً تدريبياً حول إجراءات التمويل في المصارف الإسلامية لموظفي فرع الحديدة.

هدف البرنامج على مدى أربعة أيام إلى رفد 12 متدرباً ومتدربة من موظفي التمويل والاستثمار في فرع الحديدة بمهارات ومعارف تضمنت التعريف بصيغ التمويل الإسلامية المعمول بها في المصارف الإسلامية، وإجراءات التمويل لكل صيغة من صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ومراحل دورة التمويل في المصارف الإسلامية والإجراءات المنظمة لكل مرحلة.

ويأتي تنفيذ هذا البرنامج في إطار أنشطة وخطط البنك لتأهيل وتدريب كوادره في مختلف الجوانب والمجالات المصرفية بما يسهم في تطوير مستوى الأداء وبما يتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية ويلبي متطلبات قانون منع المعاملات الربوية ويلبي كذلك توجهات البنك المركزي اليمني في هذا الإطار.

وتحرص الإدارة التنفيذية للبنك ممثلة في الأستاذ ربيع الحميدي المدير العام - الرئيس التنفيذي على تدريب وتأهيل كادرها الوظيفي بما يواكب التطورات والتغيرات في السوق المصرفية.

وفي ختام البرنامج الذي درب فيه المدرب وليد محمد السياغي رئيس قسم التمويل والاستثمار في البنك التجاري اليمني..

تم توزيع شهادات المشاركة على المشاركين.

بنك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقة وأمان

مجموعة واسعة

"من المنتجات المصرفية والاستثمارية التي تتوافق مع روح الشريعة الإسلامية"

تقدم بطلبك الأن
تمويل الأفراد

التمويل المتعدد
تمويل الشركات

رواد التطوير العقاري
التطوير والتمويل العقاري

المشاريع الصغيرة والمتوسطة
برامج تمويل الشركات

فتح الحسابات البنكية
الحسابات البنكية المختلفة

الاستثمار الآمن
المحافظ الإستثمارية

خدمات بنكية متكاملة
في أي وقت وأي مكان
سبأ أونلاين(الانترنت البنكي)

لرجال المال والاعمال
البطاقات الائتمانية الدائنة

الدفع الإلكتروني
سداد فواتير وخدمات آخرى
سبأ موبايلي

لحياة أسهل
بطائف الصراف الآلي

الشراء عبر النت
بطائق الويب سيرفر

إلى أي مكان في العالم
الإعتمادات والضمانات

الانتر برنش
الحوالآت الداخلية

لتحويل أرباح أدسنس واليوتيوب
والمواقع والمدونات وغيرها
حوالآت خارجية (السويفت)

تحويل أموال
حوالآت خارجية

وينت وعد للأمة
حوالآت سريعة

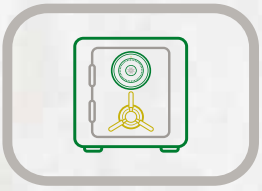

لحفظ مدخراتكم
صناديق الحفظ الآمن

إستبدال وبيع وشراء العملات الآمن
بيع وشراء العملات

الخصوصية والتميز
خدمة سيدات الأعمال

حلول خاصة
خدمة كبار العملاء

sababank.com info@sababank.com sabaislamibank

في إطار سعيه نحو تحقيق الهدف المتمثل بأن يكون البنك الملهم للمستقبل شهد بنك اليمن والكويت (YKB) خلال العام 2023 تنفيذ العديد من أنشطة وبرامج التدريب المستمر لكادره الوظيفي والتطوير لمنتجات البنك وخدماته الإلكترونية وفي هذا السياق أوضحت الأستاذة مراكش الصباحي، مدير إدارة الموارد البشرية والتدريب في البنك أن إدارة البنك ممثلة بمجلس الإدارة العليا والإدارة التنفيذية كانت ولا تزال تولي جانب التدريب والتأهيل والتعلم والنمو لكافة موظفي البنك اهتماماً بالغاً وبما يحقق هدف امتلاك الكادر البشري المؤهل الذي يتمتع بالمهارات والقدرات الاستراتيجية والجدارات، وينعكس إيجاباً على عمل وأداء البنك في سوق المنافسة المصرفية وتقديم الخدمات والمنتجات الحديثة والمتطورة والملبية لاحتياجات ومتطلبات الحياة..

بنك اليمن والكويت (YKB)..

برامج تدريب وتطوير مستمر للكادر الوظيفي والمنتجات والخدمات الإلكترونية

برامج تدريبية متنوعة

وأكدت مراكش الصباحي أن البنك نفذ خلال العام 2023 عددا من البرامج التدريبية المتنوعة بلغت أكثر من 154 برنامجاً داخلياً وخارجياً سواء من خلال الحضور المباشر أو عبر تقنية الزوم واستهدفت البرامج التي تم تنفيذها 3137 متدربا بأكثر من 1853ساعة تدريبية في مجالات متعددة ومختلفة.

دورات خاصة بالالتزام

وفيما يتعلق بالبرامج والدورات التي تخص أكاديمية الالتزام والمعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك ومكافحة الاحتيال أوضحت مدير إدارة الموارد البشرية والتدريب أن البنك نفذ عددا من الدورات التي استهدفت 444 متدربا بعدد 142 ساعة تدريبية بهدف الارتقاء بوعي الكادر الوظيفي وإكسابه مهارات التعرف على الأعمال المشبوهة وطرق تمويه مصادر الأموال، ومفهوم غسل الأموال وأنواع جرائم غسل الأموال وطرق وأساليب مكافحتها ودور الموظفين في حماية البنك منها ومخاطرها.

أساسيات الصيرفة الإسلامية

وفيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية وأساسيات الأعمال الإسلامية بينت مراكش الصباحي أن البنك نفذ عددا من الدورات وبمعدل 173 ساعة وهدفت الدورات إلى تعريف 161 متدربا من موظفي البنك بأساسيات الصيرفة الإسلامية والمحرمات من الأموال وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وكذا تعريفهم على مصادر الأموال المشروعة وأخلاقيات العمل المصرفي، والفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

برامج خاصة (بالأمن السيبراني)

وفي جانب التنفيذ للبرامج الخاصة بالأمن السيبراني وتثقيف وتزويد الكادر الوظيفي للبنك بالمعارف والمهارات المتعلقة بتقنية المعلومات أكدت مدير إدارة الموارد البشرية والتدريب أن قسم التدريب وتطوير الأداء في البنك قام بتنفيذ عدد من البرامج الخاصة (بالأمن السيبراني) التي استهدفت 608 متدربين من كوادر البنك بعدد 500 ساعة تدريبية في جانب تقنية المعلومات وحماية واستعادة الأنظمة والشبكات والأجهزة والبرامج من أي نوع من الهجمات السيبرانية وضمان سرية المعلومات وسلامتها عن طريق منع الوصول غير المصرح به إلى المعلومات والسماح بالوصول المصرح به فقط.

وذكرت أن من هذه الدورات التدريبية تلك الدورات التي تخص معالج الجداول الإلكترونية وأدوات ذكاء الأعمال والتي تهدف إلى إكساب الموظف معارف ومهارات استخدام الجداول الإلكترونية والمخططات وتحسين الأداء وإدارة البيانات عبر الذكاء الاصطناعي وحوكمة البيانات وشرح العمليات التي تمت على منتجات البيانات المتوفرة والأدوات المستخدمة مع عمل ورشة للتطبيق لتعزيز الإنتاجية والإبداع لتحويل المخرجات إلى إجراءات للحفاظ على العملاء والتسويق بطرق أكثر فاعلية.

برامج خاصة بالمنتجات

وفيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك قالت مراكش الصباحي أن البنك نفذ عدد 114 ساعة تدريبية استهدفت 827 متدربا في مجال البرامج الخاصة بمنتجات البنك وخدماته الإلكترونية بهدف إكسابهم المعارف والمهارات الخاصة بطريقة عرض المنتجات والخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك للعملاء ومتطلبات إصدار وطلب ومزايا هذه الخدمات الإلكترونية.

دورات في اللغة الإنجليزية

وفي ختام تصريحها أوضحت الأستاذة مراكش الصباحي، مدير إدارة الموارد البشرية والتدريب في بنك اليمن والكويت (YKB) أن البنك إضافة إلى تنفيذ الدورات التخصصية والدولية التي تساهم في دعم الموظف في مجاله ومساره الوظيفي لضمان التطوير المستمر، نفذ أيضا دورات في اللغة الإنجليزية استهدفت 50 متدربا بعدد 50 ساعة تدريبية في إطار الاهتمام بهذه اللغة وإثرائها لدى الموظفين.

قسم التدريب وتطوير الأداء في بنك اليمن والكويت قام بتنفيذ عدد من البرامج الخاصة (بالأمن السيبراني) التي استهدفت 608 متدربين من كوادر البنك بعدد 500 ساعة تدريبية

2024.. عام التمكين المستدام في بنك الأمل للتمويل الأصغر

أقام بنك الأمل للتمويل الأصغر احتفالية بمناسبة العام الجديد 2024 والذي أطلق فيه شعار: (2024 عام التمكين المستدام).. وخلال حفل الإفطار الجماعي لموظفي البنك ألقى المدير التنفيذي للبنك الأستاذ محمد اللاعي كلمة أثنى فيها على جهود الموظفين خلال العام المنصرم 2023 وإسهاماتهم في تحقيق مؤشرات تشغيلية ومالية رائعة في ظل التحديات التي شهدها القطاع المصرفي خلال العام 2023..

وأشار في كلمته أنه وخلال العام 2024 ستتوجه جهود وأنشطة البنك نحو قضايا التمكين الاقتصادي والمالي والاجتماعي والبيئي لعملاء البنك، إضافة إلى التمكين المؤسسي من خلال تحسين وتطوير بيئة العمل وتعزيز إمكانيات الموظفين، الذين تمنى لهم في ختام كلمته مزيدا من النجاح ودعاهم للمثابرة والسعي لتحقيق أهداف البنك للعام 2024 .

مصلحة الضرائب تدشن التحصيل الإلكتروني للرسوم الضريبية عبر تطبيق موبايل موني

أعلنت مصلحة الضرائب أن سداد رسومها الضريبية سيكون عبر الدفع الإلكتروني وبنسبة 100% وذلك لجميع أنواع الرسوم المحددة ومن خلال مختلف وحداتها ومكاتبها في الأمانة والمحافظات.

وفي حفل التدشين استعرض رئيس مصلحة الضرائب الأستاذ عبدالجبار أحمد محمد، الخطوات والمراحل التي تم تنفيذها لتجهيز وتشغيل مشروع التحصيل الإلكتروني عبر محفظة موبايل موني، شاكرا الجهود التي بُذلت خلال الفترة الماضية لتطوير وتقييم ربط الأنظمة وتهيئة الإجراءات والنماذج المطلوبة لتحصيل كافة الرسوم الضريبية عبر الدفع الإلكتروني 100% وذلك على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات.

مشيراً إلى أن التحصيل الإلكتروني سيعزز متطلبات الشفافية للأخوة المكلفين ويسهل إجراءات سداد الرسوم عن بُعد، بحيث لا تستغرق دقائق عبر تطبيق موبايل موني، مع إتاحتها لعملاء المحافظ الإلكترونية الأخرى.

وأوضح أن هذا التدشين هو تنفيذ وترسيخ لشعار "وداعا لقسائم التحصيل اليدوية إلى الأبد" ويحقق الهدف من هذا المشروع.

وأكد على ضرورة مواكبة الجميع لهذا التوجه الهام، سيما وأنه ترجمة وتجسيد لأهداف الرؤية الوطنية بشأن التحول الرقمي والشمول المالي.

نشرتهما مجلة (Scopus) رغم صعوبة معايير النشر العالمية في المجلة..

بحثان مصرفيان حديثان للرحومي والميدمة

رغم صعوبة معايير النشر في مجلة (Scopus) العالمية، كونها تعتبر أفضل قاعدة بيانات في العالم وتمنح الناشرين فيها صفة الباحث الدولي وتسهل للباحث فرص العمل والتدريس في أي من الجامعات الدولية.. نشرت المجلة بحثين مصرفيين حديثين.

البحث الأول للباحث طه محمد عبدالله الرحومي- مدير إدارة الإخطارات بوحدة جمع المعلومات المالية البنك المركزي اليمني بعنوان: (أثر التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء البنوك العاملة في اليمن من خلال الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال).

وأوضح الباحث الرحومي في بحثه المتميز الذي استوفى شروط ومعايير النشر في مجلة (Scopus) أن التخطيط الاستراتيجي أهم مراحل الإدارة الاستراتيجية، ويمثل الرؤية التي تحدد مستقبل البنوك ونجاحها ولفت إلى أن المستجدات تفرض على بيئة البنوك الداخلية والخارجية أن تتجه إداراتها نحو التخطيط الاستراتيجي لمواجهة واقع مختلف عن الواقع الذي تأسست عليه عند إعدادها .. مشيرا إلى أن القصور لا يزال متفاوتا بين البنوك في إعداد الخطط الاستراتيجية وممارستها وبنسب مختلفة، سواءً في تحليل بيئتها الداخلية أو الخارجية، أو توافر رؤية استراتيجية تحقق أهدافها، الأمر الذي له تأثير على أدائها، ومعظم المؤشرات تدل على أن البنوك تمر بمراحل صعبة في ظل الحرب والحصار المفروض على اليمن، بما ينعكس على أداء تلك البنوك، التي اتسم أداؤها بالضعف مقارنة بفتراتها السابقة، وذلك التأثير ملموس من خلال توجه الكثير من العملاء إلى قطاع الصرافة، ويرجع ذلك التأثير وضعف الأداء إلى غياب التخطيط الاستراتيجي كمنهج له آلياته وتطبيقاته لدى البنوك العاملة في اليمن، وأدى ذلك إلى عدم ثقة العملاء بها، وتراجع أدائها سواءً في تقديم الخدمات المصرفية أو تلبية احتياجات عملائها.

وأكد الرحومي على ضرورة اهتمام البنوك بممارسة التخطيط الاستراتيجي بما يحقق مستويات عالية من الأداء، لا سيما وأن البنوك العاملة في اليمن تسعى لمواجهة مخاطر تمرير العمليات غير المشروعة، والتي تستغل من قبل غاسلي الأموال، إلا أن هناك أوجه قصور في نظام مكافحة غسل الأموال لدى هذه البنوك، والتي أدت إلى إدراج الجمهورية اليمنية في قائمة البيان العام لدى مجموعة العمل المالي (FATF) في العام 2012، مما أدى إلى تشديد المعاملات المالية على البنوك العاملة في اليمن بشكل خاص، والمؤسسات المالية اليمنية بشكل عام، والسبب في ذلك عدم تطبيق المعايير الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال بالشكل الذي يحقق أهدافها، حيث أن التقييم الدولي لم يتم بعد العام 2008م، بسبب الأوضاع التي تمر بها الجمهورية اليمنية، كون التزام البنوك بإجراءات مكافحة غسل الأموال في الوقت الحالي أفضل مما كانت عليه عند تقييمها من قبل المنظمات الدولية، وتحتاج البنوك العاملة في اليمن إلى إعداد وتفعيل استراتيجية خاصة بمكافحة غسل الأموال.

واستنادا إلى ما سبق ذكره فإن دراسة الباحث الرحومي قد هدفت إلى قياس أثر التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء البنوك العاملة في اليمن من خلال الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال، ومن خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبنوك، واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية، لما من شأنه الإسهام في البقاء والمنافسة بين البنوك المماثلة، وكذلك تفعيل العمل الجماعي لتطوير أدائها، كونها تعتبر وسيلة لتنفيذ الأهداف المخطط لها.

وبينت الدراسة أن عمليات غسل الأموال تشكل تهديداً لاستقرار النظام المالي العالمي بشكل عام، وللنظام المصرفي بشكل خاص، فكفاءة المؤسسات المالية والمصرفية ونجاحها يتوقف بشكل كبير على تلك المؤسسات على مدار سنوات طويلة، حيث يقود تورطها في عمليات غسل الأموال إلى تعرضها لمخاطر فقدان الثقة والسمعة، وبالتالي إحجام العملاء والمستثمرين على التعامل معها، مما قد يعرضها إلى أزمات وتدهور يمتد أثره على الاقتصاد والنظام المالي والمصرفي.

كما أوضحت الدراسة أن البنوك العاملة في اليمن تواجه العديد من التحديات في ظل الوضع الراهن الذي تمر به اليمن، واستجابة للمتغيرات الخارجية المؤثرة على النطاق الداخلي، من خلال الاستجابة للمعايير الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال والتي جعلت اليمن من الدول التي تبذل الجهود بشكل متواصل في تطبيق تلك المعايير.

كما أوصت الدراسة بتبني استراتيجية بشأن مكافحة غسل الأموال على مستوى المؤسسات المصرفية العاملة في اليمن، وتفعيلها بالشكل الذي يحقق أهدافها ويخفف من مخاطرها ويحسن من أدائها.

يشار إلى أن الدراسة استعانت بقياس أثر التخطيط الاستراتيجي في تحسين أداء البنوك العاملة في اليمن من خلال الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال بأداة الاستبانة والملاحظة للوصول إلى نتائج واستنتاجات تحسن من أدائها، من خلال أسلوب المسح الشامل للبنوك العاملة في اليمن وعددها (17 بنكاً)، وتكونت عينة الدراسة من المستهدفين بعدد(401 موظفاً)، وباستخدام برنامج (SPSS26 و amos26) وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للتخطيط الاستراتيجي في

طه الرحومي

أيوب الميدمة

تحسين أداء البنوك العاملة في اليمن من خلال الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال، وأوصت بالاهتمام بعناصر التخطيط الاستراتيجي في البنوك العاملة باليمن، بشكل أوسع وبكافة أبعاده، والتركيز على الجوانب التي تحسن من أدائها بشكل مستمر، وتعزيز الالتزام بإجراءات مكافحة غسل الأموال بكافة أبعاده، من خلال الاستعانة بالنهج القائم على المخاطر.

أما البحث الثاني للباحث أيوب قايد ناجي الميدمة- مدير إدارة التحقق والالتزام بوحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي اليمني فقد جاء بعنوان: (دور تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي - دراسة ميدانية في البنوك اليمنية) أوضح فيه الباحث أنه بعد العام 1980 بدأ مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالظهور بشكل قوي، بسبب حدة التنافس العالمي الذي برز مع اكتساح الصناعة اليابانية للسوق العالمي.

وبعد خسارة الشركات الأوروبية والأمريكية مركزها في السوق العالمي اندفعت الشركات الأمريكية لتعديل مفهوم إدارة الجودة الشاملة من خلال إطلاق مفهوم إدارة الجودة الاستراتيجية. وظهر الاهتمام بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة باعتبارها وصفا لثقافة المؤسسة وموقفها وتنظيمها وكأسلوب إداري متميز في المؤسسات نتيجة النجاح الهائل الذي حققته في مختلف المؤسسات الخدمية والصناعية والاقتصادية في كثير من الدول، والتي تسعى جاهدة لتزويد الزبائن بالخدمات التي تلبي احتياجاتهم. كما تعتبر إدارة الجودة الشاملة نهج إدارة شائع طورته الصناعة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية وقبلها على الرغم من أنه بدأ في الولايات المتحدة، إلا أنه تم تظهيره وتنقيته من قبل الصناعة اليابانية.

وأشار الباحث إلى أن تحسين جودة الخدمات البنكية يرتبط بتوسع نطاق عمل البنوك وسهولة الوصول إليها، وتنويع الخدمات المقدمة للعملاء وضمان الخدمة المصرفية وضمان تطبيق الجودة لجميع الخدمات وإدخال تقنيات المعلومات والاتصالات. كما يرتبط نظام إدارة الجودة الشاملة ارتباطا وثيقا بالأداء المؤسسي، إذ أنه مدخل للتحسين المستمر في عمليات المؤسسة، فتطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة من خلال التحسين المستمر للعمليات، والرقابة على جودة الأداء والبحث والتطوير، وتمكين ومشاركة العاملين ينعكس بشكل كبير وإيجابي على الأداء الكلي المتميز للمؤسسة، كما إن عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة تتطلب من الإدارة العليا الإيمان الكامل بأهمية المفهوم والعمل الجاد لنشر هذا القناعة إلى المهتمين والمعنيين، كما يجب أن يكون لديها قادة يستطيعون توجيه الأفراد لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم المستقبلية.

وأضاف الباحث أنه وفي هذا السياق، تطورت الصناعة المصرفية بشكل عام والخدمات المصرفية بشكل خاص وكبير نتيجة لديناميكية البيئة المصرفية، الأمر الذي دفع العديد من البنوك إلى تبني نهج شامل لإدارة الجودة، مما يسمح لها بالاستمرار وتعزيز قدرتها التنافسية في العمل المصرفي في بيئة قادرة على الاستمرار، ولذلك أصبح تحسين وتطوير الخدمات المصرفية اتجاها حتميا نتيجة البيئة المتغيرة والتحولات التي يشهدها العالم، وخاصة المنافسة الشرسة، بالإضافة إلى العديد من حوافز التطوير الأخرى مثل الفرص والتهديدات المتعلقة بالعمل المصرفي.

وأكد الباحث أنه ومع التطور الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات، والتحسين المستمر لاحتياجات العملاء، أصبحت جودة الخدمة معيارًا أساسيًا لتحقيق ولاء العملاء ورضاهم. ونظراً لأهمية هذه الإدارة فإن قياس أدائها وتقييم فعاليتها واختبار جودة خدماتها وتحديد أوجه القصور فيها تعتبر من الطرق المهمة لتحسين مستوى الجودة التي يحتاجها البنك لتحقيق أهدافه.

دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المالي والمصرفي

بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المستمرة، يشهد عالم اليوم تطورات وتغيرات جذرية متسارعة وأصبح التطور التكنولوجي بشكل عام يلعب دوراً حيوياً في حياة البشر وامتدت آثار هذا التطور إلى كافة قطاعات الحياة ومنها قطاع الحياة الاقتصادية الذي يشهد تحولاً كبيراً نتيجة تطبيق التكنولوجيا المالية وتحديداً تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومن هنا تبرز أهمية ملف هذا العدد من المجلة المتضمن عدداً من المواد الحيوية المتخصصة التي تتحدث عن أهمية تطبيق التكنولوجيا المالية وما تقدمه من خدمات مالية ومصرفية حديثة وابتكار وتطوير وتنويع في الأدوات والمنتجات المالية، وكل ما من شأنه الإسهام في تطوير القطاع المالي والمصرفي اليمني ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلد.. إلى التفاصيل..

يلعب التطور التكنولوجي بشكل عام دوراً حيوياً في حياة البشر وتمتد آثار هذا التطور إلى كافة قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولقد أفرز هذا التطور في الآونة الأخيرة، وخاصة في نهاية القرن العشرين، العديد من الظواهر مثل التجارة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية وأخيرا النقود الإلكترونية، وتعد النقود الإلكترونية (النقود الرقمية) من أبرز مظاهر التطور في وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تم اختراعها خصيصا لتسوية معاملات التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، وتتمثل النقود الإلكترونية في أنها وحدات رقمية إلكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى حساب شخص آخر، وتقوم بالوظائف التي تقوم بها النقود القانونية، الأمر الذي يرشحها لأن تحل محلها، كما أنه لا يمكن اعتماد وتطوير التجارة الإلكترونية إلا في ظل استعمال وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية وخاصة النقود الإلكترونية .. مزيد من التفاصيل في السياق التالي:

دور النقود الإلكترونية والمحافظ الرقمية في تعزيز التجارة الإلكترونية

تعد النقود الإلكترونية واحدة من الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي، التي تتيح حلولاً مُبتكرة لأداء المدفوعات وحل مشاكل النقد وتعزيز الشمول المالي من خلال إيصال الخدمات المالية إلى الفئات المهمشة مالياً والمناطق المحرومة من الخدمات المصرفية في وقت أسرع وخدمة أفضل خصوصاً مع الانتشار الواسع للهاتف المحمول والذي صار اليوم جزءًا أساسياً في حياة أي شخص.

تعريف النقود الإلكترونية

لا يوجد تعريف موحد للنقود الإلكترونية إلا أن جميع التعاريف تُجمع، باختصار، على أنها قيمة مخزنة في وسيلة إلكترونية وتستخدم كأداة دفع. وقد بدأ تقديم خدمات النقود الإلكترونية في اليمن في العام 2015 بعد أن قام البنك المركزي بإصدار المنشور رقم (11) لسنة 2014 بشأن القواعد التنظيمية لتقديم خدمات النقود الإلكترونية عبر الهاتف المحمول .

وأظهر تقرير رسمي صادر عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن عدد مشتركي الهاتف النقال في الجمهورية اليمنية وصل إلى 18 مليوناً و597 ألفا و333 مشتركا في العام 2019، وهذا يعني أن حوالى 63 ٪ من سكان اليمن يمتلكون هاتفا محمولا ويمكن استغلال وصول الهاتف لهذه الشريحة من السكان لإيصال الخدمات المالية بسهولة و تكلفة أقل. وفي العام 2014، بلغت نسبة البالغين اليمنيين فوق سن الخامسة عشر، 94% ممن لا يمتلكون حسابات مالية .

مؤشرات النقود الإلكترونية

القطاع المصرفي اليمني متركز في المدن بشكل كبير وفي المدن الرئيسية، وطبيعة المجتمع اليمني وتركز سكان اليمن في الريف أكثر مما هو في المدن، حيث يوجد أكثر من 130 ألف قرية في الجمهورية، ولذلك فقد كانت مؤشرات النقود الإلكترونية وفق لآخر دراسة صادرة من معهد الدراسات المصرفية على النحو التالي:

- في العام 2019، بلغت نسبة اليمنيين الذين يمتلكون حسابا بنكيا (3 ملايين يمني) أي 10 % من السكان 27 % منها عبارة عن حسابات نقود إلكترونية، ولا شك في أن هذه النسبة قد شهدت ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة.
- نسبة النساء التي تستخدم خدمات النقود الإلكترونية لا زالت متدنية جدا حيث بلغت 13% فقط.
- بلغ معدل نمو المبالغ المصدرة خلال عام 2019 % 157عما كان عليه في عام 2018.
- وصل عدد الوكلاء في عام 2017 إلى 1726 وكيلا وبمعدل نمو 485%.
- نقاط البيع المتعامل معها في خدمات النقود الإلكترونية في تزايد مستمر من عام إلى آخر وبمعدل نمو كبير، حيث بلغ عدد نقاط البيع في العام 2019 - 16576 نقطة بيع بمعدل نمو 166% عما كان في عام 2018.

محمد السامعي
خبير في التحول الرقمي والتقنيات المالية
(ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتحول الرقمي)

تعريف التجارة الإلكترونية

يشير هذا المصطلح إلى عمليات بيع وشراء البضائع وتقديم الخدمات عن طريق الإنترنت، بينما تُعرف منظمة التجارة العالمية التجارة الإلكترونية على نطاق ومفهوم أوسع بحيث تشمل التجارة الإلكترونية أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوسائط الإلكترونية.

وبناء على هذا التعريف فهناك ثلاثة أنواع من العمليات للمعاملات التجارية التي تتم كلياً أو جزئياً عن طريق الوسائط الإلكترونية وهي:

- الإعلان والبحث عن المنتج.
- تقديم طلب الشراء ودفع قيمة المشتريات.
- تسليم المشتريات.

وتعد التجارة الالكترونية من أهم المجالات التي تشهد نمواً وتطوراً مستمراً في العالم، خاصة مع التطور المتسارع للتكنولوجيا وزيادة استخدام الهواتف الذكية والحواسيب.

ووفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية، بلغ حجم التجارة الإلكترونية عالمياً 26.7 تريليون دولار في عام 2019، بزيادة 4% عن عام 2018 أي ما يعادل 30% من حجم الناتج المحلي العالمي.

وبحسب المؤشر الصادر عن (الأونكتاد) جاء ترتيب اليمن بين المراكز العشرين الأدنى في مؤشر التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين، ومن المتوقّع أن يرتفع حجم سوق التجارة الإلكترونية الى مبالغ كبيرة جداً وتستحوذ على معظم عمليات التبادل التجاري وخاصة بعد أزمة كورونا.

تعزيز التجارة الإلكترونية

تلعب النقود الإلكترونية دورًا حاسمًا في تمكين وتعزيز التجارة الإلكترونية من خلال :

- سهولة الدفع.
- السرعة العالية.
- توسع السوق محلياً وعالمياً.
- تحسين تجربة التسوق.
- تتبع وتحليل المعاملات.
- تقليل التكاليف التشغيلية.

أنواع التجارة الإلكترونية

- تعاملات تكون من شركة لشركة أخرى
- تعاملات تكون من الشركات إلى عملاء
- تعاملات تكون من عملاء إلى شركات
- تعاملات تكون من مستهلك إلى مستهلك آخر

متطلبات التجارة الإلكترونية

هناك متطلبات لا بد أن تتوفر من قبل الدولة؛ لتحقيق النمو والتطور في التجارة الإلكترونية، حيث لابد من أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، ومن هذه المتطلبات:

- تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية.
- تنمية الوعي المجتمعي.
- تحسين البنية التحتية للاتصالات والمعلومات والتقنية.
- تطوير قطاع الاتصالات والعمل على زيادة المنافسة والشفافية فيه.
- تنمية وتأمين وتوحيد وسائل الدفع الإلكترونية .
- تطوير الكوادر البشرية في مجال المعرفة التقنية.

مزايا التجارة الإلكترونية

- خلق فرص عمل جديدة.
- انخفاض التكلفة المادية والمالية.
- دخل مستمر على مدار الساعة.
- مبيعات عالمية.
- سهولة عرض المنتجات وتسويقها.
- إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة

والمتوسطة للنفاذ إلى أسواق جديدة.
- يستطيع المستهلك الوصول إلى منتجات ومزودين أكثر مقارنة بالتجارة التقليدية.
- يستطيع أصحاب الأعمال توسعة أعمالهم إلى مستهلكين وقطاعات أكثر.
- التواجد في كل مكان دون الحاجة لمحال.
- توفير طرق دفع مختلفة وسهولة الدفع.
- إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من العملاء.
- سهولة الوصول إلى المنتج أو الخدمة المطلوبة.
- توفير الوقت والأموال.

التحديات التي تعيق التوجه نحو التجارة الإلكترونية

هناك العديد من التحديات التي من شأنها أن تعيق من تحقيق المساهمة الإيجابية للتجارة الإلكترونية، ليس ذلك فحسب إنما قد تعيق أيضاً من توجه المستثمرين للاستثمار ومنها:
- عدم وجود القوانين والتشريعات الواضحة للتعاملات التجارية الإلكترونية.
- ضعف الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- قلة الوعي والثقة.
- قلة الكوادر البشرية المؤهلة ذات الكفاءة العالية.
- تحفظ المستهلكين للشراء من المواقع الإلكترونية خوفاً من عدم المصداقية في المنتجات، أو بسبب التخوف من الإفصاح عن بياناتهم.
- بطء خدمات الإنترنت ومحدودية تغطية شبكات الهواتف المحمولة.
- صعوبة الشحن والنقل.

نماذج ناجحة من تطبيقات

(بازاي -توصيل – إي محلات – طلقة – وجبات -حكيم).

التجارة الإلكترونية في اليمن

العناصر الأكثر شيوعا التي يتم شراؤها:
- الملابس والأزياء.
- الأحذية والسلع الرياضية.
- منتجات السفر و تذاكر الفعاليات.

النقود الإلكترونية أحد الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي، تتيح حلولاً مُبتكرة لأداء المدفوعات وحل مشاكل النقد وتعزيز الشمول المالي

- مواد القراءة والأفلام والموسيقى والتصوير.
- الأجهزة الإلكترونية.
- منتجات الطعام والبقالة.
- الأثاث.
- الألعاب.
- الجمال والعناية الشخصية.

الفرص المتاحة للشباب اليمني في مجال التجارة الإلكترونية

توجد فرص كثيرة للشباب اليمني في مجال التجارة الإلكترونية، فالتجارة الإلكترونية تعتمد بشكل كبير على التقنية والإبداع والابتكار، مما يتيح فرصًا كبيرة للشباب للعمل على تحقيق أحلامهم الريادية من خلال:
- بدء عمل تجاري صغير عبر الإنترنت.
- العمل في مجال التجارة الإلكترونية الاجتماعية.
- العمل مع شركات التجارة الإلكترونية (امازون – علي اكسبرس الخ) – Drop shipping- Affiliate- Print on demand
- العمل في مجال التسويق الإلكتروني.
- العمل في مجال تصميم وتطوير المواقع الإلكترونية.

المراجـــع

الدراسة المقدمة من معهد الدارسات المصرفية
- خدمات الدفع الإلكتروني في اليمن – التحديات والفرص.
- التجارة الإلكترونية – المركز الوطني للمعلومات.
- قانون نظم الدفع والعمليات المالية والمصرفية رقم 40 لسنة 2006.
- المنشور الدوري رقم 11 لسنة 2014 بشأن القواعد التنظيمية لتقديم خدمات النقود الإلكترونية.
- قرار محافظ البنك المركزي رقم 1 لسنة 2020م بشأن القواعد التنظيمية لتقديم المؤسسات المالية لخدمات النقود الإلكترونية.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

توصيـــات

يمكن القول أن تطبيق التجارة الإلكترونية في اليمن يمثل فرصة كبيرة لتعزيز الاقتصاد وتحسين معيشة المواطنين، ويحتاج الأمر إلى جهود مشتركة واستثمارات من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتحقيق الهدف المطلوب ولذلك نوصي بما يلي:
- تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية.
- إنشاء مجلس للتجارة الإلكترونية من قبل رئاسة الوزراء من جميع الوزارت والجهات المتعلقة بالتجارة الالكترونية مثل:(المالية –البنك المركزي - الجمارك – الضرائب – البريد – المالية – النقل – الاتصالات – الشؤون القانونية ...الخ).
- تطوير البنية التحتية التقنية لتشمل كافة المدن.
- تطوير بوابة دفع موحدة.
- تشجيع الإستثمار في قطاع التوصيل (اللوجستية) خارج المدن.
- عمل حملات تثقيفية وتوعوية للتجار والمستهلكين لتوضيح طبيعة التجارة الإلكترونية (فرصها ومخاطر ضعف التجاوب معها) لمواكبة المنافسة العالمية.
- الدعم المباشر والغير مباشر من الجهات الحكومية للتحول نحو التجارة الإلكترونية.
- تطوير وتنمية البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات بصورة مستمرة مع تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه.
- تطوير القطاع المصرفي والمؤسسات المالية بالتقنيات الحديثة.
- تشجيع التحول الرقمي إلى التجارة الإلكترونية عن طريق تسهيل الاشتراطات ومنح مزايا معينة في مجال التجارة الإلكترونية لقيام شركات محلية بمنافسة المتاجر العالمية.
- تقديم مشغلي شبكات الهواتف النقالة في اليمن خدمة بيانات الخدمة الإضافية غير المهيكلة USSD وخدمات الاستجابة الصوتية التفاعلية IVR لمقدمي خدمات النقود الإلكترونية.

قصي محمد المحطوري *

لا يوجد تعريف واحد أو عالمي للتحول الرقمي لبلد أو حكومة، حيث قد يكون لدى البلدان والحكومات المختلفة رؤى وأهداف واستراتيجيات ومناهج مختلفة لاستخدام التقنيات الرقمية لتحسين أدائها وتقديم الخدمات. ومع ذلك، وبناء على الاطلاع على تجارب حكومات بلدان مختلفة، يمكننا محاولة تقديم تعريف عام وواسع للتحول الرقمي للبلد والحكومة على النحو التالي: التحول الرقمي للدولة والحكومة هو التطبيق المستمر للتكنولوجيا والبيانات الحديثة لإنشاء عمليات ومنتجات وخدمات وتجارب عملاء جديدة أو تعديلها والتي تمكن أجهزة الدولة والمؤسسات العامة من تلبية احتياجات المواطنين والشركات بطريقة فعالة وشفافة وآمنة. كما ينطوي التحول الرقمي على تغيير ثقافة هذه المؤسسات والنماذج التنظيمية والأساليب وطرق العمل داخل الحكومة وعبر سلاسل القيمة الخاصة بها.

من الرؤية إلى التأثير..

كيف يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال قيادة وتعزيز المستقبل الرقمي للبلاد؟.

في هذه المادة، نحاول الإجابة على سؤال كيف يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال المساهمة في التحول الرقمي في الدولة من خلال توفير الموارد المالية والتوجيه الاستراتيجي والوصول إلى الأسواق وقدرات الابتكار للمؤسسات التي تتبنى التقنيات الرقمية.

أصبح التحول الرقمي للحكومات أمرا بالغ الأهمية للتكيف مع التوقعات والمتطلبات المتغيرة لمجتمع اليوم، وكذلك للاستجابة للتحديات المفاجئة وغير المتوقعة، مثل جائحة COVID-19. كما يتطلب التحول الرقمي للبلد والحكومة اتخاذ إجراءات بشأن خمسة مجالات رئيسية:

- الحوكمة والإطار المؤسسي.
- الإطار القانوني والتنظيمي.
- المواهب الرقمية وإدارة التغيير.
- البنية التحتية والتكنولوجيا.
- العمليات والخدمات الرقمية الجديدة.

أما بالنسبة لشركات الأعمال التجارية، فالتحول الرقمي هو عملية استخدام التقنيات الرقمية لإنشاء عمليات تجارية جديدة أو تعديل العمليات التجارية والمنتجات والخدمات وتجارب العملاء الحالية. يمكن أن يحقق التحول الرقمي فوائد مختلفة للحكومات والشركات على حد سواء، مثل تحسين الكفاءة والابتكار، والقضاء على الفساد، والقدرة التنافسية، ورضا العملاء، والاستدامة.

ويتطلب التحول الرقمي استثمارات كبيرة وتخطيطا استراتيجيا وتكيفا مع السوق وقدرات ابتكار، مما قد يشكل تحديات للحكومة وللعديد من الشركات في البلاد. لذلك فإن دور المستثمرين ورجال الأعمال في دعم وتسريع التحول الرقمي أمر بالغ الأهمية ويستحق الاهتمام.

دور المستثمرين ورجال الأعمال في التحول الرقمي

يمكن أن نرتب الأدوار الهامة التي يمكن أن يلعبها المستثمرون ورجال الأعمال في التحول الرقمي كالتالي:

دعم التحول الرقمي.

المساهمة في التحول الرقمي.

تعزيز ثقافة التحول الرقمي.

دعم وتعزيز ومساعدة حكوماتهم في مجال التحول الرقمي.

أولاً: دعم التحول الرقمي

هناك الكثير من نماذج الأعمال أو المشاريع المبتكرة التي تحتاج التمويل لتتحول إلى شركات ناشئة ذات مساهمة كبيرة في مجال التحول الرقمي، كما توجد هناك العديد من الشركات القائمة التي تحتاج الكثير من الموارد المالية والتقنية للنجاح. هنا يلعب المستثمرون دوراً حاسماً ومهماً، وذلك من خلال:

تمويل الشركات الناشئة أو الشركات القائمة للاستفادة من التقنيات الرقمية

إحدى الطرق التي يمكن للمستثمرين من خلالها دعم التحول الرقمي هي تمويل الشركات الناشئة أو الشركات القائمة التي لديها رؤية واستراتيجية واضحة للاستفادة من التقنيات الرقمية. قد يكون لدى هذه الشركات نماذج أعمال أو منتجات أو خدمات مبتكرة يمكنها خلق قيمة لعملائها وأصحاب المصلحة، فضلاً عن تعطيل أو تحويل صناعاتها. ويمكن للمستثمرين تزويدهم بالموارد المالية التي يحتاجونها لتطوير حلولهم الرقمية واختبارها وإطلاقها، فضلاً عن تنمية وتوسيع نطاق عملياتهم.

رأس المال المجازف

رأس المال المجازف هو نوع من الاستثمارات الخاصة التي تستثمر في الشركات ذات المرحلة المبكرة أو ذات النمو المرتفع، عادةً مقابل أسهم أو حصة من الأرباح. يمكن لمستثمري رأس المال المجازف أيضًا تقديم التوجيه الاستراتيجي والإرشاد والوصول إلى الشبكة والتحقق من السوق للشركات التي يدعمونها. (Matt Banholzer, 2022)

مساعدة الشركات على توسيع نطاق العمليات والأسواق والتغلب على التحديات

وهناك طريقة أخرى يمكن للمستثمرين من خلالها دعم التحول الرقمي، وهي مساعدة الشركات التي يمولونها على توسيع نطاق عملياتها، وتوسيع أسواقها، والتغلب على التحديات التنظيمية أو الفنية. يتضمن التوسع زيادة قدرة وكفاءة عمليات الشركة أو منتجاتها أو خدماتها لتلبية الطلب المتزايد أو التعقيد لعملائها أو أسواقها. يمكن أن يشمل التوسع أيضًا دخول مناطق جغرافية جديدة، أو شرائح عملاء جديدة، أو تنويع مجموعة المنتجات، أو الخدمات، أو الاستحواذ على شركات أخرى أو الدخول في شراكة معها. ويمكن أن يشكل توسيع النطاق تحديات كبيرة للشركات، مثل الحفاظ على الجودة والاتساق، وإدارة التكاليف والمخاطر، والتكيف مع الظروف والتفضيلات المحلية، والامتثال للوائح والمعايير، والتعامل مع المنافسة والمقاومة (Charpentier, 20.

ثانياً: المساهمة في التحول الرقمي

يجب ألا يفوت المستثمرون ورجال الأعمال أي فرص لقيادة أو توجيه أي مبادرات رقمية مبتكرة سواء داخل مؤسساتهم أو في القطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها. هذه المساهمة قد تكون من خلال:

القيادة أو المشاركة في المبادرات الرقمية داخل مؤسساتهم أو عبر سلاسل القيمة

إحدى الطرق التي يمكن لرجال الأعمال من خلالها المساهمة في التحول الرقمي وهي قيادة المبادرات الرقمية أو المشاركة فيها داخل مؤسساتهم أو عبر سلاسل القيمة الخاصة بهم. قد تتضمن هذه المبادرات استخدام التقنيات الرقمية لتحسين كفاءة، أو جودة، أو ابتكار العمليات التجارية، أو المنتجات، أو الخدمات التي تقدمها لعملائها أو أصحاب المصلحة. يمكن لرجال الأعمال أيضًا استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز قدراتهم الداخلية، مثل تحليل البيانات أو الأتمتة.

> **إحدى الطرق التي يمكن لرجال الأعمال من خلالها المساهمة في التحول الرقمي هي قيادة المبادرات الرقمية أو المشاركة فيها داخل مؤسساتهم**

التعاون مع الشركات الأخرى والعملاء والموردين والشركاء والجهات الحكومية لإنشاء أنظمة بيئية رقمية

هناك طريقة أخرى يمكن لرجال الأعمال من خلالها المساهمة في التحول الرقمي وهي التعاون مع الشركات الأخرى والعملاء والموردين والشركاء والجهات الحكومية لإنشاء أنظمة بيئية رقمية. النظم البيئية الرقمية هي شبكات من المنظمات المترابطة التي تتقاسم البيانات والموارد والقدرات من خلال المنصات الرقمية، وتشارك في خلق القيمة للمشاركين والمستخدمين النهائيين. يمكن للأنظمة البيئية الرقمية أن تمكن الشركات من الوصول إلى أسواق أو عملاء أو مصادر جديدة للابتكار، بالإضافة إلى تقليل التكاليف أو المخاطر أو التأثيرات البيئية.

ثالثاً: تعزيز ثقافة التحول الرقمي

يظهر الدور الهام للمستثمرين ورجال الأعمال في التحول الرقمي من خلال تعزيز ثقافة التحول الرقمي بين موظفيهم وعملائهم ومجتمعاتهم. ويتضمن ذلك تعزيز المعرفة الرقمية وتنمية المهارات والوعي، فضلاً عن الدعوة إلى السياسات واللوائح التي تدعم التحول الرقمي وتعالج آثاره الاجتماعية والبيئية.

تعزيز المعرفة الرقمية وتنمية المهارات والوعي بين الموظفين والعملاء والمجتمعات

محو الأمية الرقمية

محو الأمية الرقمية هو القدرة على استخدام وفهم وتقييم التقنيات الرقمية لأغراض مختلفة. من الضروري للأفراد والمنظمات المشاركة بفعالية في الاقتصاد الرقمي والمجتمع. ويمكن للمستثمرين ورجال الأعمال تعزيز المعرفة الرقمية من خلال توفير التدريب والتعليم، والموارد لموظفيهم، وعملائهم، ومجتمعاتهم. ويمكنهم أيضًا استخدام قنوات مختلفة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، أو مواقع الويب، أو المدونات، أو الملفات الصوتية،أو الندوات عبر الإنترنت، لتوصيل فوائد وتحديات التحول الرقمي، ولمشاركة أفضل الممارسات والخبرات.

المهارات الرقمية

المهارات الرقمية هي القدرات المحددة التي تمكن الأفراد والمنظمات من استخدام التقنيات الرقمية بشكل فعال لمختلف المهام والأهداف. فهي ضرورية لتعزيز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية ورضا العملاء. ويمكن للمستثمرين ورجال الأعمال تعزيز تنمية المهارات الرقمية من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، أو توظيف المواهب، أو الاستعانة بمصادر خارجية، أو إنشاء مراكز، أو شبكات الابتكار، أو الانضمام إليها، أو تقديم التدريب الداخلي أو الإرشاد. يمكنهم أيضًا تشجيع التعلم مدى الحياة والتحسين المستمر بين موظفيهم وعملائهم ومجتمعاتهم من خلال تقديم التعليقات، أو الحوافز، أو التقدير، أو الشهادات.

الوعي الرقمي

الوعي الرقمي هو فهم الفرص والمخاطر التي تشكلها التقنيات الرقمية للأفراد والمنظمات والمجتمع. من المهم اتخاذ قرارات مستنيرة واتخاذ إجراءات مسؤولة في البيئة الرقمية. يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال رفع مستوى الوعي الرقمي من خلال التواصل مع أصحاب المصلحة بشأن الآثار الأخلاقية والقانونية والاجتماعية والبيئية للتحول الرقمي. يمكنهم أيضًا المشاركة في الحوارات أو المبادرات التي تهدف إلى معالجة التحديات أو القضايا التي تنشأ عن الاضطراب الرقمي.

الدعوة إلى إطلاق سياسات ولوائح تدعم التحول الرقمي وتعالج آثاره الاجتماعية والبيئية

هناك طريقة أخرى يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال من خلالها تعزيز ثقافة التحول الرقمي وهي الدعوة إلى السياسات واللوائح التي تدعم التحول الرقمي وتعالج آثاره الاجتماعية والبيئية. يمكن للسياسات واللوائح أن توفر إطارًا قانونيًا وأخلاقيًا لتطوير واستخدام التقنيات الرقمية، فضلاً عن حماية حقوق، ومصالح أصحاب المصلحة، والمستخدمين، والمستهلكين، والمجتمع. ويمكن للمستثمرين ورجال الأعمال استخدام نفوذهم وخبراتهم وشبكاتهم للتعامل مع صناع السياسات والجهات التنظيمية وغيرهم من أصحاب المصلحة في تصميم وتنفيذ السياسات واللوائح التنظيمية التي تفضي إلى الابتكار الرقمي والمنافسة والشمول. ويمكنها أيضًا المساعدة في رفع مستوى الوعي وتثقيف الجمهور حول فوائد ومخاطر التحول الرقمي، وكذلك حول مسؤوليات والتزامات الجهات الفاعلة الرقمية.

رابعاً: دعم وتعزيز ومساعدة حكوماتهم في مجال التحول الرقمي

أما الطريقة الرابعة التي يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال من خلالها المساهمة في التحول الرقمي، فهي من خلال دعم وتعزيز ومساعدة حكوماتهم في مجال التحول الرقمي. يتضمن ذلك مواءمة أهدافهم وأولوياتهم الرقمية مع رؤية الحكومة وغاياتها، وتقديم

التعليقات والمدخلات إلى الحكومة بشأن تصميم وتنفيذ الخدمات الحكومية والعمليات الرقمية التي تؤثر عليهم أو على عملائهم، ومشاركة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجاربهم الرقمية الخاصة. تجارب التحول مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، والمشاركة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Public-Private Partnerships (PPPs أو أشكال أخرى من التعاون مع الحكومة للمشاركة في إنشاء أو تقديم أو تمويل حلول رقمية تعالج المشاكل أو الاحتياجات العامة.

مواءمة أهدافهم وأولوياتهم الرقمية مع رؤية الحكومة وأهدافها

يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال مواءمة أهدافهم وأولوياتهم الرقمية مع رؤية الحكومة وأهدافها من خلال فهم الاستراتيجية والسياسات الرقمية للحكومة، ومن خلال مواءمة مبادراتهم واستثماراتهم الرقمية معها. وهذا يمكن أن يساعدهم على خلق أوجه التآزر، وتجنب الازدواجية، والاستفادة من فرص التعاون والابتكار.

تقديم الملاحظات والمدخلات بشأن تصميم وتنفيذ الخدمات والعمليات الرقمية

يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال تقديم الملاحظات والمدخلات إلى الحكومة بشأن تصميم وتنفيذ الخدمات الحكومية والعمليات الرقمية التي تؤثر عليهم أو على عملائهم من خلال المشاركة في المشاورات، أو الدراسات الاستقصائية، أو مجموعات التركيز، أو غيرها من أشكال الحوار مع الجهات الحكومية المسؤولة عن التحول الرقمي. يمكنهم أيضًا المشاركة في إجراء اختبارات المستخدمين، أو النماذج الأولية، أو تجربة الخدمات، أو العمليات الرقمية الجديدة قبل طرحها للجمهور. يمكن أن يساعدهم ذلك على مشاركة وجهات نظرهم وتوقعاتهم وتفضيلاتهم وخبراتهم مع الحكومة، بالإضافة إلى تحديد أي مشكلات أو فجوات أو تحسينات يمكن إجراؤها.

تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب التحول الرقمي الخاصة بهم مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين

يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب التحول الرقمي الخاصة بهم مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال تنظيم أو المشاركة في الأحداث، أو ورش العمل، أو الندوات، أو الندوات عبر الإنترنت، أو المدونات الصوتية، أو المدونات، أو المنصات الأخرى التي تسهل تبادل المعرفة والتعلم في مجال التكنولوجيا الرقمية. يمكنهم أيضًا إصدار، أو نشر دراسات الحالة، أو التقارير، أو المقالات، أو المواد الأخرى التي تعرض نجاحاتهم، أو تحدياتهم، أو رؤاهم، أو توصياتهم بشأن التحول الرقمي. ويمكن أن يساعدهم ذلك على نشر معارفهم وخبراتهم في مجال التحول الرقمي، وكذلك التعلم من تجارب الآخرين وأفضل الممارسات.

نوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPPs	الفوائد	التحديات
الشراكات بين القطاعين العام والخاص التعاقدية	أدوار ومسؤوليات واضحة. - تسليم المشاريع بكفاءة- تقاسم المخاطر	التعقيد في التفاوض على العقود. - النزاعات المحتملة حول شروط العقد
الشراكات بين القطاعين العام والخاص المؤسسية	تعاون طويل الأمد. - الحوكمة المشتركة. - بناء القدرات	العقبات البيروقراطية. - التأخير في اتخاذ القرار
الشراكات بين القطاعين العام والخاص الهجينة	مزيج لميزات الشراكات بين القطاعين العام والخاص التعاقدية والمؤسسية. - المرونة في تصميم المشروع	الموازنة بين المصالح العامة والخاصة - التحديات التنظيمية

الدخول في الشراكات بين القطاعين العام والخاص Public-Private Partnerships (PPPs)) أو غيرها من أشكال التعاون مع الحكومة للمشاركة في إنشاء أو تقديم أو تمويل الحلول الرقمية

يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال المشاركة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) أو غيرها من أشكال التعاون مع الحكومة للمشاركة في إنشاء أو تقديم أو تمويل حلول رقمية تعالج المشكلات أو الاحتياجات العامة من خلال تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك والقيمة والاستفادة منها، وذلك من خلال عقد اتفاقيات أو ترتيبات رسمية أو غير رسمية مع الجهات الحكومية المشاركة في التحول الرقمي. ويمكنهم أيضًا المساهمة بمواردهم وقدراتهم وشبكاتهم لدعم تصميم هذه الحلول، وتطويرها، وتنفيذها، وتقييمها. ومن الممكن أن يساعدهم ذلك في الاستفادة من نقاط القوة والابتكار والقدرة على الوصول إلى الأسواق، فضلا عن تقاسم المخاطر والتكاليف والمسؤوليات مع الحكومة..

يمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص أن يبني نظامًا بيئيًا رقميًا في بلد ما من خلال الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل منهما واستكمال أدوار كل منهما. ويمكن للقطاع العام أن يوفر إطار السياسات، والرقابة التنظيمية، ودعم البنية التحتية، والخدمات العامة التي تعتبر ضرورية لازدهار النظام البيئي الرقمي.

ويمكن للقطاع الخاص أن يوفر الحلول التقنية، ونماذج الأعمال، ورأس المال الاستثماري، ورؤى العملاء الضرورية لنمو النظام البيئي الرقمي. يمكنهم معًا إنشاء نظام بيئي رقمي مفتوح وشامل وآمن.

النظام البيئي الرقمي

النظام البيئي الرقمي عبارة عن شبكة من المنصات الرقمية المترابطة والخدمات وأصحاب المصلحة الذين يشاركون البيانات والموارد والقيمة لغرض مشترك. يمكن للنظام البيئي الرقمي أن يتيح الابتكار والتعاون والشمول لصالح المجتمع,

فوائد النظم البيئية الرقمية للمجتمع

يجب أن يشارك القطاع الخاص في بناء النظام البيئي الرقمي في الدولة لأنه يمكن أن يعود بالعديد من الفوائد على المجتمع، مثل:

تحسين الوصول إلى المعلومات والتعليم والرعاية الصحية والخدمات المالية للسكان المحرومين.

تعزيز الإنتاجية والكفاءة والقدرة التنافسية للشركات والصناعات.

تعزيز الابتكار وريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

الحد من الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة.

تعزيز القدرة على الصمود والتعافي من الصدمات والأزمات.

ولذلك، يعد القطاع الخاص شريكًا مهمًا للقطاع العام في إنشاء نظام بيئي رقمي يمكنه تقديم قيمة اجتماعية واقتصادية للجميع.

دور القطاع العام

كما يجب على القطاع العام تشجيع مشاركة القطاع الخاص في بناء النظام البيئي الرقمي في البلد من خلال تقديم الحوافز المختلفة والدعم الكافي، مثل:

- تقديم منح تنافسية، أو إعانات دعم، أو إعفاءات ضريبية، أو مزايا مالية أخرى للجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تستثمر في البنية التحتية الرقمية أو الابتكار أو الشمول.
- خلق سياسة مواتية وبيئة تنظيمية تعزز الثقة والشفافية والمساءلة وقابلية التشغيل البيني بين المنصات الرقمية والنظم البيئية.
- التعاون مع القطاع الخاص في التصميم المشترك والتقديم المشترك والتقييم المشترك للخدمات والحلول الرقمية التي تلبي الاحتياجات والتحديات العامة.
- تسهيل الوصول إلى البيانات والمعلومات والمعارف والمهارات التي يمكن أن تعزز قدرات القطاع الخاص وقدرته التنافسية في الاقتصاد الرقمي.

إشراك القطاع الخاص في الحوارات والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي يمكن أن تعزز التعلم المتبادل، ومواءمة المصالح، والعمل الجماعي من أجل الصالح العام.

الفوائد العائدة على القطاع الخاص

ويمكن للقطاع الخاص الاستفادة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعدة طرق، مثل:

- وفورات الحجم والاستدامة.
- الوصول إلى أسواق وفرص جديدة للنمو والتنويع.
- الاستفادة من موارد وخبرات القطاع العام لتقليل التكاليف والمخاطر.
- تعزيز السمعة والمسؤولية الاجتماعية من خلال المساهمة في السلع والخدمات العامة.
- تحسين الابتكار والجودة من خلال اعتماد أفضل الممارسات والمعايير.
- زيادة الربحية والعائدات من خلال تسليم المشاريع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية.

طرق مساهمة القطاع الخاص في بناء النظم البيئية الرقمية

هناك طرق عديدة يمكن للمستثمرين من خلالها المساهمة في بناء النظام البيئي الرقمي. منها:

الشراكة مع الشركات والمؤسسات والحكومات الأخرى لخلق قيمة من النظم البيئية الرقمية. يمكن أن يساعد ذلك في تنمية الأعمال الأساسية، وتوسيع الشبكة والمحفظة، وتحقيق إيرادات من المنتجات والخدمات الجديدة. يمكن للشراكات أيضًا تمكين وفورات الحجم، والتحول الرقمي والمستدام بشكل أسرع، والوصول إلى أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات، والتكامل السلس لإزالة الكربون.

الاستثمار في كل من التقنيات الأساسية والناشئة لبناء الحمض النووي للنظام البيئي الرقمي. يمكن أن يساعد ذلك في تحديث جوهر التكنولوجيا، والاستعداد للمستقبل، والتميز عن المنافسين. تعد الخدمات السحابية وتحليلات البيانات والإدارة والأمن من أكبر الاستثمارات المخطط لها في مجال التكنولوجيا.

تعزيز القدرات الرقمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تزويدها بإمكانية الوصول إلى المنصات والأدوات والمهارات والأسواق الرقمية. ومن الممكن أن يساعد ذلك في بناء قطاع تكنولوجي ديناميكي، وزيادة الابتكار والإنتاجية، وخلق المزيد من فرص العمل والفرص.

نظم بيئية رقمية مهمة

بعض الأمثلة على المجالات التي يمكن بناء نظم بيئية رقمية فيها:

الهوية الرقمية

تعد الهوية الرقمية مثالاً محتملاً للنظام البيئي الرقمي. المعرف الرقمي عبارة عن مجموعة من بيانات الاعتماد الإلكترونية التي يمكن استخدامها لإثبات هوية الشخص عبر الإنترنت. يمكن إصدار المعرف الرقمي من قبل سلطة موثوقة، مثل الحكومة أو البنك أو مزود الخدمة، ويمكن التحقق منها من قبل الأطراف الأخرى التي تقبلها. يمكن للمعرف الرقمي تمكين الوصول إلى العديد من الخدمات عبر الإنترنت، مثل الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني.

يمكن أن يكون المعرف الرقمي جزءًا من النظام البيئي للهوية الرقمية، وهو إطار عمل يتضمن العديد من أصحاب المصلحة الذين يعملون معًا لإنشاء الهويات الرقمية وتخزينها ومشاركتها وحمايتها.

يمكن أن يوفر النظام فوائد مثل الراحة والأمان والخصوصية والشمول لكل من الأفراد والمؤسسات كما يمكن للنظام البيئي للهوية الرقمية أن يسمح للمستخدمين باستخدام نفس المعرف الرقمي عبر منصات وخدمات مختلفة، دون الحاجة إلى إنشاء حسابات أو كلمات مرور متعددة. كما يضمن سيطرة المستخدمين على بياناتهم الشخصية والموافقة على كيفية استخدامها ومشاركتها.

> **يمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص أن يبني نظامًا بيئيًا رقميًا في أي بلد من خلال الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل منهما واستكمال الأدوار**

الرعاية الصحية

الرعاية الصحية هي صناعة يمكنها الاستفادة من النظم البيئية الرقمية، حيث يمكنها تحسين تجربة المريض والنتائج الصحية مع تعزيز الكفاءة التشغيلية أيضًا. على سبيل المثال، يمكن أن يتضمن النظام البيئي الرقمي للرعاية الصحية منصات عبر الإنترنت تربط المرضى بالأطباء والصيدليات وشركات التأمين ومقدمي الرعاية الصحية الآخرين. ويمكن للنظام البيئي الرقمي أيضًا أن يتيح مشاركة البيانات، والمراقبة عن بعد، والتطبيب عن بعد، والطب الشخصي.

نظام المدفوعات الوطني

النظام البيئي للمدفوعات هو مصطلح يصف الشبكة المعقدة من الكيانات والتقنيات والعمليات واللوائح التي تتيح تبادل الأموال مقابل السلع والخدمات. يتضمن نظام المدفوعات البيئي العديد من المشاركين، مثل العملاء والشركات وشبكات الدفع والبنوك المصدرة وبنوك التسوية أو المستقبلة ومنصات المدفوعات وبوابات المدفوعات والجهات التنظيمية. لكل مشارك دور ووظيفة محددة في عملية الدفع. على سبيل المثال، يبدأ العملاء عمليات الدفع باستخدام طرق مختلفة، مثل بطاقات الائتمان، أو بطاقات الخصم، أو المحافظ الرقمية، أو النقد. تقبل الشركات المدفوعات من العملاء وتزودهم بالسلع أو الخدمات. تعمل شبكات المدفوعات على تسهيل التواصل والترخيص للمعاملات بين الأطراف المختلفة.

تصدر البنوك المصدرة بطاقات الدفع للعملاء وتأذن بالمعاملات. توفر بنوك التسوية حسابات تجارية للشركات وتقوم بتسوية المعاملات. تتعامل منصات المدفوعات مع الجوانب الفنية لمعالجة المعاملات، مثل التشفير واكتشاف الاحتيال والامتثال. تعمل بوابات المدفوعات على ربط الشركات بمنصات المدفوعات وتمكين الدفع عبر الإنترنت. تشرف الجهات التنظيمية على صناعة المدفوعات وتفرض القواعد والمعايير لضمان الأمان والعدالة وحماية المستهلك.

يتطور النظام البيئي للمدفوعات باستمرار ويتكيف مع الاتجاهات والتقنيات وتفضيلات العملاء الجديدة. بعض الاتجاهات الحالية والمستقبلية في صناعة المدفوعات هي المدفوعات غير التلامسية، والمحافظ الرقمية، ومدفوعات إنترنت الأشياء (IoT)، والمدفوعات في الوقت الفعلي، والمصادقة البيومترية، والمدفوعات القائمة على blockchain، والذكاء الاصطناعي.

تهدف هذه الاتجاهات إلى تحسين الراحة والسرعة والأمان وكفاءة المدفوعات لكل من العملاء والشركات. للاستفادة من هذه الاتجاهات، تحتاج الشركات إلى العمل مع النظام البيئي للدفع واختيار أفضل حلول الدفع التي تناسب احتياجاتها

الحكومة الإلكترونية

الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة الإنترنت، لتوفير الخدمات العامة للمواطنين وغيرهم من الأشخاص في بلد أو منطقة. يمكن للحكومة الإلكترونية تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة والمشاركة في العمليات والتفاعلات الحكومية. ويمكن للحكومة الإلكترونية أيضًا تحسين تقديم الخدمات العامة وجودتها، مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والضرائب.

بعض الأمثلة على خدمات الحكومة الإلكترونية هي:

تقديم الإقرار الضريبي والدفع عبر الإنترنت.

التصويت والالتماسات عبر الإنترنت.

التسجيل الإلكتروني وتجديد التراخيص والتصاريح.

الوصول عبر الإنترنت إلى المعلومات والبيانات الحكومية.

آليات تقديم الملاحظات والشكاوى عبر الإنترنت.

برامج التعليم والتدريب عبر الإنترنت.

الخدمات الصحية والاجتماعية عبر الإنترنت.

يمكن أن تتضمن الحكومة الإلكترونية أيضًا استخدام المنصات والأدوات الرقمية لتسهيل التعاون والتنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية والمستويات والقطاعات.

على سبيل المثال، يمكن للحكومة الإلكترونية تمكين مشاركة البيانات وقابلية التشغيل البيني والتوحيد القياسي وتكامل الأنظمة والعمليات الحكومية.

ويمكن للحكومة الإلكترونية أيضًا أن تعزز مشاركة وتمكين المواطنين وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية الإدارة. على سبيل المثال، يمكن للحكومة الإلكترونية تمكين التشاور عبر الإنترنت، والمداولات، والمشاركة، والمشاركة في إنشاء السياسات والحلول.

تعد الحكومة الإلكترونية ظاهرة معقدة وديناميكية تتطلب الابتكار المستمر والتكيف مع الاحتياجات والتوقعات والتقنيات المتغيرة. تواجه الحكومة الإلكترونية تحديات ومعوقات مختلفة، مثل العوامل القانونية والمؤسسية والتنظيمية والثقافية، والفنية، والمالية، والبشرية. وتثير الحكومة الإلكترونية أيضًا العديد من القضايا والمخاوف، مثل الخصوصية والأمن والفجوة الرقمية ومحو الأمية الرقمية والثقة والمساءلة.

* مساعد المدير العام للتحويلات النقدية والأموال عبر الهاتف المحمول في بنك اليمن الكويت (YKB)

تشهد العديد من القطاعات الاقتصادية تحولًا كبيراً نتيجة تطبيق التكنولوجيا وتحديداً تقنيات الذكاء الاصطناعي. يعد الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الحديثة التي تعمل على تعزيز الكفاءة وتحسين الأداء في مختلف القطاعات وهنا تبرز أهمية الحديث عن تأثير تطبيق التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي على قطاعات مثل التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي والبنوك والتأمين وما يمكن أن يحدثه من تغيير كبير في هذه القطاعات.

تأثير الذكاء الاصطناعي على قطاعات التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي والبنوك والتأمين

تعيش العديد من الصناعات تحولًا جذريًا بفضل التقدم السريع في مجال الذكاء الاصطناعي. يعتبر الذكاء الاصطناعي عاملًا محوريًا في تحويل هذه الصناعات، حيث يمتلك القدرة على تحسين الكفاءة وزيادة التحكم وتحقيق تجارب عملاء محسنة. وفي هذه الورقة، سنستكشف تأثير الذكاء الاصطناعي على الصناعات المالية، والتأمين، والتجارة الإلكترونية، والتسويق الرقمي، والمتمثلة في تحسن الكفاءة وتوفير تجارب عملاء محسنة والمساعدة في اتخاذ القرارات الذكية وتحقيق تحسينات في العمليات وإدارة المخاطر والتكاليف. لذا، فإن فهم واستخدام الذكاء الاصطناعي يعد أمرًا حاسمًا لتعزيز الابتكار والنجاح في هذه الصناعات.

وباختصار، يُظهر الذكاء الاصطناعي تحسينًا كبيرًا في الكفاءة والأداء في تلك القطاعات ويوفر الذكاء تجارب مخصصة وفعالة، وتحليلًا دقيقًا للبيانات، وتحسينات في العمليات والأمان.

مهندس / محمد الخطيب *

تأثير الذكاء الاصطناعي في التجارة الإلكترونية

في قطاع التجارة الإلكترونية، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين تجربة التسوق من خلال توفير توصيات مخصصة وتحسين إدارة المخزون وعمليات التوريد. كما يمكنه دعم خدمة العملاء من خلال الاستجابة السريعة وتحليل البيانات لتحسين الخدمة.

تحسين تجربة التسوق عبر الإنترنت
توصيات المنتجات الشخصية للمستخدمين
تحسين العمليات اللوجستية وإدارة المخزون
تحليل سلوك المستخدم وتوجيه العروض التسويقية
تأثير الذكاء الاصطناعي في التسويق الرقمي

وفي قطاع التسويق الرقمي، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات ضخمة من البيانات وتوجيه استراتيجيات التسويق وتحسين استهداف الجمهور وتحسين تجربة المستخدم.

- تحليل بيانات المستخدم وتوجيه العروض الشخصية.
- تحسين استراتيجيات التسويق الرقمي.
- تحليل فعالية الحملات التسويقية.
- تحسين تجربة التسوق الرقمي وزيادة المبيعات.

أما في قطاعي البنوك والتأمين، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين عمليات الأتمتة المصرفية وتحليل البيانات المالية بشكل أسرع وأدق، وتعزيز الأمان في القطاعين عن طريق الكشف عن الاحتيال وتوفير حلول حماية المعلومات الشخصية والمالية.

- تأثير الذكاء الاصطناعي في البنوك.
- تحسين تجربة العملاء.
- تحليل البيانات المالية.
- الكشف عن الاحتيال المحتمل.
- الروبوتات الذكية والخدمات المصرفية الذاتية.
- تأثير الذكاء الاصطناعي في التأمين.
- تحسين تقدير المخاطر وتحليل المفاهيم الكبيرة.
- تحسين عمليات المطالبات.
- توفير توصيات تأمين دقيقة وسريعة.
- الكشف عن الاحتيال في التأمين.

المشاكل الناتجة عن عدم تبني الذكاء الاصطناعي

تأخر المؤسسات والشركات في مواكبة التطور وعدم تبني التكنولوجيا المتقدمة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي خصوصا في القطاعات الهامة مثل القطاعات المالية والبنوك والتأمين والتجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي قد يؤدي إلى العديد من المشاكل التي ستعاني منها تلك القطاعات من بينها ما يلي:

تأخر في التنافسية: قطاعات مثل البنوك والتأمين والتجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي تشهد تطورًا سريعًا في استخدام التكنولوجيا وتحليل البيانات. عدم مواكبة هذا التطور وعدم تبني الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى تأخر في التنافسية مقارنة بالشركات المنافسة التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة. قد يفقد المؤسسات القدرة على تقديم تجارب مستخدم مبتكرة وتحسين العمليات الداخلية.

تجربة عملاء غير مرضية: تطبيق الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في تحسين تجربة المستخدم وتوفير خدمات مخصصة. عدم استخدام التكنولوجيا

المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى تجربة عملاء غير مرضية، حيث لن يتمكنوا من الاستفادة من التوصيات المخصصة أو الخدمات الشخصية التي يمكن توفيرها باستخدام الذكاء الاصطناعي.

زيادة في التكاليف وتكرار الأخطاء: يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة العديد من العمليات وتحسين الكفاءة. عدم استخدام التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن يؤدي إلى استمرار العمليات اليدوية والتكاليف الزائدة المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، قد يزيد عدم استخدام الذكاء الاصطناعي من احتمالية حدوث أخطاء بشرية وتكرارها، مما يؤثر على الدقة والاتساق في العمليات.

ضعف في إدارة المخاطر والأمان: تطبيق الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في تعزيز إدارة المخاطر والأمان في البنوك والتأمين. عدم استخدام التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن يترك المؤسسات عرضة للمخاطر الأمنية والاحتيال والتهديدات السيبرانية. الذكاء الاصطناعي يوفر أدوات للكشف المبكر عن الأنشطة الاحتيالية وتحليل البيانات لتحقيق أمان حاجة الشركات والمؤسسات الى تحسين عمليات الانتاج وزيادة كفاءة أفضل.

صعوبات وتحديات تواجه تبني الذكاء الاصطناعي

تواجه المؤسسات والشركات المالية والتأمين والبنوك في اليمن العديد من القضايا والتحديات في تطبيق الذكاء الاصطناعي، ومن أبرزها:

البنية التحتية الضعيفة: قد تواجه المؤسسات في اليمن تحديات في بناء وتحسين البنية التحتية اللازمة لتطبيق الذكاء الاصطناعي. قد يكون الوصول إلى البيانات وتحليلها صعبًا بسبب ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نقص الموارد البشرية المهرة: قد يكون هناك نقص في الموارد البشرية المهرة والخبرة في مجال الذكاء الاصطناعي في اليمن. تطبيق التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي يتطلب فريق عمل مدرب ومؤهل لفهم وتنفيذ التقنيات المتعلقة به.

قوانين ولوائح غير واضحة: قد تواجه المؤسسات صعوبة في التعامل مع القوانين واللوائح المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في اليمن. قد تكون هناك حاجة إلى تحديث الإطار التنظيمي لتمكين استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتحقيق التوازن بين الابتكار والحماية.

الثقة والأمان: قد يكون هناك تحديات في بناء الثقة وضمان الأمان في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات المالية والتأمين والبنوك. يجب أن تتخذ المؤسسات إجراءات أمنية قوية لحماية البيانات الحساسة وتعزيز الثقة لدى العملاء والمستخدمين.

القدرة على التكيف: تطبيق الذكاء الاصطناعي يتطلب قدرة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة ومتطلبات العملاء المتغيرة. يجب أن تكون المؤسسات قادرة على تطوير استراتيجيات ملائمة وإجراء تحديثات مستمرة للاستفادة من فوائد الذكاء الاصطناعي.

هذه بعض القضايا والتحديات العامة التي يمكن أن تواجه المؤسسات والشركات في اليمن في تطبيق الذكاء الاصطناعي. ومن المهم أن يتم تحديد هذه التحديات والعمل على معالجتها بشكل استراتيجي لتحقيق الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا المتقدمة.

خلاصة:

وفي الختام،فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات موضوع هذه الورقة يعزز الكفاءة والابتكار ويحسن تجربة العملاء. ومع ذلك، ينبغي أن ننتبه للتحديات المرتبطة بالأمان والخصوصية والتحيز، وضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة ومتوازنة. إدارة هذه التحديات تتطلب وضع سياسات وإجراءات قوية لحماية البيانات وضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الذكاء الاصطناعي.

وبصفة عامة، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يعد أداة قوية ومبتكرة يمكن أن تساهم في تحسين الأداء والتنافسية في المؤسسات والشركات. ويجب عليها استكشاف واستخدام الإمكانيات الكامنة للذكاء الاصطناعي وفهم التحديات المرتبطة به لتحقيق الفوائد الكاملة وتحقيق النجاح في عصر التكنولوجيا الرقمية.

المراجع:

World Economic Forum (WEF): الموقع الرسمي للمنتدى الاقتصادي العالمي https://www.weforum.org

Harvard Business Review (HBR): مجلة هارفارد بزنس ريفيو https://hbr.org

McKinsey & Company: McKinsey & Company https://www.mckinsey.com

AI Business: موقع AI Business https://aibusiness.com

https://www.linkedin.com/in/saleemdayazada/recent-activity/articles/ فرصة (for9a.com)

* مدير نظم وتقنيات المعلومات - بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي

توصيات

ينبغي على المؤسسات والشركات اليمنية العامة والخاصة الاستعداد لتبني تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في انظمتها المعلوماتية وخدماتها وذلك من خلال التوصيات ادناه :

1. تحليل الاحتياجات: قبل البدء في تبني تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، القيام بإجراء تحليل مفصل للاحتياجات الخاصة بالمؤسسة. وتحديد المجالات التي يمكن أن يساهم فيها الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر مثل خدمة العملاء، وتحليل المخاطر، والتسويق، وإدارة البيانات، وتحسين العمليات.

2. بناء القدرات الداخلية: القيام بتطوير القدرات الداخلية للتعامل مع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. قد يتطلب ذلك توظيف المهنيين المتخصصين في الذكاء الاصطناعي وتوفير التدريب والتعليم المستمر للفريق التقني المعني.

3. جمع البيانات: القيام بتجميع وتنظيف البيانات الخاصة بالعملاء والعمليات المصرفية أو التأمينية. يعتبر جودة البيانات المتاحة مهمة جدًا لنجاح تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، لذا يجب التأكد من أن البيانات موثوقة وكاملة ومناسبة للتحليل.

4. الاستعانة بالخبراء: قد يكون من المفيد التعاون مع خبراء في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. يمكنهم تقديم المشورة والإرشاد فيما يتعلق بأفضل الممارسات واختيار التقنيات المناسبة وتنفيذ الحلول المخصصة.

5. التجارب الصغيرة والتدريجية: يمكن أن يكون من المفيد البدء بتطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مشاريع صغيرة ومحدودة النطاق قبل توسيعها. هذا يسمح بتقييم النتائج وتحديد التحسينات وضمان توافق التكنولوجيا مع احتياجات المؤسسة.

6. الامتثال والأمان: ضمن قوانين ولوائح الخصوصية والأمان المعمول بها وتأكد من أن التكنولوجيا المستخدمة توفر مستوى عالٍ من الأمان والحماية للبيانات الحساسة للعملاء.

7. التعلم المستمر: مع تطور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، يجب أن يكون لدى منتسبي المؤسسات والقائمين عليها الاستعداد للتعلم المستمر ومتابعة أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. والقيام بالاستفادة من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المتاحة للموظفين للبقاء على اطلاع دائم بأحدث الابتكارات والتقنيات.

8. التواصل مع العملاء: استخدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء وتقديم خدمة عملاء محسّنة. يمكن استخدام الشات بوت وتحليل اللغة الطبيعية لتلبية احتياجات العملاء بشكل أكثر فاعلية وتوفير إجابات سريعة ودقيقة.

9. التكامل مع العمليات الحالية: الحرص على تكامل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مع العمليات الحالية في المؤسسة. قد يتطلب ذلك تعديل أو تحسين العمليات القائمة لتحقيق أقصى استفادة من التقنية الجديدة.

10. قياس الأداء وتقييم النتائج: القيام بتحديد المؤشرات الرئيسية للأداء وذلك بقياس تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على العمليات والنتائج. والقيام بتقييم النتائج بشكل دوري واستخدم هذه المعلومات لتحسين وتعزيز تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحالية والمستقبلية.

ولنتذكر أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هي عملية مستمرة ومتطورة، وقد يستغرق الأمر وقتًا لتحقيق النتائج المثلى. ولذلك يجب الاستعداد للتغيير والتكيف والاستمرار في تحسين استخدام التكنولوجيا لتعزيز أداء المؤسسات والشركات وتقديم خدمات أفضل للعملاء.

عندما نتحدث عن الأمن السيبراني، فإننا نشير إلى حماية الأنظمة الإلكترونية والبيانات من التهديدات والهجمات السيبرانية، التي تشمل التهديدات السيبرانية الشائعة الفيروسات وبرامج التجسس والبرمجيات الخبيثة والهجمات القرصنة والتصيد الاحتيالي والتهديدات المتقدمة المستمرة، والتي يمكن لهذه التهديدات أن تتسبب في تعطيل الأنظمة وسرقة المعلومات الحساسة وتكبد الشركات خسائر مالية هائلة.

الأمن السيبراني والتطورات التكنولوجية

خـالد الخولاني*

متطلبات تحقيق الأمن السيبراني

لتحقيق الأمن السيبراني، تتطلب الشركات والأفراد مجموعة من الإجراءات والممارسات الأمنية. أحد أهم الخطوات هو توعية المستخدمين حول أهمية الأمان السيبراني والتدابير الواجب اتخاذها لحماية أنفسهم وبياناتهم، يجب تعزيز الوعي بالتهديدات السيبرانية المحتملة مثل الرسائل الاحتيالية عبر البريد الإلكتروني وروابط الويب المشبوهة والتطبيقات الغير موثوقة.

بالإضافة إلى التوعية، يجب على المؤسسات تنفيذ تقنيات الحماية المتقدمة. يجب تحديث البرامج والأنظمة بانتظام لسد الثغرات الأمنية المعروفة، كما يجب أيضًا استخدام جدران الحماية وبرامج مكافحة الفيروسات وأدوات رصد الاختراق لتقديم حماية إضافية، وينبغي تطوير سياسات وإجراءات داخل المؤسسة للتعامل مع التهديدات السيبرانية.

بالإضافة إلى ذلك يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات وتنفيذ إجراءات الوقاية والاستجابة واستعادة البيانات، يجب أيضًا توفير التدريب المستمر للموظفين لزيادة الوعي والكفاءة في مجال الأمان السيبراني، ولا يمكننا تجاهل أهمية التعاون والشراكة في مجال الأمن السيبراني. يجب على المؤسسات العمل سويًا مع مزودي الخدمات الأمنية والجهات الحكومية ذات الصلة لمشاركة المعلومات والخبرات وتعزيز القدرة على التصدي للتهديدات السيبرانية.

الممارسات الأمنية التي يمكن اتباعها لحماية الأنظمة الإلكترونية من الهجمات السيبرانية

هناك العديد من الممارسات الأمنية التي يمكن اتباعها لحماية الأنظمة الإلكترونية من الهجمات السيبرانية. فيما يلي بعض أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها:

1. تحديث البرامج والأنظمة: يجب تحديث البرامج والأنظمة بانتظام لتطبيق التصحيحات والتحديثات الأمنية اللازمة، غالبًا ما تحتوي هذه التحديثات على إصلاحات للثغرات الأمنية المعروفة وتحسينات في الأمان.

2. استخدام كلمات مرور قوية: يجب استخدام كلمات مرور قوية وفريدة لكل حساب. يجب أن تتكون الكلمات المرور من مزيج من الأحرف الكبيرة والصغيرة والأرقام والرموز الخاصة، ويجب تجنب استخدام كلمات المرور السهلة التخمين أو المعلومات الشخصية.

3. تفعيل المصادقة الثنائية: يوفر تفعيل المصادقة الثنائية طبقة إضافية من الحماية. عند تسجيل الدخول إلى حسابك، ستحتاج إلى إدخال رمز أو رمز مؤقت يتم إرساله إلى هاتفك المحمول أو بريدك الإلكتروني بجانب كلمة المرور.

4. استخدام برامج مكافحة الفيروسات وجدران الحماية: يجب تثبيت برامج مكافحة الفيروسات وبرامج جدران الحماية على أنظمتك الإلكترونية، هذه الأدوات تكتشف وتحجب وتحذف البرامج الخبيثة والهجمات السيبرانية المحتملة.

5. التشفير والنسخ الاحتياطي: قم بتشفير البيانات الحساسة على أنظمتك الإلكترونية لضمان سرية المعلومات، بالإضافة إلى ذلك، قم بإجراء نسخ احتياطي للبيانات بانتظام واحتفظ بالنسخ الاحتياطية في مكان آمن. هذا سيساعدك في استعادة البيانات في حالة حدوث هجوم سيبراني أو فشل النظام.

6. التدريب والتوعية: قدم تدريبًا دوريًا للموظفين حول أمان المعلومات وممارسات الأمان السيبراني، وقد يشمل ذلك التعرف على التهديدات السيبرانية المشتركة، وكيفية التعامل مع رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة، وكيفية الابتعاد عن التطبيقات والروابط غير الموثوق بها.

7. إدارة الوصول: هناك بعض الإجراءات الأمنية التي يمكن اتباعها لحماية الأنظمة الإلكترونية من الهجمات السيبرانية، و ضوابط التحكم في الدخول هي مجموعة من التدابير

والسياسات التي تهدف إلى ضمان الوصول المناسب للأشخاص المعنيين إلى الموارد والمعلومات الحساسة وفي الوقت نفسه منع وصول الأشخاص غير المصرح لهم. تلعب ضوابط التحكم في الدخول دورًا حيويًا في حماية البيانات والأنظمة الحاسوبية والموارد الأخرى للمؤسسات والمنظمات.

ضوابط التحكم في الدخول

يجب أن تتبع المؤسسات والمنظمات المزيد من الممارسات والسياسات المناسبة لضمان أمان الوصول إلى الموارد والمعلومات الحساسة، وتوفر ضوابط التحكم في الدخول طبقة إضافية من الأمان وتقلل من مخاطر الاختراق والوصول غير المصرح به إلى البيانات الحساسة.

وهناك عدة عناصر وممارسات، من بينها:

1. تعيين هويات المستخدمين: يتم تعيين هويات فريدة لكل مستخدم في النظام، ويتم استخدامها لتمييز هوية المستخدم وتحديد صلاحيات الوصول المناسبة.

2. كلمات المرور القوية: تتطلب ضوابط التحكم في الدخول استخدام كلمات مرور قوية ومعقدة للحماية من الوصول غير المصرح به. يجب أن تتضمن كلمات المرور مزيجًا من الأحرف الكبيرة والصغيرة والأرقام والرموز الخاصة، وتنصح بتغييرها بشكل دوري وعدم مشاركتها مع الآخرين، وأنظمة إدارة الهوية والوصول(IAM) تعتبر أدوات قوية لإدارة صلاحيات الوصول والتحكم في الهوية تتيح هذه الأنظمة للمؤسسات تعيين وإدارة الهويات والصلاحيات وتوفير آليات للتحقق من الهوية والوصول الآمن.

3. التوثيق ثنائي العوامل: يمكن استخدام التوثيق ثنائي العوامل كطبقة إضافية من الحماية. يتطلب ذلك من المستخدم تقديم شيء يعرفه (مثل كلمة المرور) بالإضافة إلى شيء يمتلكه (مثل رمز التحقق المرسل إلى هاتفه).

4. إدارة صلاحيات الوصول: يجب تحديد صلاحيات الوصول لكل مستخدم بناءً على مبدأ الحاجة إلى معرفة، ويجب أن يتم تعيين صلاحيات محددة وفقًا لدور المستخدم ومسؤولياته في المؤسسة.

5. مراجعة السجلات ورصد الوصول: يجب تسجيل جميع الأنشطة المتعلقة بالوصول إلى النظام ومراجعتها بانتظام، ويساعد ذلك في اكتشاف أي أنشطة غير مصرح بها أو مشتبه بها واتخاذ التدابير اللازمة.

6. تشفير البيانات: يمكن استخدام التشفير لحماية البيانات أثناء النقل وفي حالة التخزين، ويؤمن التشفير أن البيانات لا يمكن قراءتها أو فهمها بواسطة الأشخاص غير المصرح لهم.

7. إدارة إنهاء الوصول: يجب أن يتم إدارة بشكل صحيح إنهاء وصول المستخدمين الذين لم يعد لهم حق الوصول إلى النظام، ويتضمن ذلك إلغاء حسابات المستخدمين الغير نشطة أو المفصولين عن العمل وإعادة تقييم صلاحيات الوصول بانتظام.

> **في عصر التكنولوجيا الحديثة، أصبح الأمن السيبراني أمراً حيوياً للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية**

بعض النصائح للتعامل مع رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة

1. تحقق من مصدر البريد الإلكتروني: قبل فتح أو الاستجابة لأي رسالة بريد إلكتروني مشبوهة، قم بالتحقق من مصدر البريد الإلكتروني، وتحقق من عنوان البريد الإلكتروني للمرسل وتأكد من أنه معروف وموثوق.

2. احترس من الروابط: قد تحتوي رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة على روابط توجهك إلى مواقع مشبوهة أو تحاول سرقة معلوماتك الشخصية، وقم بتجنب النقر على الروابط المشبوهة وتحقق من عنوان الرابط قبل النقر عليه.

3. تجنب تنزيل المرفقات: تعتبر المرفقات في رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة أحد الوسائل الشائعة لنشر البرامج الضارة، قبل تنزيل أو فتح أي مرفق، تحقق من مصدره وتأكد من أنه آمن.

4. انتبه للطلبات الغريبة أو الطارئة: قد تحتوي رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة على طلبات غريبة أو طارئة تهدف إلى إغرائك لتقديم معلومات شخصية أو مالية، وكن حذرًا وتحقق من صحة الطلب قبل تقديم أي معلومات.

5. استخدم برامج مكافحة البريد الإلكتروني المزعج (السبام): قم بتثبيت برنامج مكافحة السبام على بريدك الإلكتروني لتصفية رسائل البريد الإلكتروني المشبوهة والغير المرغوب فيها تلقائيًا.

6. توخي الحذر في الردود: قبل الرد على رسالة بريد إلكتروني مشبوهة، تجنب تقديم معلومات شخصية حساسة أو تأكيد أي طلبات غريبة، وقد يتم استغلال الردود لتأكيد صحة عنوان بريد إلكتروني أو للحصول على مزيد من المعلومات.

7. قم بإبلاغ البريد الإلكتروني المشبوه: إذا كنت تشتبه في رسالة بريد إلكتروني، قم بالإبلاغ عنها إلى مزود خدمة البريد الإلكتروني الخاص بك أو إلى الجهة المعنية بالأمن السيبراني.

تذكر دائمًا أن الوقاية خيرٌ من العلاج.

برامج الحماية المهمة لمكافحة هجمات الهاكر

يجب ملاحظة أنه لا يوجد برنامج واحد يكفي لتأمين النظام بالكامل، ويفضل استخدام مجموعة متنوعة من البرامج والأدوات لتعزيز الأمان.

يوجد عدة طرق يمكن استخدامها لفحص الشبكة من وجود ثغرات أمنية. وفيما يلي بعض الطرق الشائعة لفحص الشبكة:

1. فحص الضعف(Vulnerability Scanning): يتم استخدام أدوات فحص الضعف لتحديد الثغرات الأمنية في الأنظمة والشبكات. يقوم هذا النوع من الأدوات بفحص المنافذ المفتوحة والخدمات المستخدمة والتحقق من وجود ثغرات أمنية معروفة. بعض الأمثلة على أدوات فحص الضعف هي Nessus و OpenVAS وNmap.

2. اختبار الاختراق (Penetration Testing): يعتبر اختبار الاختراق عملية تقوم فيها فرق أمان مختصة بتقييم أمان النظام من خلال محاكاة هجمات حقيقية، ويهدف الاختبار إلى اكتشاف الثغرات وتقييم قدرة النظام على مقاومة الهجمات. يتطلب اختبار الاختراق خبرة فنية عالية وينبغي أن يتم تنفيذه بأمان وبموافقة صاحب النظام.

3. تحليل الأمان (Security Auditing): يتم استخدام تحليل الأمان لتقييم ومراجعة سياسات وإجراءات الأمان القائمة في الشبكة، ويشمل تحليل الأمان فحص التكوينات والسياسات وإجراءات الوصول والتحقق من تنفيذ المعايير الأمنية المناسبة، ويمكن تنفيذ تحليل الأمان بواسطة فرق خارجية متخصصة أو من قبل فريق الأمان الداخلي.

4. مراجعة سجلات الحوادث (Log Review): يتطلب فحص سجلات الحوادث تحليل ومراجعة السجلات والسجلات الأمنية المتعلقة بالنشاطات والحوادث في الشبكة، ويمكن أن توفر سجلات الحوادث أدلة هامة عن أنشطة غير مصرح بها أو محاولات اختراق.

5. تحديث البرامج والأجهزة: يجب تحديث البرامج والأجهزة بانتظام لتصحيح أي ثغرات أمنية معروفة، وينبغي مراجعة موردي البرامج والأجهزة وتنزيل التحديثات والتصحيحات الأمنية اللازمة.

أدوات فحص الشبكة من ثغرات أمنية

فيما يلي بعض الأدوات الشهيرة والمعتمدة عالميًا:

1. Nessus: واحدة من أشهر أدوات فحص الضعف، توفر مجموعة واسعة من المسح المتقدم والتحليل وإعداد التقارير، وتوفر النسخة المجانية من Nessus مجموعة محدودة من الميزات، في حين يتم توفير ميزات إضافية في النسخة المدفوعة.

2. OpenVAS: واحدة من أدوات فحص الضعف المفتوحة المصدر، والتي تعتمد على قواعد بيانات CVE مشاكل الأمان المعروفة لتحديد الثغرات الأمنية المحتملة، وتوفر OpenVAS واجهة سهلة الاستخدام وإمكانية تخصيص المسح وتوليد التقارير.

3. Nmap: أداة مسح الشبكة المعروفة، تستخدم لاكتشاف المضيفين وتحديد المنافذ المفتوحة وتوفير معلومات مفصلة عن الأنظمة التي تعمل على تلك المنافذ، ويمكن استخدام Nmap للتحقق من التكوينات الأمنية واكتشاف الثغرات المحتملة.

4. Wireshark: أداة تحليل حركة الشبكة، تستخدم لمراقبة وتحليل حركة البيانات في الشبكة، ويمكن استخدام Wireshark للكشف عن أنشطة غير مصرح بها وتحليل حزم البيانات وتحديد الثغرات المحتملة.

5. Metasploit: إطار عمل اختبار الاختراق المعروف بقدرته على تنفيذ هجمات حقيقية لاكتشاف الثغرات واختبار قدرة النظام على مقاومة الهجمات، ويوفر

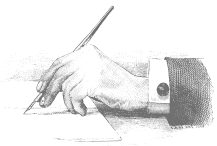

Metasploit مجموعة واسعة من الأدوات والاستغلالات والموديلات لتنفيذ هجمات متنوعة.

6. Burp Suite: أداة متكاملة لاختبار الأمان تستخدم لاكتشاف الثغرات وتحليل تطبيقات الويب واختبار الاختراق وتحليل حركة البيانات، وتوفر Burp Suite واجهة سهلة الاستخدام ومجموعة واسعة من الميزات لتنفيذ اختبارات الأمان.

أدوات وبرامج لاكتشاف ومنع الاختراقات والهجمات السيبرانية

من الصعب تحديد الأداة الواحدة التي تعتبر الأفضل بشكل عام، حيث يعتمد الاختيار على الاحتياجات الفردية والبيئة التقنية لكل منظمة، ومع ذلك، إليك بعض الأدوات المشهورة والمعترف بها في مجال أمن المعلومات:

1. نظم إدارة الأحداث والمعلومات الأمنية (SIEM): تعمل على جمع وتحليل سجلات الأحداث والمعلومات من مصادر مختلفة في البنية التحتية للشبكة، وتساعد في اكتشاف الهجمات والاختراقات وتوفر إشعارات وتنبيهات للتهديدات الأمنية.

2. أنظمة اكتشاف الاختراق (IDS) وأنظمة الوقاية من الاختراق (IPS): تعمل على رصد حركة الشبكة والتحقق منها للكشف عن أنماط الهجمات المعروفة وغير المعروفة، وتقوم بحجب أو تصفية حركة البيانات الضارة قبل أن تصل إلى الأنظمة المستهدفة.

3. أجهزة الجدران النارية (Firewalls): تقوم برصد ومراقبة حركة البيانات بين الشبكة الداخلية والشبكة الخارجية وتنفيذ سياسات الأمان المحددة، وتساعد في منع الوصول غير المصرح به وحماية الشبكة من الهجمات الخارجية.

4. برامج مكافحة الفيروسات والبرامج الضارة (Antivirus/Anti-malware): تعمل على كشف وإزالة البرامج الضارة والفيروسات من الأنظمة والملفات، وتوفر حماية في الوقت الحقيقي وتحديثات مستمرة للكشف عن التهديدات الجديدة.

5. أجهزة الكشف عن التسلل (Intrusion Detection Systems - IDS): تراقب حركة البيانات والأنشطة على الشبكة للكشف عن أنماط الاختراق والتسلل، وتوفر إشعارات وتنبيهات عن أنشطة غير مشروعة أو مشتبه فيها.

6. أدوات الاختبار الأمني (Penetration Testing Tools): تستخدم لتقييم أمان الأنظمة والتطبيقات بإجراء هجمات افتراضية لاختبار قابلية اختراقها، وتساعد في تحديد الثغرات الأمنية وتوفير توصيات لتعزيز الأمان.

أدوات لاكتشاف الهجمات السيبرانية

فيما يلي بعض الأدوات الشهيرة والمعترف بها في مجال اكتشاف الهجمات السيبرانية:

1. Snort: يعتبر أحد أنظمة اكتشاف التسلل المفتوحة المصدر الشهيرة. يستخدم Snort قواعد التوقيعات (rules) لكشف عن نماذج الهجمات المعروفة والسلوك الغير مرغوب فيه في حركة الشبكة.

2. Suricata: هو نظام اكتشاف التسلل مفتوح المصدر ومحسن من Snort. يستخدم Suricata محركاً متعدد الخيوط يتميز بقدرات تحليل متقدمة لحركة الشبكة والتعامل مع تدفق البيانات بكفاءة.

3. Bro/Zeek: يوفر رصدًا شاملاً لحركة الشبكة ويمكن استخدامه لكشف الهجمات السيبرانية وتحليلها. يتميز Bro/Zeek بتوفير معلومات مفصلة حول الأنشطة على الشبكة ويساعد في اكتشاف السلوك الغير مرغوب فيه.

4. Security Information and Event Management (SIEM) Solutions: تتوفر العديد من حلول SIEM التي توفر قدرات شاملة لرصد الأحداث الأمنية والكشف عن الهجمات السيبرانية، وبعض الأمثلة على حلول SIEM الشهيرة تشمل Splunk وQRadar وArcSight.

5. Elasticsearch: وهو نظام لتخزين واستعلام البيانات يمكن استخدامه لتحليل السجلات والأحداث الأمنية واكتشاف الهجمات. يتميز Elasticsearch بقدرات تحليل واستعلام قوية وسهولة التكامل مع أنظمة الأمان الأخرى.

6. AlienVault USM: AlienVault Unified Security Management (USM) يعد حلًا متكاملاً لرصد الأحداث الأمنية وكشف الهجمات، ويتضمن AlienVault USM مجموعة متنوعة من الأدوات بما في ذلك نظام IDS/IPS ونظام تحليل السجلات وتحليل الضمان وغيرها.

أدوات يمكن استخدامها لتقييم مستوى الأمان السيبراني في المنظمة

تختلف هذه الأدوات في الوظائف التي تقدمها وفي مجالات التقييم التي يركز عليها كل منها. فيما يلي بعض الأدوات الشائعة المستخدمة في تقييم الأمان السيبراني:

1. اختبار الاختراق (Penetration Testing): تستخدم هذه الأدوات لتقييم قدرة الأنظمة والتطبيقات على تحمل هجمات الاختراق، وتقوم فرق الاختبار بمحاولة اختراق الأنظمة وتحديد الثغرات الأمنية وتوفير توصيات لتعزيز الأمان.

2. ماسحات الأمان (Security Scanners): تعمل ماسحات الأمان على فحص الشبكات والنظم والتطبيقات لتحديد الثغرات الأمنية المحتملة، وتقدم هذه الأدوات قائمة بالثغرات المكتشفة مع توصيات لإصلاحها.

3. تحليل الضعف (Vulnerability Assessment): تستخدم أدوات تحليل الضعف لتحديد الثغرات والضعف في الأنظمة والتطبيقات، وتقوم هذه الأدوات بفحص الشبكات والأجهزة والبرامج للبحث عن الثغرات المعروفة وتقديم توصيات لسد هذه الثغرات.

4. تحليل سلوك المستخدم User Behavior Analytics): تستخدم هذه الأدوات لتحليل سلوك المستخدمين والكشف عن أنشطة غير معتادة أو مشبوهة، وتقوم بمراقبة السلوك وتحليل البيانات لتحديد التهديدات الداخلية والاختراقات المحتملة.

5. إدارة الثغرات Vulnerability Management): تساعد أدوات إدارة الثغرات في تحديد وتصنيف الثغرات الأمنية وتتبع عملية إصلاحها، وتقدم هذه الأدوات أجندة لإصلاح الثغرات وتتيح متابعة تقدم عملية الإصلاح.

6. تحليل السياسات والامتثال Policy and Compliance Analysis): تستخدم هذه الأدوات للتحقق من مدى توافق الأنظمة والتطبيقات مع معايير الأمان والسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية، وتقوم بتحليل النظام وتوفر تقارير عن التوافق وتوصيات لتحسين الامتثال.

إجراءات عاجلة للاستجابة لحوادث الأمان والتعامل معها

يعتبر ذلك جزءًا حاسمًا من سياسة إدارة الثغرات. إليك بعض الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها:

1. تقييم الحالة: قم بتقييم الحالة فورًا بمجرد اكتشاف الحادث الأمني. حدد نطاق وتأثير الحادث وتحديد ما إذا كان يشكل تهديدًا فوريًا على الأنظمة أو البيانات أو المستخدمين.

2. عزل الثغرة: قم بعزل الثغرة أو المصدر المشتبه به للحفاظ على الأنظمة الأخرى والبيانات في الشبكة، وقد يتطلب ذلك قطع الاتصال بالشبكة أو إيقاف تشغيل أنظمة معينة.

3. جمع الأدلة: قم بجمع الأدلة المتعلقة بالحادث. يمكن أن تشمل هذه الأدلة سجلات النظام، وسجلات الحركة، وسجلات الشبكة، وأي معلومات أخرى ذات صلة. يجب الحفاظ على هذه الأدلة بشكل آمن لاستخدامها في التحقيقات المستقبلية.

4. الإبلاغ الفوري: قم بإبلاغ فريق الأمان أو الشخص المسؤول فورًا عن الحادث، ويجب أن يكون هناك إجراءات محددة للإبلاغ والتواصل السريع في حالات الطوارئ الأمنية.

5. التعاون مع فرق الاستجابة: تعاون مع فرق الاستجابة للأمان في المنظمة، سواء كانت داخلية أو خارجية (مثل الشركات المتخصصة في الأمن)، للحصول على المساعدة والتوجيه في التعامل مع الحادث.

6. التحقيق والتحليل: قم بإجراء تحقيق شامل لمعرفة سبب الحادث وتحليل تأثيره ونطاقه، ويساعد هذا التحقيق في تحديد الثغرات وتعزيز الأمان في المستقبل.

7. التحكم في الأضرار: اتخذ الإجراءات اللازمة للحد من الأضرار الناجمة عن الحادث واستعادة النظم والبيانات المتأثرة، وقد يشمل ذلك إجراء عمليات إصلاح، واستعادة النسخ الاحتياطي، وتحديثات البرامج، وتغيير كلمات المرور، وغير ذلك.

8. التواصل الخارجي: في حالة حدوث حادث أمني كبير، يجب أن يتم التواصل مع الأطراف المعنية الخارجية،مثل السلطات التنظيمية أو العملاء أو الشركاء التجاريين المتأثرين. يجب تقديم التحديثات المناسبة والمعلومات اللازمة للمساعدة في التعاون وإدارة الأزمة.

9. تحسين الأمان: استفد من الحادث لتحسين استراتيجيات الأمان وسياساتها، وقم بتعزيز التدابير الأمنية وتقديم التدريب والتوعية للموظفين للحد من حدوث حوادث مماثلة في المستقبل.

10. تقييم الاستجابة: بعد انتهاء الحادث وتنفيذ الإجراءات اللازمة، يجب إجراء تقييم شامل للاستجابة. قم بتحليل الإجراءات المتبعة وتحديد

النقاط القوية والضعف والتعلم من الخبرة لتحسين استعداد المؤسسة للحوادث المستقبلية.

تحسين استراتيجيات الأمان والوقاية من الحوادث وذلك من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

1. تقييم المخاطر: قم بتقييم المخاطر الحالية والمحتملة في بيئة العمل الخاصة بك، وحدد الثغرات الأمنية المحتملة وتصنيفها وفقًا للتأثير والاحتمالية، وهذا التقييم سيساعدك في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكل فعال.

2. تطوير سياسات وإجراءات أمان قوية: قم بإنشاء سياسات وإجراءات أمان صارمة ومحدثة لتغطية جميع جوانب الأمان اللازمة للمؤسسة، ويجب أن تتضمن هذه السياسات والإجراءات توجيهات واضحة بشأن الوصول إلى النظام، وإدارة الهوية والوصول، والتدقيق والرصد، وإدارة التهديدات، والتوعية بالأمان، وغيرها.

3. التدريب والتوعية: قم بتنظيم برامج تدريبية منتظمة للموظفين حول ممارسات الأمان والوعي بالتهديدات الأمنية، ويجب أن يكون التدريب شاملاً ويشمل مجموعة متنوعة من المواضيع مثل الوصول الآمن للنظام، والتعامل مع البريد الإلكتروني الاحتيالي، والتعرف على الثغرات الأمنية، والتعامل مع البيانات الحساسة.

4. تحديث البرامج والأنظمة: قم بتحديث البرامج والأنظمة الخاصة بك بانتظام لضمان استخدام أحدث التصحيحات الأمنية والتحسينات، ويجب أن يشمل هذا التحديث تصحيحات الأمان والتحديثات البرمجية والإصدارات الجديدة التي تعزز الأمان.

5. الحفاظ على النسخ الاحتياطي: قم بتنفيذ استراتيجية قوية للنسخ الاحتياطي للبيانات والأنظمة الحيوية، ويجب حفظ النسخ الاحتياطية في مواقع آمنة واختبارها بشكل منتظم للتأكد من قدرتها على الاسترداد في حالة الطوارئ.

6. تعزيز الوعي بالأمان: قم بتعزيز الوعي بالأمان بين الموظفين والمستخدمين من خلال حملات توعوية ورسائل تثقيفية، وقد تشمل هذه الجهود إرسال رسائل البريد الإلكتروني التوعوية، وعقد جلسات توعية، وإنشاء صفحات ويب مخصصة للأمان، ونشر مواد تعليمية.

7. فحص الثغرات الأمنية: قم بإجراء فحص دوري للثغرات الأمنية في أنظمتك وشبكتك. يمكنك استخدام اختبارات الاختراق أو استعانة بشركات خارجية متخصصة لتقييم أمان البنية التحتية الخاصة بك وتحديد الثغرات المحتملة.

8. إقامة شراكات مع متخصصين في الأمان: قد تكون من الفائدة التعاون مع متخصصين في الأمان أو الاستعانة بشركات خارجية متخصصة في مجال الأمان لتقديم استشارات وحلول مخصصة لمؤسستك. تعاون مع الخبراء سيساعدك في تحديد وتنفيذ أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة في مجال الأمان.

9. اتباع إجراءات الاستجابة للطوارئ: قم بإنشاء خطة استجابة للطوارئ مفصلة وتحديثها بانتظام. يجب أن تشمل هذه الخطة إجراءات للتعامل مع الحوادث الأمنية المحتملة والتعامل معها بطريقة منهجية وفعالة.

10. التقييم والتحسين المستمر: قم بإجراء تقييمات دورية لأمان المؤسسة واستراتيجيات الوقاية الحالية، واستند إلى الخبرات السابقة والتعلم من الحوادث المماثلة وتطبيق التحسينات اللازمة لتعزيز الأمان والوقاية في المستقبل.

11. تنظيم برامج تدريبية: قم بتنظيم برامج تدريبية منتظمة للموظفين والمستخدمين حول ممارسات الأمان. يمكن أن تشمل هذه البرامج التدريبية مواضيع مثل الوصول الآمن للنظام، وتعامل مع رسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية، والتعرف على البرامج الضارة، والتعامل مع كلمات المرور القوية، وغيرها. يتعين أن تكون البرامج التدريبية تفاعلية وشيقة لزيادة فهم المشاركين وتحفيزهم.

12. إرسال رسائل توعوية: قم بإرسال رسائل توعوية بشكل منتظم عبر البريد الإلكتروني أو نشرات إخبارية داخلية. يمكنك استخدام هذه الرسائل لتوضيح التهديدات الأمنية الحالية، وتقديم نصائح وإرشادات أمان، وتذكير المستخدمين بسياسات الأمان الخاصة بالشركة.

13. إقامة ورش عمل وجلسات توعية: نظم ورش عمل داخلية وجلسات توعية تتناول مواضيع الأمان. يمكنك دعوة خبراء أمان خارجيين لتقديم المحاضرات والنقاشات حول أحدث التهديدات الأمنية وكيفية التعامل معها. يشجع هذا النوع من التفاعل على المشاركة والتعلم العملي.

14. إنشاء صفحات ويب مخصصة للأمان: قم بإنشاء صفحات ويب داخلية مخصصة للأمان تحتوي على معلومات وأدلة مفيدة. يمكن أن تشمل هذه الصفحات التعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع البريد الإلكتروني الاحتيالي، وإدارة كلمات المرور، والإبلاغ عن انتهاكات الأمان، وتحديثات أمان البرامج والأنظمة.

15. إجراء اختبارات وهمية: قم بتنظيم اختبارات وهمية للموظفين والمستخدمين لتقييم وعيهم بالأمان ومستوى استعدادهم للتعامل مع التهديدات الأمنية، و يمكن لهذه الاختبارات أن تكون عبارة عن محاولات اختراق أو رسائل احتيالية محاكاة، ويجب أن تستختبر مهارات المشاركين في التعامل معها. يمكن استخدام نتائج هذه الاختبارات لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتوجيه التدريبات بناءً على ذلك.

16. تعزيز ثقافة الأمان: قم بتعزيز ثقافة الأمان ضمن المؤسسة من خلال التوعية والتشجيع على المشاركة الفعّالة في ممارسات الأمان، ويجب أن يكون الأمان جزءًا من القيم الأساسية للشركة ويجب أن يتم تعزيزه من قبل الإدارة العليا ويتم دمجه في جميع جوانب العمل.

17. تحديثات وصيانة البرامج والأنظمة: تأكد من تحديث البرامج والأنظمة بانتظام وتطبيق التصحيحات الأمنية اللازمة، وقم بإنشاء سياسات داخلية لضمان أن يتم تحديث البرامج والأنظمة في الوقت المناسب وبشكل منتظم.

18. التحقق من الهوية والوصول: قم بتطبيق إجراءات التحقق من الهوية والوصول القوية لضمان أن الموظفين والمستخدمين يتمتعون بصلاحيات الوصول المناسبة فقط، و استخدم تقنيات مثل توثيق العاملين بناءً على العوامل المتعددة (MFA) وتحديد الوصول بناءً على مبدأ "أقل امتيازات".

19. الإبلاغ عن الانتهاكات: قم بإنشاء آليات للإبلاغ عن انتهاكات الأمان وتشجيع الموظفين والمستخدمين على الإبلاغ عن أي نشاط مشتبه أو غير آمن، ويجب أن يتم التعامل مع هذه البلاغات بسرية وسرعة لحماية النظام والبيانات.

20. التقييم والتحسين المستمر: قم بتقييم فعالياتك وجهودك في تعزيز الوعي بالأمان وقم بتحديث الإجراءات والسياسات بناءً على التحسين المستمر وتغيرات التهديدات الأمنية.

في النهاية، يجب أن ندرك أن الأمن السيبراني ليس مسؤولية فردية، بل يجب أن يكون جهدًا مشتركًا للأفراد والمؤسسات والحكومات، ويتطلب الأمر الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب وتبني ثقافة الأمان السيبراني في جميع المستويات، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أنظمتنا وبياناتنا، يمكننا الحفاظ على سلامتنا الرقمية والابتعاد عن التهديدات السيبرانية المستمرة.

"التطور التكنولوجي السريع يعني أن هناك المزيد من الفرص للهجمات السيبرانية واختراق البيانات

الماجستير بامتياز للباحث الجرادي

منحت الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا درجة الماجستير بامتياز للباحث خالد أحمد يحيى حسين الجرادي، مدير العمليات والخزينة في بنك القاسمي الإسلامي للتمويل الأصغر، وذلك عن رسالته الموسومة ب"دور مؤشرات المخاطر KRIS في إدارة مستوى الخطر لدى البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع تطبيق مؤشرات المخاطر وإدارة مستوى الخطر في القطاع المصرفي بالجمهورية، إضافة إلى تحليل مدى الاستفادة منها عند تطبيق تلك المؤشرات الخاصة بالمخاطر على استراتيجيات إدارة الخطر،وكذا تحليل الآثار السلبية الناتجة عن عدم تطبيق مؤشرات المخاطر لدى البنوك التجارية في اليمن.

وعرض الباحث أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة والمتمثلة في وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين تطبيق كل من (مؤشر سعر الصرف، ومؤشر سعر الفائدة، ومؤشر التركز الائتماني، ومؤشر هيكل المحفظة الائتمانية والاستثمارية كمدد وأنواع، ومؤشر المنافسة السوقية) وإدارة مستوى الخطر من حيث القياس والرقابة والتقييم لدى البنوك التجارية في اليمن، كما أشارت الدراسة إلى وجود فروق معنوية ذات أثر إيجابي حول تقديرات مستوى تطبيق مؤشرات المخاطر لدى البنوك التجارية في اليمن ويعزى للمتغيرات الشخصية والديمغرافية.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك بأدوات ووسائل القياس والرقابة على عمليات البيع والشراء من خلال التقارير والأنظمة الحديثة، التي تساعد على ذلك، والتحكم بمستوى مخاطر الائتمان بواسطة المنهجية الحديثة للمخاطر القائمة على وضع مؤشرات للقياس والمتابعة والتقييم لمعرفة مستوى الخطر الحقيقي لمخاطر الائتمان وكذا الاهتمام بمؤشرات مخاطر المحفظة الاستثمارية ومؤشرات المحفظة الائتمانية.

كما أشارت التوصيات إلى أن تطبيق أدوات المنهجية الحديثة لإدارة المخاطر سيخفض الخسائر مما سيمنح العملاء شعورا بحصافة القرار الاستثماري وبالتالي ثقة أكبر وحصة سوقية أكبر.

وأشادت لجنة المناقشة والحكم بدراسة الباحث وإلمامه بجميع زوايا موضوع الدراسة وأوصت بطباعة الدراسة وتبادلها مع الجامعات والبنوك ومراكز الدراسات والبحوث للاستفادة مما جاء فيها من معلومات مهمة وتوصيات جديرة بالأخذ بها.

تكونت لجنة المناقشة والحكم من أ.د- محمد محمد القطيبي، أستاذ العلوم المالية في الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا- مناقشا ورئيسا، وأ.م.د- محمد علي المكردي، أستاذ الاقتصاد المالي والمصرفي بجامعة ذمار، عميد كلية العلوم الإدارية جامعة الجيل الجديد- مشرفا، وأ.م.د- همدان أحمد الشامي، أستاذ العلوم المالية المشارك في جامعة تعز.

> يقصد بمصطلح الشمول المالي إمكانية حصول الأفراد والشركات على منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، يتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.

الشمول المالي.. مفهومه وأهدافه وأهميته

د. عيسى أبو حليقة *

ويشير الشمول المالي إلى إمكانية جميع الأفراد الحصول على خدمات مالية ميسره ومنظمة، مثل خدمات الدفع والادخار والائتمان والتأمين، لتعزيز مستوى رفاهم.

وبشكل عام، تركّز الجهود المبذولة في تعزيز الشمول المالي على الفئات السكانية منخفضة الدخل والمهمّشة، مثل النساء والمهاجرين واللاجئين وصغار المزارعين وغيرهم من الأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف أو الذين لا يحصلون على الخدمات المصرفية بشكل كاف وتمّ استبعادهم من النظام المالي الرسمي.

أهداف الشمول المالي

ويهدف الشمول المالي إلى حصول الفقراء والمهمشين والمزارعين على الخدمات المالية المختلفة لتنفيذ وإنجاز أنشطتهم المالية وتخفيض تكاليف النفقات خاصة في الأسر الفقيرة .

ويهدف إلى توفير حساب مصرفي لكل شخص خاصة المزارعين والفئات الأشد فقرا والمهمشين والمهاجرين واللاجئين الخ. وذلك بهدف الحصول على الخدمات المالية مثل الحوالات المالية، الادخار، التأمين، الخ. لذلك فإن حصول الفئات الأشد فقرا على حسابات بنكية سيلعب دورا كبيرا في حصولهم على خدمات مالية متنوعة مستقبلا.

أهميّة الشمول المالي

يحتاج الناس إلى الحصول على الخدمات المالية لمساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية وتحقيق أهدافهم، كتغطية مصاريفهم اليومية والادخار للمستقبل وحماية أسرهم من الصدمات.

ولقد بيّنت البحوث أنّ الخدمات المالية الرسمية تُساعد السكان ذوي الدخل المنخفض والمهمّشين على:

- ادخار المال وتأمين مدخراتهم، ما يساعد الأسر على إدارة التدفّق النقدي غير المنتظم والاستهلاك السلس، والاستعداد للمستقبل.
- إرسال الأموال واستلامها من خلال خدمات الدفع، بما فيها التحويلات العائلية والإعانات الحكومية.
- التخطيط للنفقات المنظّمة مثل رسوم الخدمات العامة ورسوم التعليم، وتسديدها.
- تمويل الأعمال الصغيرة أو المشاريع الصغرى لمساعدتهم على تنمية أعمالهم.
- التصدّي لحالات الطوارئ التي ترتّب نفقات غير متوقّعة، والتعافي منها.

ووفقا لتقارير البنك الدولي فقد قُطعت خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، إذ حصل 1.2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامي 2011 و2017. وحتى عام 2017، كان لدى 11% من البالغين حول العالم حساب مصرفي.

وتم الآن إطلاق الخدمات المالية الرقمية - بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام الهواتف المحمولة - في أكثر من 80 بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع. ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا والذين لم يحصلوا على خدمات كافية، حصرا من المعاملات النقدية إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقمية الأخرى للحصول على هذه الخدمات.

* مستشار سابق في التمويل الأصغر- رئيس قسم البحوث والتطوير- بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي

بنك القاسمي
للتمويل الأصغر الإسلامي
QASEMI ISLAMIC MICROFINANCE BANK

شريكك المصرفي الأول..

Your Premier Banking Partner..

صنعـاء - شارع الخمسين - مبنى بنك القاسمي

Sanaa - 50th Street - Al Qasemi Bank Building

QASEMIBANK

الرقم المجاني
8001800

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تغيرات جذرية هائلة تمثلت في ترابط أسواق المال الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما فرض ضغوطا تنافسية حادة غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وخاصة في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية، مما يستدعي بالضرورة إيجاد وتطوير منتجات وأدوات مالية مستحدثة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فالمصداقية الشرعية هي الأساس في كونها إسلامية والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية ومنافسة الأدوات التقليدية، مما يضمن لهذه المؤسسات قدرا من المرونة ونصيبا سوقيا وافرا يساعدها على الاستمرار بفعالية، وتحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى الابتكار لتطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، فضلا عن مساهمتها في المحافظة على بقائها وتطورها في إطار مجابهة المخاطر التي تتعرض إليها.

الهندسة المالية الإسلامية

نبيل علي العابد *

أولاً: مفهوم وتعريف الهندسة المالية

الهندسة المالية فرع من فروع علم المالية يهتم بخلق وابتكار وتطوير أدوات مالية انطلاقا من أدوات تقليدية وتركيبها من أجل إيجاد حلول لمشاكل مالية معينة.

ويمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: "مجموعة من المراحل والأنشطة التي يتم من خلالها ابتكار أدوات ومنتجات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، بداية من مرحلة "التصميم، التطوير، والابتكار وصولً إلى مرحلة المراجعة والتقييم".

ويمكن تعريف الهندسة المالية الإسلامية على أنها مقاربة مالية تقوم على خلق وتصميم وابتكار منتجات مالية لحل مشاكل مالية معينة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن الناحية العلمية يؤدي البحث والتطوير-اللذان هما موضوع الهندسة المالية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية.

أما بالنسبة للناحية العملية فمعظم الأدوات التمويلية الموجودة هي تلك التي تم تطويرها منذ قرون مضت وقد كانت تفي بحاجات المجتمعات آنذاك، ولكن الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات في الوقت الحاضر تتزايد بشكل مستمر، وهو ما يتطلب إيجاد ما يلبي تلك الحاجات التمويلية وذلك في إطار الالتزام بالحلال وينتج عن تبني سياسة الابتكار والتجديد.

ثانياً: أهمية الهندسة المالية الإسلامية

1. أداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وهنا لا بد من توضيح المقصود بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية والعلاقة بينهما فيما يلي:

أ-المصداقية الشرعية: يقصد بالمصداقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتضمن الخروج من الخلاف الفقهي قدر المستطاع، إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة المالية الإسلامية ترجيح رأي إنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان .

وعليه ينبغي أن نفرق ابتداء بين دائرة ما هو جائز شرعا وبين ما تطمح إليه الصناعة المالية الإسلامية، فالصناعة الإسلامية تطمح لمنتجات وآليات نموذجية، وبينما دائرة المشروع تشمل ما قد يكون نموذجيا بمقياس العصر الحاضر وما ليس كذلك، السبب أن الشرع جاء للجميع في كل زمان، وظروف الأفراد والمجتمعات تتفاوت وتتباين فقد تكون الحلول النموذجية الآن ملائمة لعصر آخر، بينما الحلول التي تقدمها الصناعة المالية الإسلامية ينبغي أن تكون نموذجا لاقتصاد إسلام، فينبغي اختيار أفضل تلك النماذج وأهمها تعبيرا عن الإسلام.

ب-الكفاءة الاقتصادية: إن التطرق لمفهوم الكفاءة الاقتصادية يستدعي البحث في المفاهيم التالية:" الربح القياسي، الربح البديل والتكلفة"، حيث تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصداقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية، وينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية السلبية.

ج-العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية: إن الخاصيتين المشار إليهما "المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية" ليستا منعزلتين عن بعضهما، بل في غالب الحالات نجد أن البحث عن الكفاءة الاقتصادية يؤدي إلى حلول أكثر مصداقية والعكس صحيح.

2. تلبيتها للاحتياجات المالية المتنوعة والمتجددة للحصول على ميزات تنافسية تمكنها من منافسة نظيرتها التقليدية

3. تطوير واستحداث أدوات مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين وطالبي التمويل.

4. ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي والحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي تقوم مسيرته.

5. رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة.

ثالثاً: أهداف الهندسة المالية

جاءت الهندسة المالية لتحقيق ثلاثة أهداف: هدف أول أساسي وهدفان ثانويان وهي:

1- التحوط من المخاطر المالية: وهو الهدف الأساسي للهندسة المالية حيث تستخدم المنظمات الاقتصادية أدوات الهندسة المالية لحماية مراكزها المالية من مختلف المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها.

2- الاستثمار المالي: تساهم أدوات الهندسة المالية في الاستثمار المالي حيث تعمل على تحقيق استراتيجية التنويع الكفء للمحفظة المالية مما يؤدي إلى تقليص درجة خطر المحفظة.

3 -المضاربة: لقد تجاوزت الهندسة المالية دورها في التحوط من المخاطر المالية ورفع كفاءة الاستثمار المالي إلى المضاربة على أدواتها المالية و هذا لما يحققه المتعاملون بها في الأسواق المالية من أرباح رأسمالية تتحدد بالفروقات على أسعار تلك الأدوات.

وتهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى تلبية حاجات العملاء المقررة في التشريع الإسلامي سواء اشتركت مع المنتجات التقليدية أم اختلفت، فليس الهدف هو إيجاد البديل بل تلبية حاجات العملاء، حيث لا يقتصر دورها على إيجاد منتجات جديدة فقط بل يمتد إلى تطويع أدوات وأفكار قديمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال.

رابعاً: مزايا إدارة الهندسة المالية

أ. تقليص التكاليف نتيجة لما يتحقق من وفورات الحجم الكبير، فالمصاريف الإدارية العامة وتكلفة الخدمات المصرفية تتوزع على حجم أكبر.

ب. ابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة يدعم استقطاب الودائع وبالتالي يزيد من القدرة التمويلية، خاصة إذا كان المودعون مطمئنين أن معاملاتهم خالية من التحريم، فإن هذا يدعم فكرة جذب المدخرات وبالتالي المساهمة في جذب الاستثمار.

ت. توزيع المخاطر نظرا لتنوع أشكال الاستثمارات وآجالها، ويمكن الاستفادة من التصكيك فهو يقوم على ابتكار أورق مالية قابلة للتداول مبنية على محفظة استثمارية متدنية، كما يمكن تكوين صناديق استثمارية لدرء المخاطر المصرفية من خلال توزيع المخاطر بتعدد منافذ الاستثمار،

> **من الخطأ الانتقال من النظام النقدي والمصرفي الرأسمالي التقليدي السائد حالياً في العالم الإسلامي إلى النموذج الإسلامي العادل دفعة واحدة أو خلال مدة قصيرة جدا فهذه المحاولة تسبب ضرراً عظيماً للاقتصاد**

وهذه الصناديق ستؤدي إلى التخلص من تركز التمويل القصير الأجل المسيطر على أعمال المصارف الإسلامية.

ث. توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية فالهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير مع إيجاد منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية، ويتطلب ذلك وجود ثقافة الإبداع في المؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة إلى وجوب إلمام الأفراد المبدعين المتخصصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الإبداع الأصيل إلى جانب توفير مخصصات تنفقها تلك المؤسسات على البحث والتطوير.

ج. تجنب التقليد لمنتجات البنوك التقليدية، حيث إن التقليد هو الخيار الوحيد للتطوير في غياب هندسة مالية إسلامية وعجز المؤسسات المالية الإسلامية عن ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيراتها التقليدية، لذلك فإن الأمر يفرض عددا من التحديات أمام استخدام بعض المنتجات المالية الإسلامية الأصيلة، وربما ينتهي الأمر بإجبار المصارف على استخدام بعض المنتجات التقليدية بعد تأطيرها بإطار شرعي.

ح. الاستفادة من شبكة الفروع المنتشرة في تنويع الاستثمارات والخدمات المصرفية والاستشارية ونشر الابتكارات المصرفية وإدخالها حيز التطبيق.

خ. القيام بالبحوث والتنبؤات السوقية والإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق ومعرفة حاجات المستثمرين إمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة، وبالتالي تنقية المناخ الاستثماري وتنشيطه.

د. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

خامساً: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

1. الابتكار الحقيقي بدل التقيد: يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا و ليس صوريا كما في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر، الضمانات أو التسعير

2. الشرع الإسلامي بدل التشريعات الوضعية: تستمد الهندسة المالية الإسلامية مختلف المبادئ والأسس في تصميم المنتجات المالية من التشريع الإسلامي، وتحاول الابتعاد قدر الإمكان عن الخلافات الفقهية المتواجدة، كما أن أساس الهندسة المالية الإسلامية هو مبدأ المشاركة في المخاطرة.

3. التمويل بدل الاستثمار: تعمل الهندسة المالية الإسلامية على جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة المالية التقليدية واستخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنها أقل مخاطرة، بمعنى أن هدفها الأساسي هو إدارة السيولة.

سادساً: أسباب الحاجة للهندسة المالية الإسلامية

تبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نوردها فيما يلي:

1-انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل وإن كانت معدومة لكنها منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاة هذه القواعد، واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيرا لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الأفراد الاقتصادية، والجمع بينهما يتطلب قدرا من البحث والعناية من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، فالهندسة المالية الإسلامية مطالبة بالبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.

2-تطور المعاملات المالية: تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور-

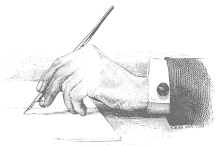

المرونة- فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا مادام في جوهره يدخل تحت ما حرمته الشريعة الإسلامية. فالبيع حلال، ولكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع، ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل واستحدثت أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوعهم، ومادام البيع يخلو من المحظور، فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال، لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور وأن ينظر إلى التكييف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي، ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك، إذن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر وعدم التأكد، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، وزاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة.

3-المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: يفرض وجود المؤسسات المالية الرأسمالية ونموها قدرا كبيرا من التحدي أمام الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي تقدمها الهندسة المالية الإسلامية لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب أن تحقق أيضا مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذا الأمر صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأهيلها.

4-مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: إن التحديات التي تواجه المؤسسات الإسلامية كثيرة ومتشعبة، ولعل غياب أو ضعف الابتكار المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر من أهم تلك التحديات.

سابعاً: المبادئ العامة والخاصة للهندسة المالية الإسلامية

1.تتمثل المبادئ العامة للمالية الإسلامية فيما يلي:

- تحريم الربا : بشكل عام تدخل الإسلام بهيكل السوق حيث حرم كل عقد يؤدي إلى الربا والظلم و ذلك بتحريم الفوائد أخذا و عطاء.

- تحريم الغرر: أي رفع الغبن والتدليس، ويحرم الغرر بيعا و شراء وفلسفة الإسلام في ذلك أنها شروط أساسية للمنافسة الكفؤة الشريفة، فلا يجوز بيع السمك في البحر أو الثمار قبل نضجها ...الخ

- الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي: تميزت الأسواق المالية بكثرة المضاربات غير الأخلاقية من بعض المتعاملين بالسوق المالي فيقومون بشراء الأوراق المالية وبيعها ليس بغرض الاستثمار أو تحقيق الربح ولكن بغرض التأثير على الأسعار وتحقيق أرباح رأسمالية وهذا ما يؤدي إلى ظهور ميول احتكارية في هذه الأسواق، لكن في السوق الإسلامية لا توجد مثل هذه المضاربات لأن مضمون العقود الإسلامية أنها عقود ترمي إلى الاستثمار الحقيقي وليس المالي المضاربي التقليدي مثل المشاركات و المضاربات الإسلامية والاستصناع.

- المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية : إن من شروط تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد أن تكون الاستثمارات فيه حقيقية، وهذا ما تتميز به الأسواق المالية الإسلامية، وهذا مبدأ مهم من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث إنه لا يوجد تناقض بين الأهداف الكلية للمجتمع في التنمية الاقتصادية، وتعاملات الأفراد في السوق الإسلامية، وفي هذا الأطار يجب تغليب مصلحة المجتمع على مصلحة المؤسسة كوحدة واحدة إذ لا يجب أن تفضل المؤسسة مشروعا يحقق لها أرباحا كبيرة ولا يخلق مناصب شغل على مشروع آخر يحقق أرباحا أقل لكن يخلق عددا أكبر من مناصب شغل.

2.تتمثل المبادئ الخاصة للهندسة المالية الإسلامية فيما يلي :

- مبدأ الالتزام الشرعي والأخلاقي: تؤكد المالية الإسلامية على لزوم أن تتوافق الاستثمارات مع الشريعة الإسلامية و الأخلاق الإنسانية بصفة

تهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى تلبية حاجات العملاء المقررة في التشريع الإسلامي وإيجاد منتجات جديدة، إضافة إلى تطويع أدوات وأفكار قديمة لخدمة أهداف منشآت الأعمال

تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية إلى الابتكار لتطوير وتنويع أدواتها ومنتجاتها المالية التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة

عامة فكما أن الشريعة شجعت على العمل والتجارة والكسب الحلال فإنها منعت المنتجات والخدمات المحرمة أخلاقيا التي من شأنها الإضرار بالفرد والمجتمع فلا يجوز مثلا الاستثمار في مجال صناعة الأسلحة الفتاكة بالبشر أو الاستثمار في مجال ألعاب الميسر أو الصناعات الكحولية أو المخدرات...الخ

- الإباحة الأصلية للمعاملات: فالشريعة أقرت في قواعدها وضوابطها الفقهية القاعدة الشرعية التي نصت على أن " الأصل في البيوع الإباحة" المنبثقة من الأصل العام "الأصل في الأشياء الإباحة" حتى يثبت النهي، وهذا في كل شيء، وهذا أصل جليل يعتمد عليه في تصميم العقود والمسائل المالية الحديثة في الواقع الاقتصادي المعاصر ما لم يتطرق إليه الفقهاء من قبل، يكون مقبولا شرعا إذا لم يتعارض مع دليل شرعي من المصادر الأصلية، وكان مما اقتضه مصالح الناس العامة ولم يشتمل على مفسدة راجحة. والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها: عقد الإجارتين، عقد التحقير، عقد المقاولة والاشتراط لمصلحة الغير.

- مبدأ التوازن: يؤكد هذا المبدأ على وجود العدالة في تحمل كل من طرفي العقد التزاماته مقابل الحصول على حقوقه، فلا ينبغي أن يتحمل طرف التزامات الطرف الآخر ولا ينتقص من حقوقه، مع وجوب مراعاة الالتزام بالشروط فالمتعاقدون عند شروطهم، تحقيقا لحكمة الشريعة ورغبتها في قطع الطريق على النزاع بين المتعاقدين، ومن أمثلة ذلك اشتراط الزيادة في القرض إلى أجل أو الغرر والجهالة في المبيع أو الثمن أو الأجل، وكل شرط أو عرف من شأنه أن يخالف مقتضى العقد.

- مبدأ الواقعية: فتلبية الحاجة والتعاملات الاقتصادية الحقيقية هي الباعث على التعاقد وليس مجرد العبث وتدعو للعقد حاجة ويتم فيها تبادل أصول أو حقوق ملموسة لها قيمة من وجهة نظر الشريعة وليست أمور احتمالية أو وهمية كالمتاجرة في مؤشرات الأسهم أو المشتقات المالية التي يغلب عليها صفة المبادلات الصفرية.

إن هذه المبادئ تهدف إلى بعث السلوك الإنساني للمعاملات المالية بحيث يمكن التنمية الاقتصادية للمجتمع وتقليص الفوارق الاجتماعية ما بين طبقات المجتمع وتمكن الفقير من تنمية موارده المالية وهو ما يتعارض في بعض النقاط مع مبادئ المالية التقليدية.

ثامناً: المتطلبات الأساسية لتحقيق مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

يوجد أربعة متطلبات أساسية لتحقيق مبادئ الهندسة المالية الإسلامية ويمكن تقسيمها إلى:

أ-الوعي Consciousness: ونقصد به وعي بالسوق المالي والنقدي وأحواله، أي: أن تكون الحاجات التي يطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف، لأن الهندسة المالية تهدف أساسا إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين مع استفادتهم جميعا "والعون الاقتصادي: هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصادياً».

ب-الوضوح Clarity: وهو بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلا أو التحايل على الربا أو القمار، ويؤدي الإفصاح إلى تحقيق رضا جميع الأطراف.

ت-المقدرة Capability: ونقصد بالمقدرة أو القدرة: وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.

ث-الالتزام Commitment: ونقصد بها الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة التعاملات المالية.

تاسعاً: ضوابط الابتكار المالي ومتطلبات الهندسة المالية الإسلامية

أ-ضوابط الابتكار المالي في الإسلام: يستند الابتكار المالي في البنوك الإسلامية إلى مجموعة من الأسس والقواعد والتي تتمثل في خمسة ضوابط رئيسية، وهي:

1. الاستناد إلى العقيدة الإسلامية: يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المنتجات المصرفية الإسلامية في مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى كأساس لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعا لا يمكن الحياد عنه.

2. استبعاد الفوائد الربوية: إن الركيزة الأولى التي يبنى عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم البنوك الإسلامية وبالتالي الابتكار المالي وتحريم الربا هو شرط أساسي وضروري في المعاملات المالية القائمة والمستحدثة.

3. تجنب التعامل بالجهالة والغرر: يهدف تحري الحلال في التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية للتأكد من تحصيل المال تحصيلا شرعيا، واستخدامه استخداما خال من أي محظور شرعي وفق الأوامر والنواهي التي تحدد معالم الاقتصاد الإسلامي، ومنه ضرورة تجنب ابتكار أدوات مالية جديدة تكون فيها شبهة الجهالة أو الغرر أو الغبن وأكل أموال الناس بالباطل.

4. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة: إن الأساس الذي تبنى عليه عملية تطوير آليات تمويلية جديدة أو ابتكار صيغ وأدوات مصرفية إسلامية حديثة هو المبدأ العام لعمل البنوك الإسلامية نفسها، ألا وهو المشاركة في النتيجة ربحا وخسارة، كسبا وغرما بدل من فائدة ثابتة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان وقاعدة الغنم بالغرم ويقصد بهاتين القاعدتين أن الحصول على العائد أو الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة.

5. الكفاءة الاقتصادية: ضرورة أن يستند الابتكار المالي في المصارف الإسلامية إلى الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف الحصول على المعلومات وعمولة الوساطة والسمسرة.

ب- متطلبات الهندسة المالية الإسلامية:

يجب على المهندس المالي الإسلامي أن يكون شخصا واسع الاطلاع والمعرفة وأن ينتبه إلى الأمور التالية:

1. التعلم والتفقه يكون قبل العمل: فعمر-رضي الله عنه- نبه لذلك بقوله: (لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه إلا أكل الربا شاء أم أبى)، فقوله لا يبع قصد منه الباعة بوصفهم أصل لبيع ولشراء فإن التزموا التزم الطرف الآخر.

2. الرخصة تؤخذ من ثقة، أما التشديد فيحسنه كل أحد: كما قال سفيان الثوري-رحمه الله- لذلك فإن التيسير والتخفيف مطلوبان ولكن على ألا تكون الرخص منهجا فالفتوى في فقه المعاملات تبنى على اليسر، في حين أنها تبنى في فقه العبادات على الحوط لذلك يبنى منهج الابتكار المالي على التفسير والعلل العقلية، لأن فقه المعاملات مبني كله على علل عقلية.

3. وبما أن الغاية المشروعة تسوغ الوسيلة المشروعة وجب الجمع بين مشروعية الغاية وبين مشروعية الوسيلة، فلا تصح الوسيلة المفضية إلى محظور شرعي فالتواطؤ مفسد للوسائل، وعليه لابد للمنتج المالي من أن يحقق مصلحة معتبرة شرعا، سواء أكانت عامة أم خاصة، ويراعى فيه تحقيق العدل والإحسان.

4. ولا بد من ترك الريبة فإن الشك يورث الظن، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) أصل يوجب تجنب الشبهات.

5. ولابد من سد الذرائع أمام المفسدين الباغين التحلل من قيود الشريعة وأحكامها.

6. ولابد أن يوافق قصد المكلف في عقله قصد الشارع فإذا اختلفت الألفاظ ذات المعنى الواحد فحكمها إذا اتفقت الألفاظ واختلفت معانيها كان حكمها مختلفا، وعليه فالمعاريض لا تكون في الشراء والبيع فكل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام.

7. التيسير منهج شرع الله: قال الله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾الحج، الآية (78) وقال تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر} البقرة، الآية (185) وقال تعالى: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾سورة النساء، الآية (28)، وفي الصحيحين (إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين) فكل ما لا يتم المعاش إلا به فتحريمه حرج وهو منتف شرعا.

عاشراً: محددات الهندسة المالية الإسلامية

أ- المحدد الأول: الالتزام بشرط المشاركة في الربح أو الخسارة في نص واضح وكامل لا يقبل التأويل وذلك على أساس القواعد الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والمشاركات.

ب-المحدد الثاني: أن لا يعاد دفع الموارد المعبأة عن طريق الأوراق والأدوات المالية التي أصدرت على أساس التخلي عن شرط الفائدة الربوية إلى مؤسسات وشركات تتعامل بنظام الفائدة في كل تعاملاتها، كما أنه لا يجوز

التحديات التي تواجه المؤسسات الإسلامية كثيرة ومتشعبة، ولعل غياب أو ضعف الابتكار المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر أهم تلك التحديات

استثمار الموارد النقدية للأوراق والأدوات المالية الإسلامية في مشروعات تدر عوائد متفق عليها مقدما على سبيل التأكيد.

ت-المحدد الثالث: ضرورة استثمار الموارد التمويلية للأوراق في مشروعات لها أولويات واضحة في مجال المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.

أحد عشر: متطلبات نجاح الهندسة المالية الإسلامية

يتطلب نجاح واستخدام الهندسة المالية الإسلامية توفر جملة من العناصر قوامها الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية ومنها:

أ-التدرج في التطبيق: من الخطأ الانتقال من النظام النقدي والمصرفي الرأسمالي التقليدي السائد حاليا في العالم الإسلامي إلى النموذج الإسلامي العادل دفعة واحدة أو خلال مدة قصيرة جدا فهذه المحاولة تسبب ضررا عظيما للاقتصاد، وعملية الانتقال يتعين أن تكون تدريجية وعلى مراحل خلال مدة كافية لا تطول إلا بسبب مشروع ويجب أن تصاحبها إصلاحات أخرى في المجتمع.

ب-الشفافية والأمانة في المعاملات المالية: ومعنى ذلك شيوع الصدق والشفافية والأمانة في المعاملات المالية، وتقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات والظروف المختلفة للسوق المالية.

ت-وضع معايير وتشريعات لنشاط المؤسسات المالية الإسلامية: من أجل هندسة العمل المصرفي والمالي الإسلامي وتطويره يجب المسارعة في وضع تشريعات للمؤسسات المالية الإسلامية استعدادا لمرحلة المنافسة القادمة التي تفرضها ظروف العولمة والتحرر على جميع الأصعدة، فإن استقرار النظم المالية يتطلب تطوير معايير موحدة للرقابة معدة حسب خصائص المؤسسات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية والمالية التي تعمل فيها هذه المؤسسات.

ث-توفير السوق المالية الإسلامية: يجب توفير السوق المالية الإسلامية التي تعمل بأدوات وأساليب إسلامية، إلى جانب تشكيل هيئة إسلامية للفتوى على أساس معايير موضوعية وتملك سلطة الإلزام بالنسبة للمعاملات الإسلامية وذلك كشرط ضروري لنجاح عملية الهندسة المالية الإسلامية.

ج-التعزيز القانوني للسوق المالية الإسلامية: بمعنى الاعتراف القانوني بخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية على وجه الخصوص وعدم مساواتها بالبنوك التقليدية وذلك بإنشاء قوانين استثنائية أو خاصة بما يدعم نشاطها وإبداعاتها المالية.

ح-حسن إعداد وتدريب الكوادر المصرفية: أي تأهيلها علميا وعمليا للعمل في الأسواق المالية الإسلامية بهدف زيادة التنسيق والتوسع في الاستثمارات والأدوات المقبولة لتداول في النظام المالي الإسلامي.

*عضو لجنة البناء التنموي - كاك بنك

المراجـــع:

-رائد نصري أبو مؤنس، قواعد هندسة المنتجات المالية الإسلامية دراسة تحليلية، الأردن، دراسات، علوم الشريعة والقانون، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

-الخضر مرغاد، الهندسة المالية من منظور إسلامي مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول، بسكرة، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد التاسع والعشرون.

- العمراوي حنان، فاعلية الهندسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 04-03 ديسمبر،2012.

- نسيلي جهيدة، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، خميس مليانة، الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2015.

- حمزة علي، نعجة عبد الرحمن، الضوابط الشرعية الاستخدامات الهندسة المالية كمدخل لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 8 و9 ديسمبر،2013 : صفحة 4 .

- قندوز عبد الكريم، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، بيروت، لبنان 2016. صفحة 5 صاري علي، الهندسة المالية الإسلامية -إشكالية المخاطر وآليات المعالجة.

- الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية إشكالية إدماج المنتجات المالية في السوق المالي الجزائري 2016.

معهد الدراسات المصرفية يكرم خريجي الشهادات الدولية والدبلومات المهنية للعام 2023

كرم معهد الدراسات المصرفية بصنعاء خريجي الشهادات الدولية والدبلومات المهنية للعام 2023 .

وفي التكريم الذي حضره الأستاذ أكرم الجرموزي، مساعد رئيس جمعية البنوك اليمنية للدراسات والبحوث وعدد من مدراء عموم البنوك ، أكد وكيل البنك المركزي اليمني لقطاع الرقابة على البنوك فواز البناء اهتمام قيادة البنك بالتدريب والتأهيل لكوادر القطاع المصرفي باعتباره حجر الزاوية في عملية البناء والتطوير وتحديث القطاع المصرفي اليمني.

وحث البنوك على بذل المزيد من الجهود في مجالات التدريب لرفع مستوى الأداء المهني لمنتسبي القطاع المصرفي اليمني.

ودعا الخريجين إلى تطبيق كل ما تعلموه وتلقوه من معارف ومهارات في الواقع العملي بما يسهم في تحقيق الأثر الإيجابي وتطوير أساليب الخدمة المصرفية في اليمن وتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

وأشاد بجهود معهد الدراسات المصرفية وكوادره في رفع مستوى الأداء المهني لمنتسبي القطاع المصرفي ونشر العلوم والثقافة المالية والمصرفية.

من جهته استعرض مدير عام معهد الدراسات المصرفية عبد الغني السماوي أنشطة وبرامج المعهد في مجالات التدريب والتأهيل لتلبية الاحتياجات التدريبية للقطاع المصرفي اليمني بهدف رفع مستوى الكفاية الفنية والمهنية لموظفي القطاع المصرفي اليمني، وتمكينهم من القيام بدور رائد في تحقيق أهداف المؤسسات التي ينتمون إليها وتطوير أساليب الخدمة المصرفية في اليمن.

وأشار إلى أن هذا التكريم يتزامن مع مرور 45 عاما على تأسيس المعهد الذي أنشئ في العام 1978.

وتطرق إلى جهود قيادة المعهد وكوادره في تطوير البرامج التدريبية وتحقيق قفزات نوعية في مجال التدريب النوعي والتخصصي والمهني والارتقاء بالمستوى التدريبي من خلال برامج تدريبية مهنية وتخصصية شاملة ومتنوعة في مجالات العمل المصرفي والمالي.

واستعرض السماوي إنجازات المعهد خلال ال 5 سنوات التي تم خلالها تدريب وتاهيل 16 ألفا و 164 كادرا من كوادر البنوك والمصارف وفق أحدث الوسائل والأساليب واستقطاب أبرز الخبرات والكفاءات المحلية والدولية بما يساهم في رفع قدرات الموارد البشرية في القطاع المصرفي وبما يواكب المستجدات العالمية.

وثمن السماوي دعم ومساندة محافظ البنك المركزي اليمني رئيس مجلس إدارة المعهد هاشم إسماعيل علي ونائبه أحمد عبدالقادر لطفي وقيادات القطاع المصرفي اليمني في البنوك والمؤسسات المالية اليمنية الأمر الذي أسهم في إنجاح كافة برامج وأنشطة المعهد .

فيما أشارت كلمات المدرب خالد الجبلي والمتدربة سماح طربوش والمتدرب هشام بلعيش إلى أهمية هذه البرامج التدريبية في تنمية مهارات وقدرات كوادر البنوك لمواكبة التطورات في المجالات المصرفية.

وثمنت دور المعهد المصرفي في تنفيذ هذه الدورات للارتقاء بالعملية التدريبية في القطاع المصرفي.

كما أشادت بدور إدارات البنوك ودعمها لعملية تدريب كوادرها بما من شأنه الارتقاء بأداء البنوك والقطاع المصرفي بشكل عام .

وفي الختام تم تكريم البنوك اليمنية وموظفي المعهد وخريجي الدبلومات المهنية والشهادات الدولية.

الغرفة التجارية تكرم منتخب الناشئين بـ 227 مليون ريال

كرمت الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة لاعبي المنتخب الوطني للناشئين المتوجين بلقب بطولة غرب آسيا العاشرة التي أقيمت مؤخرا في سلطنة عمان.. وخلال التكريم الذي جرى في ميدان ملعب نادي الوحدة أشاد وزير الشباب والرياضة محمد حسين المؤيدي بالإنجاز الكبير الذي سطره أبطال منتخب الناشئين بإحراز لقب بطولة غرب آسيا وانتزاع الكأس بجدارة وتشريف وطنهم والتأكيد على أن أبناء اليمن قادرين على صنع النجاحات في كل ميادين الحياة.

وقال: (سعداء بما حققه المنتخب وبمظاهر الاهتمام التي أولتها الدولة وعدد من القطاعات المختلفة في تكريم المنتخب والاحتفاء بهذا الإنجاز اليمني التاريخي).

وثمن وزير الشباب جهود قيادة الغرفة التجارية والصناعية وتفاعلها وحرصها على الاحتفاء بالمنتخب وتكريمه.. حاثا أبطال المنتخب على مواصلة مسيرة العطاء والتفوق ورفع علم اليمن عاليا في المحافل الخارجية.

من جهته أشار رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة علي الهادي إلى أن هذا التكريم يأتي في إطار الاحتفاء بنجوم المنتخب والإنجاز الكبير الذي حققوه والذي أسعد قلوب اليمنيين في كافة أنحاء الوطن الواحد.

وأعلن عن تقديم الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة مبلغ 227 مليون ريال مكافأة للمنتخب .. داعيا القطاعين العام والخاص إلى المبادرة بتقديم الرعاية والاهتمام بنجوم اليمن وبما يحفزهم على تحقيق المزيد من الإنجازات.

فيما اعتبر وكيل وزارة الصناعة محمد قطران ما حققه منتخب الناشئين مصدر فخر واعتزاز لكل اليمنيين وأن هذا التكريم ليس بمستوى الإنجاز وأنهم

يستحقون أكثر من ذلك.. منوها بأهمية بذل المزيد من الرعاية لنجوم اليمن كي يستمروا في العطاء والتألق وحصد الألقاب.

بدوره ثمن رئيس بعثة المنتخب عبدالوهاب الزرقة كل الجهود التي بذلت من قبل وزارتي الشباب والرياضة والصناعة والتجارة ومؤسسات وقطاعات مختلفة في تكريم أبطال منتخب الناشئين.

حضر التكريم أمين العاصمة الدكتور حمود عباد، وأمين عام المجلس المحلي رئيس نادي وحدة صنعاء أمين جمعان، ووكيل قطاع الرياضة بوزارة الشباب علي هضبان، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بأمانة العاصمة حمود النقيب،.

مصلحة الضرائب وكاك بنك يناقشان خطة الانتقال لتحصيل الرسوم الضريبية إلكترونياً

عُقد منتصف الشهر المنصرم في مقر كاك بنك اجتماع لمصلحة الضرائب وكاك بنك خصص لترتيب متطلبات تحصيل الرسوم الضريبية إلكترونياً بنسبة 100%، وذلك عبر محفظة موبايل موني، تعزيزاً لثقافة الشمول المالي.

وخلال الاجتماع الذي ترأسه رئيس مصلحة الضرائب الأستاذ عبدالجبار أحمد وبحضور رؤساء قطاعات الأعمال في كاك بنك، رئيس قطاع خدمات الأفراد والفروع إبراهيم الديلمي، ورئيس قطاع المدفوعات النقدية والإلكترونية جميل الشميري، ورئيس قطاع التنمية والمشاريع د. رياض القرشي، ووكيل مصلحة الضرائب للتحصيل عبده كزمان، تم مناقشة خطة الانتقال للتحصيل الإلكتروني عبر محفظة موبايل موني ابتداءً من يناير 2024 إلكترونياً 100%.

وأكد رئيس مصلحة الضرائب على أهمية إتاحة خدمة السداد الإلكتروني لجميع المكلفين في جميع المناطق من قبل البنك ولجميع مزودي المحافظ الإلكترونية، مشيداً بمستوى التجهيز والانتشار والجهود التي يبذلها البنك من أجل تهيئة وتطوير الأنظمة فنياً بما يواكب خطة المصلحة في شمول الدفع الإلكتروني بشكل كلي ومكتمل.

يشار إلى أن البنك قد وفّر متطلبات تقديم الخدمة للجمهور والاستفادة من المزايا المُقدّمة عبر فروعه المناوبة بما يعزز نجاح خطة المصلحة وتوجه الحكومة بشكل عام نحو المدفوعات الإلكترونية والشمول المالي.

برعاية كريمة من رئيس مجلس الإدارة..
كاك بنك يكرم شركاء التميز والنجاح

نفذ كاك بنك في 31 ديسمبر 2023، نزولا ميدانيا لتكريم شركاء التميز والنجاح، بمنحهم الشهادات التقديرية والدروع من محفظة موبايل موني - أعمال.

وخلال النزول الميداني بمشاركة قيادات البنك ممثلة بالأستاذ إبراهيم الديلمي رئيس قطاع خدمات الأفراد والفروع، وعدد من مدراء الإدارات والفروع، تم تكريم الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، بحضور الأستاذ/ سام البشيري- رئيس الهيئة، ونائبه الدكتور/ كمال مرغم والمدير المالي الأستاذ محمد العقبي ومدير فرع الأمانة الأستاذ/ إبراهيم الدولة.

يذكر أن هذا التكريم للهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، تقديرًا لجهودها الرائدة والمتميزة في تعزيز التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي عبر محفظة موبايل - أعمال وسداد جميع رسوم الهيئة عبر تطبيق موبايل موني - أعمال 100%.

كتابات

التكنولوجيا المالية ومزايا صرف المرتبات عبر النقود الإلكترونية

خالد محمد حنظل *

هناك العديد من الخدمات المصرفية الحديثة التي أسهمت في تقديمها التكنولوجيا المالية وفقا لقاعدة توفير الوقت والجهد والتكلفة مع ضمان سهولة الاستخدام لهذه الخدمات وتوفير الموثوقية والأمان، ومن هذه الخدمات خدمة صرف المرتبات عبر النقد الإلكتروني، وهي عملية تحويل المدفوعات المالية المرتبطة برواتب الموظفين باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية بدلاً من التعامل النقدي التقليدي، وتعتبر هذه العملية أكثر أمانًا وسهولة وفعالية في إدارة الرواتب.

وتتميز هذه الخدمة (خدمة صرف المرتبات عبر النقود الإلكترونية) بالكثير من المزايا منها:

1. سهولة الاستخدام:

يمكن للموظفين استخدام أدوات الدفع الإلكتروني مثل البطاقات الائتمانية أو بطاقات الخصم أو التطبيقات المصرفية عبر الهاتف الذكي للوصول إلى أموالهم بسهولة ويسر.

2. الأمان:

يعتبر الدفع الإلكتروني أكثر أمانًا من حمل النقود النقدية، حيث يقلل من مخاطر السرقة والفقدان ويوفر حماية إضافية من خلال تقنيات التشفير والمصادقة المتقدمة.

3. الراحة والسرعة:

يمكن للموظفين استلام رواتبهم مباشرة في حساباتهم البنكية أو المحافظ الإلكترونية دون الحاجة إلى زيارة البنوك أو مراكز الصرافة، ويتم تحويل الأموال بشكل فوري ويمكن استخدامها على الفور للشراء أو السحب.

4. تتبع وتوثيق:

يوفر الدفع الإلكتروني سجلات وثيقة للمدفوعات المالية، مما يتيح تتبع سجلات الرواتب وتوثيق عمليات الدفع بشكل أفضل، وذلك يسهل عملية إدارة الرواتب ودقة تقديم التقارير المالية.

5. التوفير في التكاليف:

يقلل صرف المرتبات عبر النقد الإلكتروني من التكاليف المرتبطة بالطباعة والتوزيع الورقي للشيكات أو النقود النقدية، ويقلل أيضًا من الوقت والجهد الذي يتطلبه إعداد الرواتب التقليدية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن عملية صرف المرتبات عبر النقد الإلكتروني تتطلب توفر بنية تحتية تكنولوجية قوية للبنوك والمؤسسات المالية، وهذا ما يتمتع به كاك بنك وكاك الإسلامي، فهناك تميز وجودة عالية في تقديم صرف المرتبات عبر خدمة موبايل موني.

* رئيس قسم العمليات المصرفية - كاك الإسلامي

لا يزال قرار منع التعاملات الربوية يلقي بظلاله على القطاع المصرفي اليمني، حيث تحاول كافة البنوك تكييف أعمالها وخدماتها وإيجاد صيغ وآليات استثمار جديدة لا تتعارض مع مواد القانون. وكما أن القرار يؤثر على البنوك اليمنية بشقيها الإسلامي والتقليدي، إلا أن البنوك التقليدية تواجه صعوبات أكثر من غيرها في التكيف مع هذا القانون في ظل تركز استثماراتها السابقة في أذون الخزانة الحكومية وإحجامها عن منح التمويلات للعملاء، حيث وصلت نسبة التركز في أذون الخزانة لبعض البنوك إلى أكثر من 90% من إجمالي استثماراتها. والغرض من هذا القانون هو توظيف أموال القطاع المصرفي من خلال التوسع في عملية التمويل، وكذلك الدخول في استثمارات مباشرة تحقق تنمية اقتصادية حقيقية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

لذلك فإن التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي يحتاج إلى توفر بعض المتطلبات الأساسية التي تساعد على نجاح هذا التحول وتحقيق الغرض المرجو وتتمثل بعض هذه المتطلبات في ما يلي:

من أجل نظام مصرفي إسلامي فعال

وليد محمد السياغي *

أولاً: إنشاء محكمة متخصصة بالقضايا المصرفية

طبيعة الصيرفة الإسلامية تقتضي معالجة قضايا التعثر بسرعة وفاعلية، كون طبيعة النظام المصرفي الإسلامي لا يشرع العمل بالفائدة المركبة على الدين، وعليه فإن أي تعثر أو تأخر في سداد التمويلات يمثل خسارة على البنك بحجم الأرباح التي كان من الممكن للبنك أن يجنيها في حال تم إعادة تمويل تلك الأموال لعملاء جدد. لذلك فإن إنشاء محكمة مصرفية متخصصة سيساعد بشكل كبير على سرعة البت في قضايا المدينين المتعثرين في البنوك وإيجاد حلول لها، سواءً باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم أو مصادرة الضمانات المقدمة مقابل تلك التمويلات، وهذا بدوره سيعزز الثقة لدى البنوك وسيشجعها على التوسع في عملية التمويل من خلال رفع سقوف التمويلات الممنوحة للعملاء أو الدخول في تمويل مشاريع وأنشطة اقتصادية جديدة سواءً على مستوى العميل أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

ثانياً: الدخول في شراكة مع الحكومة من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية

الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية يمثل فرصة ثمينة لعقد شراكة حقيقية بين القطاع المصرفي والقطاع الحكومي عبر تمويل مشاريع اقتصادية تنموية من خلال طرحها للاكتتاب بالصكوك الإسلامية أو إعطاء حق الانتفاع لبعض هذه المشاريع، خصوصاً أن هذه التجربة لاقت نجاحاً كبيراً في العديد من الدول مثل: (ماليزيا، الإمارات، تركيا، والمملكة العربية السعودية) ومن شأن هذه الشراكة أن توفر فرصة للبنوك اليمنية لتوظيف نسبة كبيرة من أموال المودعين في هذه المشاريع والتي عادة ما تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، كما أن المخاطر الائتمانية المتعلقة بهذه المشاريع غالباً ما تكون منخفضة كونها أنشئت وفق دراسات جدوى وفق معايير متطورة وحديثة راعت كافة الجوانب المالية والإدارية للمشروع.

أما الحكومة فتتمثل استفادتها في تعزيز البنية التحتية للدولة بمشاريع تنموية كبيرة يتم تمويلها من مصادر خارجية (غير ذاتية)، كما توجد للدولة مصادر إيرادات جديدة خصوصاً إذا ما كانت هذه المشاريع في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة والطاقة والنقل، أضف إلى ذلك إمكانية جذب رؤوس أموال أجنبية ودمجها في الاقتصاد الوطني من خلال اكتتابها في هذه المشاريع.

ثالثاً: منح تسهيلات استثمارية للمشاريع المملوكة للقطاع المصرفي اليمني

ينص قانون المصارف الإسلامية اليمني على أنه " يحق للمصارف الإسلامية الاستثمار المباشر في المشاريع التي تنفذها بنفسها بنسبة 25% من إجمالي رأس مال المصرف واحتياطاته"، لذلك فإن وجود هذا القانون يعد فرصة لاستخدام رؤوس أموال البنوك التقليدية وتوظيفها في استثمارات ومشاريع اقتصادية حقيقية جديدة ترفد الاقتصاد الوطني وتعمل على خلق فرص عمل جديدة، وهذا يتطلب سن قوانين تمنح تسهيلات خاصة باستثمارات البنوك اليمنية لتشجيعها على الدخول في استثمارات مباشرة، وتتمثل هذه التسهيلات في الإعفاءات الجمركية والضريبية ومنح الأراضي والمساحات لإنشاء المشاريع، ويمكن للحكومة منح هذه التسهيلات للاستثمارات في مجالات محددة أو وفق شروط معينة مستمدة من رؤيتها الاقتصادية وأولوياتها في تطوير الاقتصاد الوطني.

رابعاً: إنشاء مؤسسة مالية وطنية لضمان التمويلات

حيث أن معظم الدول لديها مؤسسات مالية غالباً ما تكون حكومية أو تابعة للبنك المركزي مهمتها الأساسية ضمان القروض والتمويلات الممنوحة للعملاء بما فيهم الشركات المتوسطة والكبيرة التي يكون حجم تمويلاتهم كبير جداً. والهدف من هذه المؤسسات هو تعزيز ثقة البنوك المانحة للتمويلات وتشجيعها على زيادة حجم محفظتها التمويلية و تنويع القطاعات المستهدفة من خلال مشاركتها في تحمل مخاطر التعثر، كما أن هذه المؤسسات تعزز فرص نجاح المشاريع والأنشطة المطلوب تمويلها، كونها تشترط دراسات جدوى بمعايير حديثة للمشاريع المراد ضمان تمويلاتها.

خامساً: تعزيز ثقافة الشمول المالي في القطاعين (الحكومي والخاص)

يقصد بالشمول المالي" إمكانية الأفراد والشركات من جميع الخلفيات الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، ويمكن أن تشمل هذه المنتجات والخدمات الحسابات المصرفية والقروض والتأمين وخدمات الدفع". والوصول إلى الشمول المالي الكامل يساعد البنوك اليمنية على تعزيز سيولتها من خلال حجم التعاملات المالية للمؤسسات والأفراد الداخلة في القطاع المصرفي، إضافةً إلى الخدمات المصرفية والتمويلية التي يمكن للبنوك تقديمها لهذه المؤسسات والعاملين فيها المرتبطة حساباتهم بالبنوك. كما أن دخول هذه الشريحة الكبيرة في التعامل مع القطاع المصرفي يعمل على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي نتيجة التنافس الشديد الذي سينشأ بين البنوك لاستقطاب أكبر قدر من المؤسسات والشركات والأفراد.

ختاماً.. فإن الانتقال إلى الصيرفة الإسلامية يقتضي إعادة هيكلة استخدامات الأموال في البنوك اليمنية خصوصاً التقليدية منها، من خلال أمرين:

الأمر الأول: تشجيع البنوك على التوسع في عملية التمويل وتخفيف مخاطر التعثر من خلال إنشاء محكمة مصرفية للبت في قضايا المدينين المتعثرين، وتأسيس مؤسسة لضمان التمويلات وتعزيز فكرة الشمول المالي لتشمل جميع الأفراد والمؤسسات والشركات العاملة في الجمهورية اليمنية.

الأمر الثاني: تشجيع البنوك على الدخول في استثمارات حقيقية بشكل مباشر من خلال منح تسهيلات استثمارية لها، أو بالدخول في شراكة مع الحكومة في تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية.

*رئيس قسم التمويل والاستثمار - البنك التجاري اليمني

دور الذكاء الاصطناعي في التسويق الرقمي

يعد التسويق الرقمي أحد العناصر الرئيسية في استراتيجية النجاح للبنوك في العصر الحديث. ففي ظل عصر التكنولوجيا المتقدمة والتغيرات السريعة في سلوك المستهلكين، أصبح من الضروري على البنوك الاستفادة التامة من الأدوات التي توفرها التقنيات الرقمية للتواصل مع العملاء وتحقيق أهدافها التسويقية، ومن بين هذه التقنيات الرقمية المبتكرة التي أثبتت جدواها في التسويق المصرفي، يأتي دور الذكاء الاصطناعي بدوره الحاسم.

إسكندر الحكيمي*

يعتبر الذكاء الاصطناعي (AI) مجموعة من التقنيات والأنظمة التي تمكن الحواسيب من محاكاة الذكاء البشري وتنفيذ المهام ذات الصلة بالتفكير والتعلم واتخاذ القرارات الذكية، وفيما يتعلق بالبنوك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في عدة مجالات منها التسويق.

أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق الرقمي للبنوك هو تحليل البيانات والتنبؤ بالسلوك المستقبلي للعملاء ويمكن للذكاء الاصطناعي جمع وتحليل البيانات المتاحة عن العملاء، مثل المعاملات المالية السابقة والتفاعلات عبر الإنترنت، ومن ثم استخلاص أنماط وتصنيفات واضحة،و بفضل هذه المعلومات، يمكن للبنوك توجيه جهود التسويق وتصميم استراتيجيات مستهدفة لزيادة الحصة السوقية وتعزيز رضا العملاء.

علاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات مخصصة وملبية لرغبات العملاء، ويمكن للبنوك استخدام الذكاء الاصطناعي أيضا لتحليل سلوك العملاء وتوجيههم نحو المنتجات والخدمات التي تتناسب مع احتياجاتهم بدقة، وبفضل الذكاء الاصطناعي، يمكن أيضًا توفير دعم فوري ومستمر للعملاء من خلال الدردشة الآلية ونظم الاستجابة التلقائية، مما يؤدي إلى تعزيز رضا العملاء وبناء علاقات أقوى معهم.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقوم بتحسين كفاءة وفعالية حملات التسويق الرقمي للبنوك، وتحليل سلوك المستخدمين عبر مختلف القنوات الرقمية، مثل المواقع الإلكترونية وتطبيقات الموبايل وشبكات التواصل الاجتماعي.

وبناءً على هذه التحليلات، يمكن للبنوك تحسين استراتيجياتها التسويقية وتوجيه الجهود والموارد نحو القنوات التي تحقق أعلى عائد على الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير وتحسين تجربة المستخدم عبر قنوات التسويق الرقمي ويتيح الذكاء الاصطناعي للبنوك تخصيص العروض والمحتوى وفقًا لاحتياجات وتفضيلات العملاء الفردية.

على سبيل المثال: يمكن توفير اقتراحات للمنتجات المالية المناسبة لكل عميل بناءً على تحليل معلوماته الشخصية وتاريخه المالي، وهذا يساعد في زيادة فرص البنوك في جذب العملاء بالمنتجات والخدمات الجديدة.

وتعتبر خدمات الدعم الذاتي التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أيضًا جزءًا مهمًا من التسويق الرقمي في البنوك. حيث يمكن للذكاء الاصطناعي توفير إجابات سريعة ودقيقة على استفسارات العملاء وطلباتهم من خلال نظم الدردشة الآلية والروبوتات الافتراضية. ويتميز هذا النوع من الدعم بالتوفر على مدار الساعة والاستجابة الفورية، مما يحسن تجربة العميل ويقلل من الحاجة إلى التواصل المباشر مع موظفي البنك.

وبصفة عامة، يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا جوهريًا في تحويل عمليات التسويق الرقمي في البنوك و يساعد على تحليل البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة، وتوفير تجارب مخصصة وشخصية للعملاء، وتحسين استراتيجيات التسويق والحملات الإعلانية، كما يساهم في تعزيز الارتباط بين البنك والعملاء وبناء علاقات طويلة الأمد تستند إلى الثقة والرضا.

ويُعتقد أيضا أن الذكاء الاصطناعي سيكون له دور كبير في خدمة البنوك وتحسين عملياتها، وهذه بعض الطرق التي يمكن أن ينجح بها الذكاء الاصطناعي في خدمة البنوك:

1. تحسين تجربة العملاء: يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات مصرفية مبتكرة وسهلة الاستخدام على سبيل المثال: يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مساعدًا افتراضيًا يستجيب للاستفسارات ويقدم معلومات حول الحسابات والمعاملات المالية، كما يمكن للذكاء الاصطناعي توفير خدمات مالية شخصية مخصصة بناءً على تحليل السلوك المالي والاحتياجات الفردية للعملاء.

2. اكتشاف الاحتيال والأمان: يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة البنوك في اكتشاف الأنشطة المشبوهة ومكافحة الاحتيال ويمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي أيضا أن تحلل البيانات المالية وتتعلم من الأنماط والتصرفات غير المعتادة، مما يمكنها من التعرف على الاحتيال وتحذير البنوك من المخاطر المحتملة، كما يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز أمان البنوك من خلال تحليل السجلات والتحقق من الهوية والكشف عن التهديدات السيبرانية.

3. تحليل البيانات والتوقعات المالية: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل البيانات المالية الضخمة بسرعة وكفاءة واستخلاص أنماط وتوقعات مالية مهمة، كما يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي البنوك في اتخاذ قرارات واضحة بشأن الاستثمارات، وإدارة المخاطر، وتطوير استراتيجيات التسويق، و يمكن أن يقدم توصيات للعملاء بناءً على تحليل البيانات المالية الشخصية والأهداف المالية.

4. الأتمتة وتحسين الكفاءة: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في أتمتة العديد من العمليات المصرفية، مثل: معالجة الطلبات، والتحقق من الهوية، وإعداد التقارير المالية، و يؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة البنوك وتقليل الأعباء الإدارية، مما يسمح للموظفين بالتركيز على المهام الأكثر تعقيدًا وإبداعية.

وبالمجمل، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون له تأثير إيجابي كبير في خدمة البنوك عن طريق تحسين تجربة العملاء، وزيادة الأمان المالي، وتحليل البيانات، وتحسين الكفاءة، ومع مزيد من التطور والتقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، من المرجح أن نشهد المزيد من التطبيقات والابتكارات في قطاع الخدمات المصرفية، وفي القريب العاجل، سنشهد طفرة وتطور بالغ في هذا المجال، ولن نحتاج إلى مزيد من تواجد العنصر البشري.

* مدير التسويق البنك التجاري اليمني

CAC BANK
بنك التسليف التعاوني والزراعي
Cooperative & Agricultural Credit Bank

40
اربعون عاماً
من الريـادة
FORTY YEARS
OF PIONEER

Virtual Card

الآن

البطاقة الإفتراضية بحسب احتياااااجك

8003033
778003033

حمل التطبيق الان
GET IT ON Google Play

mobile money
VISA
UnionPay

بنك اليمن والخليج
Yemen Gulf Bank
YGB

رؤية جديدة
لتنمية مستدامة

New Vision
For A Sustainable Development

الإدارة العامة:
الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع الشوكاني
هاتف: 260823 1 967+

عدن - العقبة - شارع سالم علي
هاتف: 296128 2 967+

www.yg-bank.com

الرقم المجاني
8000414

YGBKYES2XXX

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنا واحد

حسابات التوفير والودائع

الدولي موني

البطائق المصرفية

الكول سنتر

الصراف الآلي ونقاط البيع

القروض والتسهيلات

ويسترن يونيون

Western Union

الدولي إكسبرس

ALDAWLI EXPRESS

الإنترنت المصرفي

الحوالات والإعتمادات

IBYYESAXXX

www.ibyemen.com

iby_bank

Call Center
8006000